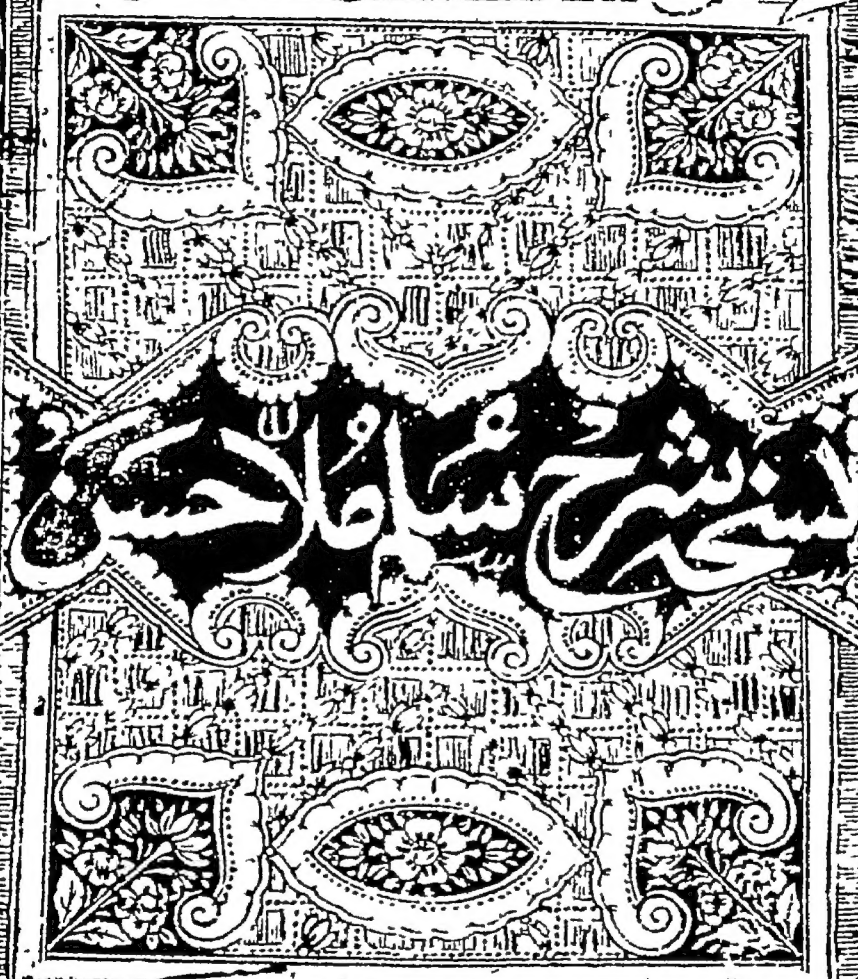


بسم الله الرحمن الرحيم



در مطبعه مجتبى طبع

سبحان الله العظيم الذي لا يوصف بصفات المخلوقين ولا يحد بحدودهم ولا يحاط بكمالاتهم ولا يحيط بجلالهم ولا يحيط بجلالهم ولا يحيط بجلالهم
 سبحان الله العظيم الذي لا يوصف بصفات المخلوقين ولا يحد بحدودهم ولا يحاط بكمالاتهم ولا يحيط بجلالهم ولا يحيط بجلالهم ولا يحيط بجلالهم
 سبحان الله العظيم الذي لا يوصف بصفات المخلوقين ولا يحد بحدودهم ولا يحاط بكمالاتهم ولا يحيط بجلالهم ولا يحيط بجلالهم ولا يحيط بجلالهم

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على سيد الانبياء والمرسلين
 محمد وآله وصحبه اجمعين سبحانك يا ذا الجلال والإكرام
 منسوب لفعل مضمر وهو سجدت واستسبح التثنية وهو التبري عن
 السور والمقتضيل قد يكون باسجد الفعل فيطأ و عليه فعل من الانفعال
 مثلاً كما في قطعته فاقطع وهو لا ينفصل عن جناه تعالى وقد يكون بانسحاب
 الفعل بالاغتفاً وهو بالقول او بالاشارة عن الجوارح
 وقد يكون بدلالة الحال فاستسبح القدرى الضياء والاربعه الاخيره
 مستحقة في جنابه تعالى فالثنية الاول منها مختص بذوى العقول من
 السبحين الاخيره فاعمل الكل ثم للتسبيح شبه بالركعات الخارية

سبحان الله العظيم الذي لا يوصف بصفات المخلوقين ولا يحد بحدودهم ولا يحاط بكمالاتهم ولا يحيط بجلالهم ولا يحيط بجلالهم ولا يحيط بجلالهم
 سبحان الله العظيم الذي لا يوصف بصفات المخلوقين ولا يحد بحدودهم ولا يحاط بكمالاتهم ولا يحيط بجلالهم ولا يحيط بجلالهم ولا يحيط بجلالهم
 سبحان الله العظيم الذي لا يوصف بصفات المخلوقين ولا يحد بحدودهم ولا يحاط بكمالاتهم ولا يحيط بجلالهم ولا يحيط بجلالهم ولا يحيط بجلالهم

سبحان الله العظيم الذي لا يوصف بصفات المخلوقين ولا يحد بحدودهم ولا يحاط بكمالاتهم ولا يحيط بجلالهم ولا يحيط بجلالهم ولا يحيط بجلالهم
 سبحان الله العظيم الذي لا يوصف بصفات المخلوقين ولا يحد بحدودهم ولا يحاط بكمالاتهم ولا يحيط بجلالهم ولا يحيط بجلالهم ولا يحيط بجلالهم
 سبحان الله العظيم الذي لا يوصف بصفات المخلوقين ولا يحد بحدودهم ولا يحاط بكمالاتهم ولا يحيط بجلالهم ولا يحيط بجلالهم ولا يحيط بجلالهم

سبحان الله العظيم الذي لا يوصف بصفات المخلوقين ولا يحد بحدودهم ولا يحاط بكمالاتهم ولا يحيط بجلالهم ولا يحيط بجلالهم ولا يحيط بجلالهم
 سبحان الله العظيم الذي لا يوصف بصفات المخلوقين ولا يحد بحدودهم ولا يحاط بكمالاتهم ولا يحيط بجلالهم ولا يحيط بجلالهم ولا يحيط بجلالهم
 سبحان الله العظيم الذي لا يوصف بصفات المخلوقين ولا يحد بحدودهم ولا يحاط بكمالاتهم ولا يحيط بجلالهم ولا يحيط بجلالهم ولا يحيط بجلالهم

العلماء الفاضلوا علم العلم على
ما ينبغي ان يكون فان كان العلم على
ما ينبغي ان يكون فان كان العلم على

من الحقائق المتصلة في علم الله تعالى هو العلم الفاعل عليه
والقول والعمل والبيان والاعتقاد كالعلة المادية وتخصيصاتها العارضة
لها من اظهار النبوة عن كل صورته العلة الصورية وغايتها انكسار
الشيء المتغير الى المنزلة بالكلية فان المنزلة بالفتح لا ينزله من
الاساس ^{الشيء المتغير الى المنزلة} بل يتم تزيهون به وبكذلك حال الحمد والصلوة ما اعظم شأنه
حال من ضمير سبحانه بتقدير القول اى مقول لا فى حقه ما اعظم شأنه لا يخلو
هذا القول بظاهره كقول ان يكون حاله من ان كان اوضحه اعنى كقول
به الرجوع الى الله سبحانه وعلى الاول يكون الظاهر من الحمد جدا
يقف الحمد ودون عنده اى شأنه تعالى لا يفتقد عند حد لا يتجاوز
وعلى الثاني يكون الظاهر من الحمد اما الطرف كالقطة للخط والخط
للسطح واسطح الجسم فيكون معنى الكلام انه سبحانه وتعالى ليس له
طرف ونهاية يخرج من تعالى عن الكميات والملكيات واما الحمد بمعنى
المعرفة المركب من الاجزاء الحقيقية كما يشعر به قوله فى السجدة
لاذ بسبط ذرنا وخارجا وبسائط على وجه التحقيق بحيث لا يمازج حقيقة
على ما ادى اليه بطريق هو ان الاجزاء الحقيقية للشيء ما يدخل
فى قوام حقيقته اى ما يدخل فى ذاته ولا شك ان الذات
محمولة فى كلامنا على الوجود والذات ههنا وانما راجع على حصول

العلم الفاعل على العلم على
ما ينبغي ان يكون فان كان العلم على
ما ينبغي ان يكون فان كان العلم على
العلم الفاعل على العلم على
ما ينبغي ان يكون فان كان العلم على
ما ينبغي ان يكون فان كان العلم على

ان عظمة شأنه ايدى من سابقه على
والقول فاقول ان كذا من الاستدلال على
والقول فاقول ان كذا من الاستدلال على
والقول فاقول ان كذا من الاستدلال على

العلم الفاعل على العلم على
ما ينبغي ان يكون فان كان العلم على
ما ينبغي ان يكون فان كان العلم على
العلم الفاعل على العلم على
ما ينبغي ان يكون فان كان العلم على
ما ينبغي ان يكون فان كان العلم على

[illegible]

١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

[illegible]

العرفان فانهم يعلمون ذلك بالعقول ايضا في خلواتهم ومواقفاتهم صفاء
 اذ بانهم ولكن لم يقيم عليهم برهان قوسي بعد في عالم العقول المتوسطة التي
 كلامنا فيها وكذا القول بحجب التركيب الحقيقي في الاقترار بين الاجزاء
 غير مسلم بل يجوز ان يكون بينها علاقة خاصة في نفس الامر مجهولة لكنه بها
 يخرج عن الاحتسار بمعني الاختراع والاشتراك فقط بل يخرج ان
 المجموعات المركبة من الاجسام المتباعدة في الوضع كالجدران مثلا لها
 وجودات خارجية سوى وجودات الاجزاء بمعنى كل واحد واحد احكام
 المجموعات بغير في نفس الامر لاحكام الاجزاء مغايرة في الواقع لا يفقر
 تلك الوجودات والاحكام الى اشتراك المستخرج واعتبار العتبة فلو كان
 وجود الواجب تعالى كذلك لا يلزم الاستحالة على طريق لعقل المتوسط
 وان كان الامر على خلاف ذلك على سائر الشرائع والعقول القدسية
 للعرفان فلا بد لا قامت البرهان المقتض للنظر والمناظر النصف من البيان
 الذي ذكرته ابولا من الاقسام هنا البطلان للاجزاء التحليلية
 المقدارية وخبرها من الاسرار الاشرعية لمختصة التي سموها الاجزاء على سبيل
 المسامحة ببيانات واهية فانه لا دخل في الاشياء المطلوب فان كلام
 المصنف ههنا وارد على التحقيق وتوهم المسامحة والتخمين على ان تلك
 الاجزاء انما تبطل لو بطل كونه تعالى جسما بل برهان ما تبطل به بل انما تبطل

بما أن الوجود لا يثبت بغيره
فإن الوجود لا يثبت بغيره
فإن الوجود لا يثبت بغيره

انما يطل في كل لسان الشرع وفي عالم النظر بيانات اشبه بخبري
بما في الاجزاء المقدارية واما غير ما فانما يطل لو يطل كون امر واحد
بسيط في الخارج بحيث لا يتنازع الاشترار امور متشعبة وهو خلاف الواقع
كما يتبين في مقام آخر ولا يسهل هذا المقام ولا يتصور على صيغة الجبرول
اي لا يتصور بالكلية وبكيفية اما الاول فقد ظهر بطلانه بما مر
من ابطال الاجزاء الحقيقية فان لم يكن بالكلية انما يكون بها واما
الثاني فلان الوجود الخاص للواجب ^{اذا الكلام ليس بالوجود المطلق} وتخصه عين ذاته تعالى
ومن البين ان الشخص الخارجي ^{لشخص} ان يكون الشخص من
حيث هو كذلك حاصل في ذاته من الازمان سيما اذا كان
الشخص واجبا لذاته فان الواجب بالذات يكون غنيا بالذات
عن العمل فلو حصل ذاته تعالى في ذاته من يكون متشخصا بهذا الشخص
اما ان يكون هو الشخص الخارجي بمعنى فليز من الاحتياج الى المحل محتاج
الى العلة المحاطة او يكون مغايرة اليه فليز من ان يكون الشخص
شخصا وهو ما يطل فان قلت لا مضائقه اذا كان احدا
خارجيا والاخره ههنا واما يلزم الاستحالة لو كانا من جنس واحد
قلت وشخص الشيء عبارة عما يفيد الامتياز للمعروض من حيث انه معروض
عن جميع ما عداه سواء كان كليا او جزئيا خارجيا او داهنيا فاذا

فانما يطل في كل لسان الشرع وفي عالم النظر بيانات اشبه بخبري
بما في الاجزاء المقدارية واما غير ما فانما يطل لو يطل كون امر واحد
بسيط في الخارج بحيث لا يتنازع الاشترار امور متشعبة وهو خلاف الواقع
كما يتبين في مقام آخر ولا يسهل هذا المقام ولا يتصور على صيغة الجبرول
اي لا يتصور بالكلية وبكيفية اما الاول فقد ظهر بطلانه بما مر
من ابطال الاجزاء الحقيقية فان لم يكن بالكلية انما يكون بها واما
الثاني فلان الوجود الخاص للواجب ^{اذا الكلام ليس بالوجود المطلق} وتخصه عين ذاته تعالى
ومن البين ان الشخص الخارجي ^{لشخص} ان يكون الشخص من
حيث هو كذلك حاصل في ذاته من الازمان سيما اذا كان
الشخص واجبا لذاته فان الواجب بالذات يكون غنيا بالذات
عن العمل فلو حصل ذاته تعالى في ذاته من يكون متشخصا بهذا الشخص
اما ان يكون هو الشخص الخارجي بمعنى فليز من الاحتياج الى المحل محتاج
الى العلة المحاطة او يكون مغايرة اليه فليز من ان يكون الشخص
شخصا وهو ما يطل فان قلت لا مضائقه اذا كان احدا
خارجيا والاخره ههنا واما يلزم الاستحالة لو كانا من جنس واحد
قلت وشخص الشيء عبارة عما يفيد الامتياز للمعروض من حيث انه معروض
عن جميع ما عداه سواء كان كليا او جزئيا خارجيا او داهنيا فاذا

فانما يطل في كل لسان الشرع وفي عالم النظر بيانات اشبه بخبري
بما في الاجزاء المقدارية واما غير ما فانما يطل لو يطل كون امر واحد
بسيط في الخارج بحيث لا يتنازع الاشترار امور متشعبة وهو خلاف الواقع
كما يتبين في مقام آخر ولا يسهل هذا المقام ولا يتصور على صيغة الجبرول
اي لا يتصور بالكلية وبكيفية اما الاول فقد ظهر بطلانه بما مر
من ابطال الاجزاء الحقيقية فان لم يكن بالكلية انما يكون بها واما
الثاني فلان الوجود الخاص للواجب ^{اذا الكلام ليس بالوجود المطلق} وتخصه عين ذاته تعالى
ومن البين ان الشخص الخارجي ^{لشخص} ان يكون الشخص من
حيث هو كذلك حاصل في ذاته من الازمان سيما اذا كان
الشخص واجبا لذاته فان الواجب بالذات يكون غنيا بالذات
عن العمل فلو حصل ذاته تعالى في ذاته من يكون متشخصا بهذا الشخص
اما ان يكون هو الشخص الخارجي بمعنى فليز من الاحتياج الى المحل محتاج
الى العلة المحاطة او يكون مغايرة اليه فليز من ان يكون الشخص
شخصا وهو ما يطل فان قلت لا مضائقه اذا كان احدا
خارجيا والاخره ههنا واما يلزم الاستحالة لو كانا من جنس واحد
قلت وشخص الشيء عبارة عما يفيد الامتياز للمعروض من حيث انه معروض
عن جميع ما عداه سواء كان كليا او جزئيا خارجيا او داهنيا فاذا

فان قيل لا يمكن ان يكون الشخص الواحد في نفس واحد
 فان قيل لا يمكن ان يكون الشخص الواحد في نفس واحد
 فان قيل لا يمكن ان يكون الشخص الواحد في نفس واحد
 فان قيل لا يمكن ان يكون الشخص الواحد في نفس واحد

حصل للشخص الخارجي سبب الشخص الخارجي من جميع ماعداه فالشخص
 الذي هنى له اما ان لا ينفيد الاستيلاء فليس بشخص او كيف لا يستيلاء
 عما عداه فيلزم تحصيل السبب وهو محال وحينئذ يظهر ما
 ما زعم البعض من ان يكون الواجب لذاته بحسب وجوده وشمسه
 الخارجي واجبا بالذات ويكون حسب الشخص الذي هنى ممكنا بالذات نعم لعدم
 الشخصات الذهنية او الخارجية او المختلط من المتبطلتين انما يتصل
 للطباع الكلية فيحصل لها الامتياز في ضمن شخص كونه شخصه
 عن جميع ماعداه وحصول الامتياز لا آخر كذا في ضمن شخص آخر
 فلهذا الامتياز لا الشخص بالذات وللطباع بالعرض قلنا قلت
 هذا البيان نفي سبيل حصول الاشخاص الخارجية في الاول ما كان
 سبيل العلم بما قلت سبيل العلم فيها اما بالسواخص المختصة او
 بحصول علماتها الكلية في الذهن مع حصول شخص هنى لها مثل
 للشخص الخارجي وحينئذ يكون الشخص الذي هنى المماثل في حقيقة الشخص
 الخارجي كما شغل في حفظ حصول الامتياز لها بها التي ما بهيتها
 الكلية بقدر الامكان وبقي مطابقة البرهان على ان وجود الواجب
 وشخصه من ذاته وبما به ان الشخص الخاص والوجود وكذا لو لم يكن جنس
 تعالى كان ما جزاء وزاد الاول بل لما مر سابقا والثاني ايضا

الاشخاص من جميع ماعداه في نفس واحد
 الاشخاص من جميع ماعداه في نفس واحد
 الاشخاص من جميع ماعداه في نفس واحد
 الاشخاص من جميع ماعداه في نفس واحد

لا يكون له نفس واحد
 لا يكون له نفس واحد
 لا يكون له نفس واحد
 لا يكون له نفس واحد

فان قيل لا يمكن ان يكون الشخص الواحد في نفس واحد
 فاما ان لا يكون الشخص الواحد في نفس واحد
 فاما ان لا يكون الشخص الواحد في نفس واحد
 فاما ان لا يكون الشخص الواحد في نفس واحد

فانما انما اذا كان في ذاته وجودا مستقلا لا يحتاج الى غيره
وان كان في ذاته وجودا مستقلا لا يحتاج الى غيره
فانما انما اذا كان في ذاته وجودا مستقلا لا يحتاج الى غيره
وان كان في ذاته وجودا مستقلا لا يحتاج الى غيره

فانما انما اذا كان في ذاته وجودا مستقلا لا يحتاج الى غيره
وان كان في ذاته وجودا مستقلا لا يحتاج الى غيره
فانما انما اذا كان في ذاته وجودا مستقلا لا يحتاج الى غيره
وان كان في ذاته وجودا مستقلا لا يحتاج الى غيره

ايضا باطل فان الزائد الثاني فيه احتمالات ثلثة اما ان يكون قائما
مستقلا او مشترعا او امرا منفصلا والافتصال ظاهر لطلان فان الوجود
لشخص كليهما محمولان على الواجب تعالى والمنفصل لا يحمل اصلا ولا قياما
يستلزم احتياج القائم الى ما قام به والاحتياج ملازم للمكان
والمكن يستلزم العلة فوجود الواجب يستلزم ان يكون له علة
لا تكون غيره تعالى والا لم يكن الواجب واجبا ولا يكون العلة بنفس
ذات الواجب من حيث هي فان العلة من جوهر الوجود فاكوجود
الذي يحسب يكون علة لوجوده اما ان يكون عين الوجود المعلول
فلزم الدور او غير ذلك من التسلل هذا اذا قرر لا يتصور على صفة
الجهول ولو قرئ على صفة المعلوم يكون المراد به ان عليه تعالى
ليس يحصل الصورة والارشام كما ذهب اليه ارسطو واثبت
ولا يتكشف الخطا عن وجه المقصود ما لم يذكر مسئلة علم الواجب
التي هي من سمات المسائل قد تحيرت فيه الافهام ولم يأت احد بتجربة
بقلب لا فكيار واني مع اعتراف عجزى في كل باب نذكر بموفق الله
تعالى وتأييده ما يشبط به الاذمان الصافية ويميل اليه الافهام
الفائقة ولكن لغاية اهتمام وضيقه لانه ذكر الامراض مبريا
مختصا موضحا موصلا الى المقصود فنقول ان الاتسام لتعلية في علم

فانما انما اذا كان في ذاته وجودا مستقلا لا يحتاج الى غيره
وان كان في ذاته وجودا مستقلا لا يحتاج الى غيره
فانما انما اذا كان في ذاته وجودا مستقلا لا يحتاج الى غيره
وان كان في ذاته وجودا مستقلا لا يحتاج الى غيره

فانما انما اذا كان في ذاته وجودا مستقلا لا يحتاج الى غيره
وان كان في ذاته وجودا مستقلا لا يحتاج الى غيره
فانما انما اذا كان في ذاته وجودا مستقلا لا يحتاج الى غيره
وان كان في ذاته وجودا مستقلا لا يحتاج الى غيره

خلقها ما كان الوجود الذي هو
 الوجود لا يقع فيه ما لا يكون من الوجود
 من غير ان يكون له وجود فيكون علمه
 من غير ان يكون له وجود فيكون علمه
 من غير ان يكون له وجود فيكون علمه

وجود كسما اذا كانت صوراً مرئية فان الوجود الذهني ضعف من
 الخارج مطلقاً والاضطرار بالاختيار والاول باطل والثاني يوجب سبق العلم بها
 فاما ان ينتهي الى الذات فيحصل المطلوب ولا يلزم التسلسل استجيب من
 جهة اخرى فان قلت لا تسلم استحالة الاضطرار في الصفات
 الكليات قلت لا لانه تام الدخول في هذه الورطة الظاهر مع مكان
 الخلق حسن عنها بوجه ادق واحسن كما سيأتي ترجيح المرحوح واما
 الاحتمال الثالث منها فلان كون الامر الاستزاعى مستلزماً
 للاكتشاف اما ان يكون بحسب المستزاع فيسرجع الى احد شقوق
 الباقية او بحسب نفس مفهومه الاستزاعى فلا يحصل له الا بعد الانتزاع
 وبعده يصير مضماً الى المستزاع بالكتسب يرجع الى الثاني ولما الرابع
 فلما يودي الى الاستكمال بالتفصلات فان العلم صفة كمالية
 تعالى ولا يجتنب العقل عليه وكذا يلزم الاضطرار الفاحش ان
 لم يسبقها علم وان يسبقها يرجع الى باقى الاحتمالات وايضا يلزم
 نسبة الجهل الى جنابه تعالى في مرتبة تفكر ذاتية وصفاته تعالى الى
 عن ذلك علواً كبيراً وايضا تلك العلوم التفصلات غير متناهية
 لعدم تنهاى معلوماته في مرتبة تسربها كما ذكرنا ووجه

من غير ان يكون له وجود فيكون علمه
 من غير ان يكون له وجود فيكون علمه
 من غير ان يكون له وجود فيكون علمه
 من غير ان يكون له وجود فيكون علمه
 من غير ان يكون له وجود فيكون علمه
 من غير ان يكون له وجود فيكون علمه

ان كان العلم بالذات
 من غير ان يكون له وجود فيكون علمه
 من غير ان يكون له وجود فيكون علمه
 من غير ان يكون له وجود فيكون علمه
 من غير ان يكون له وجود فيكون علمه
 من غير ان يكون له وجود فيكون علمه

لكن ان العلم بالذات
 من غير ان يكون له وجود فيكون علمه
 من غير ان يكون له وجود فيكون علمه
 من غير ان يكون له وجود فيكون علمه
 من غير ان يكون له وجود فيكون علمه
 من غير ان يكون له وجود فيكون علمه

[illegible]

من ان الماضيات لم تستقبلت كلها موجودة في الدهر لمعتبر عنه بالواقع
بالفعل اما وجود الترتيب فلما ذكرنا في شق الانضمام انفا والآن المعدادات
فيها ترتيب طبيعي في الدهر وفي المستحقات كما يحركه والزمان الغير المتناهي
يكتفي الاتصال للترتيب ولا يحتاج الى ترتيب اخر كما في السطح والسطح
لا يبطال المعية الدهرية لنا بيانات اخرى غرضية لا يستعملها المقام الثالث
قول بعضهم من ان صور الاشياء كلها حاصلة في العقل الاول مجموع
الصور كلها حاضرة عند الباريتالي فلعقل الاول مع لصور علم حقيقة
للباري تعالى اقول بره عليه منع ما من كون علم الباري تعالى للمكنات
بعد علم العقل الاول فان الصور الحاصلة فيه بعد وعقل بعد الباري تعالى
وهو كما ترى والرابع قول بعضهم انه من ان المعدادات المكنية ثابتة
في عالم الواقع غير موجودة فيه وهي العلم للباري تعالى وفيه
بعد ما اورد سابقا من ظاهرها ان الشبوت هو الوجود ولو اردت
معنى آخر فلا يفي بالمعقود والنحو قول صاحب الاشراق بان البار
تعالى يعلم الاشياء بالاشراق النوري فحله الاشياء معلومة له
بذلك الاشراق وفي نقل يدعيه لهم تلفظاتهم بحسب كثيرة تشبه به
الاذا ان عدون الاذمان وبعد تمسك لفظهم في تلك الالفاظ لا يظهر
منه بخرور سائر المذاهب المذكورة في هذا الباب وفي الاحتمال الرابع
فصل الاول في صور العلم حقيقة له تعالى معلوم بان العلم

[illegible][illegible]

فصل في بيان حقيقة العلم بالاجمال
 راجع الى العلم بالاجمال
 العلم بالاجمال هو العلم بالوجودات العامة
 لا يعلم بالذات الخاصة

وليس مشهور بانها على التفصيل والثاني مذنب فزور بوجس قابل بالتجاد
 العاقل والمعقول في علم الواجب تعالى بالمكنات وهذا ما بحقيقة راجع
 واجب ١٢
 الى مذنب الصوفية وهذا طور وراة طور العقل المشو مط خارج عن
 البحث بالنظر والفكر يعني مذنب ثالث في هذا الشق وهو ان يكون
 ذات البارى تعالى مع تباين حقيقة مع المكنات كما شقة لها كشف
 تفصيليا واقابلون به المتأخرون من الحكماء وهذا هو الحق عندى
 بحسب النظر والتحقيق وتحقيق مذنبهم ان ذات البارى تعالى
 متباعدة بالذات لذوات المكنات لكن لها خصوصية خاص مع كل واحد
 واحد منها وبذلك الخصوصية تكون كاشقة لكشف تفصيليا ولذا كان
 هذا العلم صفة الكمال وان كان الكشف اجماليا صار على ما يقتضيه
 وانما شئى هذا العلم بالاجمال لا كما يكون في صورة العلم الاجمالى
 للمكنات امر واحد منشأ ولا اكتشاف الكثير كذالك يكون في علم
 البارى تعالى الاجمالى ذات واحدة منشأ لا اكتشاف الكثيرين
 ولكن بين الكشفين بونا بعيد افقى الاول كشف ناقص اجمالى
 وفي الثاني كشف تام تفصيل فان قلت مع تباين ذات الكشف
 والمكتشف كيف يتصور الكشف فانه انما يتحقق بقدر الاتحاد
 وايضا كيف يتصور التمايز في الكشف بين المكنات مع

فصل في بيان حقيقة العلم بالاجمال
 العلم بالاجمال هو العلم بالوجودات العامة
 لا يعلم بالذات الخاصة
 العلم بالاجمال هو العلم بالوجودات العامة
 لا يعلم بالذات الخاصة
 العلم بالاجمال هو العلم بالوجودات العامة
 لا يعلم بالذات الخاصة

١٥

فصل في بيان حقيقة العلم بالاجمال
 العلم بالاجمال هو العلم بالوجودات العامة
 لا يعلم بالذات الخاصة
 العلم بالاجمال هو العلم بالوجودات العامة
 لا يعلم بالذات الخاصة
 العلم بالاجمال هو العلم بالوجودات العامة
 لا يعلم بالذات الخاصة

فصل في بيان حقيقة العلم بالاجمال
 العلم بالاجمال هو العلم بالوجودات العامة
 لا يعلم بالذات الخاصة
 العلم بالاجمال هو العلم بالوجودات العامة
 لا يعلم بالذات الخاصة
 العلم بالاجمال هو العلم بالوجودات العامة
 لا يعلم بالذات الخاصة

فقد تقرر ان كونها ذاتية
 العلم مع العلوم فانها ذاتية
 ولا يخفى ان العلوم عندنا فان النفس هي التي
 لا تملكها كغيرها فانها ذاتية
 انما هي كغيرها فانها ذاتية
 انما هي كغيرها فانها ذاتية
 انما هي كغيرها فانها ذاتية

استحاضات الكاشفة فقلت تصور كاشف مع كون الكاشف مباحثنا
 لكشوف اذا كان للعلوم خصوصية مع الثاني وانما يمنع ذلك فيما ليس
 خصوصية ههنا بل خصوصية قد تترتب على الاستحاضة في حق الكاشف غير بالنظر
 الى تميزه بخصوصيات يحصل سائر العلوم فان قلت لا يخلو اما ان
 يكون تلك الخصوصيات انضمامية فترجع الى شق الانضمام او
 استعراضية فترجع الى شق الاستعراض وقد اطلقا اثنين فيما قلت
 اختيارا كونها استعراضية ولكن ليس مناط الكشف على هذه المقومات
 الاستعراضية بل على منشأها وهو ذات واحدة بسيطة ومجوزة ان يكون
 ذات واحدة منشار لا تنزع امور كثيرة مختلفة الآثار والاحكام كما كانت
 في الكثرة فانها تكون منشار لا تنزع المنطقة والدوائر الصغار
 والاقطاب والمجاويع كونها متميزة في الآثار كذلك يكون ذات
 الواجب ان منشار لا تنزع خصوصيات مختلفة متميزة الاحكام والاثار
 وهي العلوم المتميزة وحسبنا لا اعتبار في هذا المذهب ولا يكون علم
 البارئ تعالى على هذا الطور محمول بصورة فيتم قول المصنف ولا يتصور
 على صيغة العلوم بل يتحقق هذا المطلب الشبه بذا النمط الشبيه لا وجه
 في مطاوع الكتب الكبار فضلا عن الصغار فانظر بعين العقل الصائب و
 لاكن من المسربين في الرد وقبول حتى يتجلى حقيقة الحال لا يلجج بالمعروف

لان العلم هو الذي لا يتغير
 قد تقرر ان كونها ذاتية
 العلم مع العلوم فانها ذاتية
 ولا يخفى ان العلوم عندنا فان النفس هي التي
 لا تملكها كغيرها فانها ذاتية
 انما هي كغيرها فانها ذاتية
 انما هي كغيرها فانها ذاتية
 انما هي كغيرها فانها ذاتية

على ان مقتضى الاختلاف
 انما هي كغيرها فانها ذاتية
 العلم مع العلوم فانها ذاتية
 ولا يخفى ان العلوم عندنا فان النفس هي التي
 لا تملكها كغيرها فانها ذاتية
 انما هي كغيرها فانها ذاتية
 انما هي كغيرها فانها ذاتية
 انما هي كغيرها فانها ذاتية

بالمعروف والمجهول أي لم يلد ولم يولد أما الثاني فظاهر فإنه يستلزم
 الامكان في الاول فلان الوجود غير متعين في العرف واللفظ في سبب
 بل في اخرج مثل سبب الوجود والعدم سبحانه وتعالى من غير عينا ولا مقتضى
 لا في ذاته وهو ظاهر من معنى الوجود الذاتي ولا في صفاته فانه قد
 تقرر في موضعه ان صفاته تجب لذاته تعالى ولا تطلق الكلام بذكر الله لا لئلا
 الموردة في مقامه تعالى عن الجسوس المحجيات الجسوس اما ان يراد
 مصطلح اهل الميزان فقد ظهر وجه تسميته من سابق من لفظ الاجزاء الحقيقية
 للواجب تعالى والجسوس الحقيقي يكون جزاء حقيقيا البتة وهو المقصود
 من لفظي ههنا ايضا ويراد به الجسوس الحقيقية المشبه في مقام
 الجسوس له تعالى وقد سمعت من بعض الاساتذة قدس سره رحمه
 لفظ الجسوس مقام الجسوس هو سبب الجسوس ولكن لم يحصل البراءة
 والمراد بالجسوس الجسوس المستعملة المشهورة وفيه من البراءة ما لا يخفى
 جعل الكل والجزئيات في الجسوسية فيه اشارة الى ان
 القول بالجسوس بسيط هو الحق كما ينطق به القرآن المجيد انتهى في الاشارة
 ظاهريته ترك المفعول الثاني كما ترك في قوله تعالى جعل لطلحات انوار
 فان جعل بسيط يستعمل المفعول الذي هو المفعول الاول ومن المجهول
 اليه الذي هو المفعول الثاني واذا وقع الايام والاشهر من المصنف

فان كان يكون متفردا في كون تلك الحقيقة ومات
 فكلها لا يكون متفردا في كون تلك الحقيقة ومات
 الا ان كان يكون متفردا في كون تلك الحقيقة ومات
 كالاول والوجود في كون تلك الحقيقة ومات
 الموردة في مقامه تعالى عن الجسوس المحجيات الجسوس اما ان يراد
 مصطلح اهل الميزان فقد ظهر وجه تسميته من سابق من لفظ الاجزاء الحقيقية
 للواجب تعالى والجسوس الحقيقي يكون جزاء حقيقيا البتة وهو المقصود
 من لفظي ههنا ايضا ويراد به الجسوس الحقيقية المشبه في مقام
 الجسوس له تعالى وقد سمعت من بعض الاساتذة قدس سره رحمه
 لفظ الجسوس مقام الجسوس هو سبب الجسوس ولكن لم يحصل البراءة
 والمراد بالجسوس الجسوس المستعملة المشهورة وفيه من البراءة ما لا يخفى
 جعل الكل والجزئيات في الجسوسية فيه اشارة الى ان
 القول بالجسوس بسيط هو الحق كما ينطق به القرآن المجيد انتهى في الاشارة
 ظاهريته ترك المفعول الثاني كما ترك في قوله تعالى جعل لطلحات انوار
 فان جعل بسيط يستعمل المفعول الذي هو المفعول الاول ومن المجهول
 اليه الذي هو المفعول الثاني واذا وقع الايام والاشهر من المصنف

فان كان يكون متفردا في كون تلك الحقيقة ومات
 فكلها لا يكون متفردا في كون تلك الحقيقة ومات
 الا ان كان يكون متفردا في كون تلك الحقيقة ومات
 كالاول والوجود في كون تلك الحقيقة ومات
 الموردة في مقامه تعالى عن الجسوس المحجيات الجسوس اما ان يراد
 مصطلح اهل الميزان فقد ظهر وجه تسميته من سابق من لفظ الاجزاء الحقيقية
 للواجب تعالى والجسوس الحقيقي يكون جزاء حقيقيا البتة وهو المقصود
 من لفظي ههنا ايضا ويراد به الجسوس الحقيقية المشبه في مقام
 الجسوس له تعالى وقد سمعت من بعض الاساتذة قدس سره رحمه
 لفظ الجسوس مقام الجسوس هو سبب الجسوس ولكن لم يحصل البراءة
 والمراد بالجسوس الجسوس المستعملة المشهورة وفيه من البراءة ما لا يخفى
 جعل الكل والجزئيات في الجسوسية فيه اشارة الى ان
 القول بالجسوس بسيط هو الحق كما ينطق به القرآن المجيد انتهى في الاشارة
 ظاهريته ترك المفعول الثاني كما ترك في قوله تعالى جعل لطلحات انوار
 فان جعل بسيط يستعمل المفعول الذي هو المفعول الاول ومن المجهول
 اليه الذي هو المفعول الثاني واذا وقع الايام والاشهر من المصنف

في تحقيق البسيط فوجب علينا تحقيقه وان كان المقام عزيزا وسببا
 ان المكينات اذا خرجت من العدم الى عالم الكون من الجاهل فلا بد له من
 تأثير واثر تابع له فلا ترا بالذات ان النفس الشيء الموجود في عالم الكون من
 الساجل سوار كان بسيطاً كالعقول والافلاك وبساطا ايضا صر او مركبا
 كمركبها وعلى هذا لا يكون تحتها الا مجموعا فقط بسيطاً او مركباً و ان
 المجموع اليه واختلافه مع جسيمة الوجود وهذا الاختلاف الذي عرض
 اثر الساجل بالذات لا يكون في مرتبة الحكاية فانها تابعة للساجل
 فاذا انصرف عنا عديم او عدم حكايته يتم الاثر بالنفس في فليس
 من شأن العاقل ان يقول ببل يكون في مرتبة الحكاية عنده اعني
 مرتبة الصامت الماهية بالوجود في النفس الامروية هي مرتبة تركيبية واقعية
 لا تكون تابعة لاعتبار المتعب ولذا وقع في كلامهم ان الساجل على مشا والبيئة الترتيبية
 المحكية اعني مفاد كون الشيء موجوداً او الاول السجل البسيط المقابل به
 الاخرية والثاني السجل المتكامل المقابل به المشائية فهذا اثر من السجل
 بين الفريقين مذكر اولاً استدلال الفريقين ثم نبين ما هو الحق على
 ما اشار اليه المصنف ببيان صاف صاف عن الدورات
 فنقول استدلال على المذهب الاول بايجال اعتبار السجل البسيط فان
 كلما افترض ان السجل يكون مهيئ من الماهيات وفيه وهن ظاهر فانه

[illegible]

٢٢
 وقد علم أن الوجود قد يلحق على المعنى المصداق
 المبدئي المصداق وقد يلحق على المعنى المصداق
 وهو مصدر الوجود المصداق على المعنى المصداق
 ويقال الوجود المصداق على المعنى المصداق
 ما الوجود المصداق على المعنى المصداق
 فلم يتحقق المصداق على المعنى المصداق
 ومنها المصداق المصداق على المعنى المصداق
 فكل المصداق المصداق على المعنى المصداق
 المصداق المصداق على المعنى المصداق
 المصداق المصداق على المعنى المصداق
 المصداق المصداق على المعنى المصداق

لا بد من العلم بما في هذا الكتاب من فوائد كثيرة
 لا يمكن حصرها في هذا المكان، بل هي كثيرة
 لا يمكن حصرها في هذا المكان، بل هي كثيرة
 لا يمكن حصرها في هذا المكان، بل هي كثيرة

فصل في بيان ما هو الوجود في ذاته
 ان يكون له وجود في ذاته
 ان يكون له وجود في ذاته
 ان يكون له وجود في ذاته

فصل في بيان ما هو الوجود في ذاته
 ان يكون له وجود في ذاته
 ان يكون له وجود في ذاته
 ان يكون له وجود في ذاته

لجعل المؤلف سبيل منها فان الاطراف حتمية يجعلها بالذات وفي
 المؤلف ليس كذلك هذا البيان لا يستلزم الناطق وان لم يفسد
 المناظر لكن لا يستلزم مضمودا فان هذا الشئ من الوجود ليس
 واما الانضمام فهو بل هو انضمام شئ الى شئ سيما اذا كان
 المنضم امر اشخصيا لا يقبل لتكثيره كالتشخيص والوجود الخاص
 من غير تشخيص المنضم اليه بضرورة فيلزم الدور او الدور
 فان قلت يجوز ان يكون الانضمام كالتشخيص الى المادة
 بان يكون للتشخيص والوجود الخاص تشخيصا الى طبيعتهما تقدم
 على الماهية والنظر الى اختصاصه لمنه ما خرجت لا يمكن تغيير
 المتبئين في التشخيص فانه امر خارجي على هذا التقدير تشخيص بذاته
 فلو كان له تشخيص طبيعته يلزم استلصاله بل هو امر متغير بذاته
 لا يعقل له مرتبة طبيعية فاذا لم يكن التشخيص منضم الى الوجود
 الخاص نبيك كذلك على ان في الوجود الخاص اذا كان الانضمام
 كالتشخيص للمادة يلزم الدور وصورته فان الصورة
 بنفس طبيعتها كما تشخص الوجود الخاص للمادة بغير وجود
 الطبيعية لها فطبيعة الوجود للمادة في الوجود الخاص للماهية اذا كانت
 علته للوجود المطلق للماهية يلزم الدور وصورته ولا يعقل

فصل في بيان ما هو الوجود في ذاته
 ان يكون له وجود في ذاته
 ان يكون له وجود في ذاته
 ان يكون له وجود في ذاته

فصل في بيان ما هو الوجود في ذاته
 ان يكون له وجود في ذاته
 ان يكون له وجود في ذاته
 ان يكون له وجود في ذاته

فان الاشراق المسمى على حق
نفسه في علمه ان الاشراق نفس الذات ومبدأ
اشراقه في نفسه لا يكون في الاشراق
فان الاشراق في نفسه لا يكون في الاشراق
فان الاشراق في نفسه لا يكون في الاشراق

ولا يعقل تحقق جعل المؤلف الا على طريق الانضمام فان الطبيعة
الماخوذة مع الوجود حينئذ تكون موجودة في الخارج قابلة لان يكون
اخر للجعل المؤلف كما في رنا واذا ابطال شق الانضمام ايضا ابطال الجعل
المؤلف فان الوجود حينئذ يكون امر الاشراق بما يشاء انشاءه ومنه
نفس الماهية فالوجود لم يكن مرة واثر الاشراق على بالذات كما في رنا
سابقا وكذا الانضمام في فانه ايضا امر يشاء انشاءه
نفس الماهية من حيث هي فان الاشراق لا يتوقف على حقوق حقيقة
اخرى كالاستناد الى الجاعل غيره فانه لو كانت غيره بالذات
هي الوجود حقيقة فيجري الكلام فيه حينئذ لم يكن قابلا للاستناد الى
الجاعل واثره بالذات الا الماهية من حيث هي اعني نفس الماهية
بلا اعتبار حسيته اخرى هذا هو الجعل البسيط فهو الحق كما ذكره
المصنف فاعلم في هذا التحقيق فانه من النقائص لمختصة بهذا الكتاب
الايمان به اي بالصدق في او بقرينه وقيل بالجعل مطلقا
او بالجعل البسيط في التصديق في الحاشية فيه اشارة الى ان التصديق
هو المستبعد في الايمان فيما بينه وبين الصدق في اشارة اطلاق
التصديق على الايمان فلو كان الايمان مركبا من التصديق وغيره
لم يطبق عليه حقيقة فان الاحسن ان الخارجية للشي لا تكون محسوسة

فان الاشراق المسمى على حق
نفسه في علمه ان الاشراق نفس الذات ومبدأ
اشراقه في نفسه لا يكون في الاشراق
فان الاشراق في نفسه لا يكون في الاشراق
فان الاشراق في نفسه لا يكون في الاشراق

والتصديق في الايمان
فان التصديق في الايمان
فان التصديق في الايمان
فان التصديق في الايمان
فان التصديق في الايمان

[illegible][illegible]

[illegible]

والجواب في قولنا اننا لا نعلم
بعضنا بعضا بل نعلم بعضنا بعضا
بما هو مشترك في الطبيعة
فانما يكونون في تلك الطبيعة
بما هو مشترك في الطبيعة
فانما يكونون في تلك الطبيعة
بما هو مشترك في الطبيعة

متخالفه الى امر واحد لتحصيل اقسام متباينة والامر الواحد هو الجسم و
هو كما يكون حينئذ اعني وقت الانضمام طبيعة عامة فان الانضمام لتقدير
بنا في عموم بل الانضمام الى الطبيعة من حيث هي الباقية مع
الانضمام وهذا ظاهر لمن له حدس صائب الا ترى اننا اذا قسمنا
الحيوان الى الانسان والفرس فانما نقسم بالفهم من لفظه ولا نفهم
فيه امر آخر ولا نفهم منه الا الطبيعة من حيث هي فتأمل فانه عين
المتعقبات يقع عليه التفسير دون المجادل والحق انه من اجلي
البداهيات كالنق والسهم ونعم نتفهم حقيقة عسير نتفهموا في العلم
فبمثل انه بدهي فيقول نظري يمكن الكلب او متعسره اقول في النزاع
في غير موضعه فان العلم انما ان يراد به المعنى لمصدرى لذي
يعبر عنه بالفارسية بد استن او نفس مفهوم ما ذكره لمصنف من
الحاضر عند المدرس باسي مني اخذته بدهي اولى بعلمه البله ولصبيان
لا يناسب ان يكون محلا للاختلاف فهم بالبداهة والنظرية واما ان
يكون مرادهم مصداق بد من المفهومين فهو عيش متعدين بعد فني الواجب
نفس حقيقة كيف يدب احد الى انه بدهي وفي الممكن في الحضورى
نفس فانه كيف يحكم بداهة وفي الحضورى الصورة الحاصلة
قد تكون بداهيا وقد تكون نظريا كيف يحكم عليها بالبداهة مطلقا او

انما لا يكون بدهي بل هو علم
بما هو مشترك في الطبيعة
فانما يكونون في تلك الطبيعة
بما هو مشترك في الطبيعة
فانما يكونون في تلك الطبيعة
بما هو مشترك في الطبيعة
فانما يكونون في تلك الطبيعة
بما هو مشترك في الطبيعة

انما لا يكون بدهي بل هو علم
بما هو مشترك في الطبيعة
فانما يكونون في تلك الطبيعة
بما هو مشترك في الطبيعة
فانما يكونون في تلك الطبيعة
بما هو مشترك في الطبيعة
فانما يكونون في تلك الطبيعة
بما هو مشترك في الطبيعة

انما لا يكون بدهي بل هو علم
بما هو مشترك في الطبيعة
فانما يكونون في تلك الطبيعة
بما هو مشترك في الطبيعة
فانما يكونون في تلك الطبيعة
بما هو مشترك في الطبيعة
فانما يكونون في تلك الطبيعة
بما هو مشترك في الطبيعة

عند المدرك لا يكون اعتبارا له في حصوله بل هو مقتضى العلم بالشيء لا بغيره بل ان
 لا يتصور الا في العلم بالشيء لا في غيره بل ان لا يتصور الا في العلم بالشيء لا بغيره بل ان
 عند المدرك لا يكون اعتبارا له في حصوله بل هو مقتضى العلم بالشيء لا بغيره بل ان
 لا يتصور الا في العلم بالشيء لا في غيره بل ان لا يتصور الا في العلم بالشيء لا بغيره بل ان

بالنظرية كذا لكن في الممكن قد قيل عن العلم بغير ذاته وصفاته انه من مقولة
 الانفصال عنى قبول النفس للصورة اذ هو منشأ الانكشاف عند
 البعض وقيل انه من مقولة الاضافة اعنى نسبة التعلق بين العالم
 المعلوم فما دام لم يتبين مورد النزاع لا يليق لمنزاع بشأن
 العقل ولا يصور الاشتراك بين المصاديق المذكورة الا في المصداق
 المذكورين وهما من البديهيات الاولى كما عرفت فهذا النزاع
 باطل من اول الامر ويمكن ان يجعل المنزاع لفظيا من قال
 ببداهته ذهب الى المصدري ومفهوم الحاضر عند المدرك
 ومن قال بنظرية ذهب الى المصدري ولا يخفى انه بعيد من شأن
 المحصلين هذا الكلام على المنازعين واما على المصنف فنوازه لا يفهم
 ما اذا اراد بجمع التفسير في قوله انه من اجلي البديهيات ما نحن
 مفهوم العلم بالمعنى المصدري او لفرض مفهوم الحاضر عند المدرك
 فكلاهما حتى لكن قوله نعم تنقيح حقيقة عبر لا يلائم فان المعاني
 الاتزاعية حقيقتهما ما يحصل في الذهن دون غيره كما تقر

في العلم بالشيء لا في غيره بل ان لا يتصور الا في العلم بالشيء لا بغيره بل ان
 لا يتصور الا في العلم بالشيء لا في غيره بل ان لا يتصور الا في العلم بالشيء لا بغيره بل ان
 لا يتصور الا في العلم بالشيء لا في غيره بل ان لا يتصور الا في العلم بالشيء لا بغيره بل ان
 لا يتصور الا في العلم بالشيء لا في غيره بل ان لا يتصور الا في العلم بالشيء لا بغيره بل ان

بسم

عند سم وان اراد مصداقه فلم يتعين بعد كما ذكرنا فان قلت
 قد قيل مصداق الحاضر عند المدرك عند المصنف على ما ستاتي من
 ان العلم حقيقة هو الحالة الادراكية قلت ان الحكم على شيء لم يثبت

في المصنف ان لا يكون اعتبارا له في حصوله بل هو مقتضى العلم بالشيء لا بغيره بل ان
 لا يتصور الا في العلم بالشيء لا في غيره بل ان لا يتصور الا في العلم بالشيء لا بغيره بل ان
 لا يتصور الا في العلم بالشيء لا في غيره بل ان لا يتصور الا في العلم بالشيء لا بغيره بل ان
 لا يتصور الا في العلم بالشيء لا في غيره بل ان لا يتصور الا في العلم بالشيء لا بغيره بل ان

ان العلم حقيقة هو الحالة الادراكية قلت ان الحكم على شيء لم يثبت
 عند المدرك لا يكون اعتبارا له في حصوله بل هو مقتضى العلم بالشيء لا بغيره بل ان
 لا يتصور الا في العلم بالشيء لا في غيره بل ان لا يتصور الا في العلم بالشيء لا بغيره بل ان
 لا يتصور الا في العلم بالشيء لا في غيره بل ان لا يتصور الا في العلم بالشيء لا بغيره بل ان

لم يثبت بعد ما يليق ببيان العاقل على أن جعله من اجلي البدييات مع
 وتوحيح الاختلاف الكثير في ذلك بعد مع أن رجوع الضمير الى البعض
 افراد الكل الذي قد عمومه بعد من العبارة وانحى ان معنى
 كلام المصنف انه اى العلم بالمعنى المصدري من اجلي البدييات
 من حيث المفهوم كالنور والسرور نعم تحقيق حقيقة اى مصداق وانشاء
 انتزاعه غير فان الحقيقة قد تطلق على المصداق والانتزاع
 ايضا ولا شبهة في معناه اما في الواجب فقد عرفت ان مصداق
 هذا المفهوم نفس ذات الواجب ومثيل ذوات الممكنات وقيل
 الصورة القائمة بالبارى تعالى على ما من التفاصيل فقد
 عرفت حال التسره واما في الممكن فتقيل الصورة الحاصلة وقيل
 بقول النفس تلك الصورة وقيل التعلق بين العالم والمعلوم
 وعلى تقدير الصورة الحاصلة اما ان يكون حصول النفس المعلوم او
 مثاله ولم يتفتح بعد قال المصنف في الحاشية المتعلقة على قوله في
 المتن كالنور والسرور والاول من الحيات الثاني من الوجدانات
 الظاهر التفسير ويمكن ان يجعل اشارة الى ما هو المشهور في هذا المقام
 وهو ان يقال المعنى كالعلم بالنور والسرور وهذا العلم خاص
 بديهي وبذاته انما هو يتلوه من بذاته العلم ويرد عليه المنان

[illegible][illegible]

[illegible]

مطلقه فظهر حينئذ تحقيق قول المنصف في المهم والخاصية على خلاف
ما زعموه في الشرح فافهم ذلك فان كان اعتقاد النسبة خبرية
فصدق وجوب الاعتقاد وان لم يبلغ الي حد يخرج بمعنى استظهار احتمال
الاجانب الخالف يسمى غلبا فهو مبني منه وان بلغ الي ذلك الحد فاما
ان لا يطابق الواقع يسمى جهلا مكرها او يطابق الواقع فاما ان
يزول بامر فيسبب تقليد الاول لا يزول فيسبب يقينا ثم قد يذهب
الى بعض الاولاء ثم ان الاذعان ليس بادراك بمعنى انه ليس منشأ
للاكتشاف بل هو من عوارض الادراك كحصول السور والعموم
للمفرد فهو من كفيات نفسانية اخرى سوى الادراك وهذا
الكلام وان صدر عن القوم اللذين ينعقد عليهم الان لا يلزم الاعتقاد
لكنه غلط فاحش فان الادراك عبارة عن منشأ الاكتشاف و
الامتيار للذهن وفي الاعتقاد كشف تام للملكي عنه الواقع عند
المعتقد كما يظهر لمن له بصيرة كالرجوع الى الوجدان كيف وكالات
الانسان هي التصديقات الالهية وانما كما ليتها بالنظر الى الكشف
العام نعم هذا الكشف نوع مبين للكشف التصوري فان كان
مراد بهم الاصطلاح فقط على ان العلوم التصديقية
ليس بعلم بمعنى العلم التصوري فلما يقع اليقينة وان كان مراد بهم

والاذهان انما يكون بهذا الكشف فان
مفهوم القصد انما يكون بهذا الكشف فان
مفهوم القصد انما يكون بهذا الكشف فان
مفهوم القصد انما يكون بهذا الكشف فان

عن القوم اللذين ينعقد عليهم الان لا يلزم الاعتقاد
للكشف فان كان مراد بهم الاصطلاح فقط على ان العلوم التصديقية
ليس بعلم بمعنى العلم التصوري فلما يقع اليقينة وان كان مراد بهم
مفهوم القصد انما يكون بهذا الكشف فان
مفهوم القصد انما يكون بهذا الكشف فان
مفهوم القصد انما يكون بهذا الكشف فان

[illegible]

انما من لا يلاحظ حالات الجبوتية والصورة
التي هي الصورة بالجبوتية والصوره
على اصولها ولا يلاحظ الحالات والصوره
بالجبوتية والصورة

قوله
كما ترى في علم الشيء بالوجود

والمعلوم بالذات لا يفهم ما هو الا ما ان يرى اوجه ما قصد تصويره فهذا ما اطل

كما ترى في علم الشيء بالوجود واما ان يراود بالعلوم الشيء من حيث هو

وكتب علم مرتبة متناهية فهذه المقدمة تتأني على القول بحصول

الاشباح ايضا فلا بد منها من مقدمتها رابعة اعني القول بحصول

الاشباح بانفسها في الذهن ولم كيف المقدمات الثلاث المذكورة

في الحاشية فانما اذ تصورنا التصديق او المصدق في لا يلزم

على لقتد ير حصول الاشباح بالاشباح محال اصلا فان شح

التصديق والمصدق في به مغاير لهما بالذات وان استند مع

معلومه بالذات اعني نفس اشبح مع قطع النظر عن القيام

او اشبح من حيث القيام علم من حيث معلوم

ثم قال في الحاشية ثم اعلم انه قد تقرر ان اشبعه باعتبار نفس

المصدقين وحيث ان لم يتصور فاجواب ان المتعلق بكل شيء لا يستلزم

المتعلق بكل وجه فيجوز ان يمتنع تعلقه بحقيقة المصدقين ولكنه و

يجوز لتعلق اعتبار وجهه ورسمه الا ترى ان حقيقة

الواجب تعالى مستنع تصورها بالكلية وانما يجوز بالوجه وعطان

معنى الحروف مستنع تصورها وخذها وانما يجوز بعد ضم ضميمته

اليها فذكر اقول بتوفيق الله وتوفيقه ان القضية اشترطية

ذلك التقدير فلهذا هذا الصواب

بالس وهو القول بالشيء بال

فقد يوقف دام فوجه

فقدان العلاقة بين المقدم والنتيجة

الشيء كذا في المقدم والنتيجة

فقدان العلاقة بين المقدم والنتيجة

الشيء كذا في المقدم والنتيجة

فقدان العلاقة بين المقدم والنتيجة

الشيء كذا في المقدم والنتيجة

فقدان العلاقة بين المقدم والنتيجة

الشيء كذا في المقدم والنتيجة

فقدان العلاقة بين المقدم والنتيجة

الشيء كذا في المقدم والنتيجة

فقدان العلاقة بين المقدم والنتيجة

الشيء كذا في المقدم والنتيجة

فقدان العلاقة بين المقدم والنتيجة

الشيء كذا في المقدم والنتيجة

فقدان العلاقة بين المقدم والنتيجة

الشيء كذا في المقدم والنتيجة

فقدان العلاقة بين المقدم والنتيجة

الشيء كذا في المقدم والنتيجة

فقدان العلاقة بين المقدم والنتيجة

الشيء كذا في المقدم والنتيجة

فقدان العلاقة بين المقدم والنتيجة

الشيء كذا في المقدم والنتيجة

فقدان العلاقة بين المقدم والنتيجة

الشيء كذا في المقدم والنتيجة

فقدان العلاقة بين المقدم والنتيجة

الشيء كذا في المقدم والنتيجة

فقدان العلاقة بين المقدم والنتيجة

من حيث هو موجود من حيث ما وجد له وجودا
الذي هي وهو عبارة عن الشيء الموجود
فكان الحصول في الذوات واحد لا راد لها
من حيث هو أصل قول المصنف أن الشيء
بالذات والاعتناء بالعبارة في
الذهنية معلوم إذا محمد يوسف سلم

[illegible]

[illegible][illegible]

[illegible]

الاستعانة بقوتها في العمل على الصورة
عالمه في العمل على الصورة
عالمه في العمل على الصورة

٢١
 فانما في ثلاث دبر شخص من
 الانبياء و قد ان القائلين ان
 على منتهى الانبياء و قد ان القائلين ان
 فيكون على منتهى الانبياء و قد ان القائلين ان
 حيث قال في شرحه على السلام بالتحديد ان القائلين ان
 يدل على ان العلم بالعلوم متناه في الذات لا يعلم من قبل ولا بعد
 من غير كون باقدا بها بذات هذا العلم بالذات ان القائلين ان
 فيستدبر ان العلم بالذات لا يعلم من قبل ولا بعد
 اي شخص من العلم بالذات لا يعلم من قبل ولا بعد
 على احد او بعد العلم بالذات لا يعلم من قبل ولا بعد
 دفع الا و قد ان القائلين ان العلم بالذات لا يعلم من قبل ولا بعد
 على منتهى الانبياء و قد ان القائلين ان العلم بالذات لا يعلم من قبل ولا بعد
 انما على منتهى الانبياء و قد ان القائلين ان العلم بالذات لا يعلم من قبل ولا بعد
 اطراف منتهى الانبياء و قد ان القائلين ان العلم بالذات لا يعلم من قبل ولا بعد
 انما على منتهى الانبياء و قد ان القائلين ان العلم بالذات لا يعلم من قبل ولا بعد

فان لا يشترط في تصور الماهية ان يكون لها صورة في العقل بل يكفي ان يكون لها صورة في الخارج
 لان تصور الماهية لا يشترط ان يكون لها صورة في العقل بل يكفي ان يكون لها صورة في الخارج
 لان تصور الماهية لا يشترط ان يكون لها صورة في العقل بل يكفي ان يكون لها صورة في الخارج

هنا ينبغي على المحقق ان لا يفتقر على تصور الماهية بل يكفي ان يكون لها صورة في الخارج
 فيجوز ان يكون تلك الحالة ايضا في الخواص كما قيل ان مدرك
 الخواص ليس هو الخواص وانما هو ان الاذراك التصوري والتصور يعنى
 للتصور واختلاط الحالة الادراكية بالصورة كما اختلاط الادمان بالتصويرة
 الشخصية فان الادمان للتصور تصورية والتصور الشخصية
 ليست موجودة فيها لا مستلزم خبر بها فيها او كما اختلاط الالفاظ
 بالبحرانيات المأثورة في تحقيقنا الذي ذكرنا انها توفى صور الكلمات
 ولم يصرح المصنف بالمحمل بالمواطاة بين الحالة والصورة وحقه
 انما صارت علما معناه انما صارت علما بمعنى الصورة العلمية
 لا بمعنى الحالة الادراكية فان لفظ العلم يدل على
 معان كثيرة وانما يراد الاشكال على من قال بالمحمل بالمواطاة
 الحقيقي فان المجازي لا تنكره ايضا ووجه الاشارة في تصورية
 الصورة الذوقية وتفسيرها على سبيل التمثيل من القاعده
 كالكلمة المذكورة سابقا وهي شاملة لها ايضا فذلك الحال
 تنقسم الى التصور والتصديق حقيقة وهما نوعان متباينان
 منها ذلك هو ما افترق في الصورة فانما يكون الى التصور و
 التصديق بالعرض وهما المبعوثان في الفن دون الاولين

فالانصاف على ما ارادوا بالعلم
 الحاله الادراكية في صورته انما هي صورته في العقل بل يكفي ان يكون لها صورة في الخارج
 لان تصور الماهية لا يشترط ان يكون لها صورة في العقل بل يكفي ان يكون لها صورة في الخارج
 لان تصور الماهية لا يشترط ان يكون لها صورة في العقل بل يكفي ان يكون لها صورة في الخارج

فان لا يشترط في تصور الماهية ان يكون لها صورة في العقل بل يكفي ان يكون لها صورة في الخارج
 لان تصور الماهية لا يشترط ان يكون لها صورة في العقل بل يكفي ان يكون لها صورة في الخارج
 لان تصور الماهية لا يشترط ان يكون لها صورة في العقل بل يكفي ان يكون لها صورة في الخارج

فاما يحتاج الى كثير من العلوم الى النظر ولا ينظر باصرح بالصحة الكاشفة
بقوله متوقفا على النظر هذا التعريف له في المشهور قال في الحاشية
الحق ان البداهة والنظرية من صفات العلم فلا يروا اثر بشي
يكون نظرية عند شخص وبداهة عند آخر ومن ثم جوزد صاحب
القوة القدسية ان النظريات باسرها بالتصريح بهية عنده فلا معنى
للتوقف ووجه الدفع ان علم كل واحد معاير بالشخص فيجوز ان يتوقف
احدهما دون الآخر وقد جاب بالتصريح في معنى التوقف انتهى
اقول متوقفا عند تعالي وتوقيفه ان تحقيق المقام ان وجوده لطبايع
الوجودية يتقدم على وجودات الاشخاص سواء كانت في الخارج
او في الزمان فتشكك يكون التوقف طبعا كما قالوا في وجود
الطبيعة للصورة الجسمية فانها علة لوجود الهيولى ووجود الهيولى
علة للوجود الشخصي للملك الصورة وعلته العلة علة فيكون وجود
طبيعة الجسمية علة لوجود الشخصية وقد يكون مستقبا ممحضاً كما في
وجود الانسان لمطلق وشخصه وبما يجتله يكون الاول سبق
من الشان وتوقف الاول على علمه وترتيبها عليها اسبق على
توقف الثاني على علة وترتيبها عليها ولا شك ان التوقف
والترتيب نسبة وتقدير النسبة بتقايير المتعنيين

فاما يحتاج الى كثير من العلوم الى النظر ولا ينظر باصرح بالصحة الكاشفة
بقوله متوقفا على النظر هذا التعريف له في المشهور قال في الحاشية
الحق ان البداهة والنظرية من صفات العلم فلا يروا اثر بشي
يكون نظرية عند شخص وبداهة عند آخر ومن ثم جوزد صاحب
القوة القدسية ان النظريات باسرها بالتصريح بهية عنده فلا معنى
للتوقف ووجه الدفع ان علم كل واحد معاير بالشخص فيجوز ان يتوقف
احدهما دون الآخر وقد جاب بالتصريح في معنى التوقف انتهى
اقول متوقفا عند تعالي وتوقيفه ان تحقيق المقام ان وجوده لطبايع
الوجودية يتقدم على وجودات الاشخاص سواء كانت في الخارج
او في الزمان فتشكك يكون التوقف طبعا كما قالوا في وجود
الطبيعة للصورة الجسمية فانها علة لوجود الهيولى ووجود الهيولى
علة للوجود الشخصي للملك الصورة وعلته العلة علة فيكون وجود
طبيعة الجسمية علة لوجود الشخصية وقد يكون مستقبا ممحضاً كما في
وجود الانسان لمطلق وشخصه وبما يجتله يكون الاول سبق
من الشان وتوقف الاول على علمه وترتيبها عليها اسبق على
توقف الثاني على علة وترتيبها عليها ولا شك ان التوقف
والترتيب نسبة وتقدير النسبة بتقايير المتعنيين

فاما يحتاج الى كثير من العلوم الى النظر ولا ينظر باصرح بالصحة الكاشفة
بقوله متوقفا على النظر هذا التعريف له في المشهور قال في الحاشية
الحق ان البداهة والنظرية من صفات العلم فلا يروا اثر بشي
يكون نظرية عند شخص وبداهة عند آخر ومن ثم جوزد صاحب
القوة القدسية ان النظريات باسرها بالتصريح بهية عنده فلا معنى
للتوقف ووجه الدفع ان علم كل واحد معاير بالشخص فيجوز ان يتوقف
احدهما دون الآخر وقد جاب بالتصريح في معنى التوقف انتهى
اقول متوقفا عند تعالي وتوقيفه ان تحقيق المقام ان وجوده لطبايع
الوجودية يتقدم على وجودات الاشخاص سواء كانت في الخارج
او في الزمان فتشكك يكون التوقف طبعا كما قالوا في وجود
الطبيعة للصورة الجسمية فانها علة لوجود الهيولى ووجود الهيولى
علة للوجود الشخصي للملك الصورة وعلته العلة علة فيكون وجود
طبيعة الجسمية علة لوجود الشخصية وقد يكون مستقبا ممحضاً كما في
وجود الانسان لمطلق وشخصه وبما يجتله يكون الاول سبق
من الشان وتوقف الاول على علمه وترتيبها عليها اسبق على
توقف الثاني على علة وترتيبها عليها ولا شك ان التوقف
والترتيب نسبة وتقدير النسبة بتقايير المتعنيين

فاما يحتاج الى كثير من العلوم الى النظر ولا ينظر باصرح بالصحة الكاشفة
بقوله متوقفا على النظر هذا التعريف له في المشهور قال في الحاشية
الحق ان البداهة والنظرية من صفات العلم فلا يروا اثر بشي
يكون نظرية عند شخص وبداهة عند آخر ومن ثم جوزد صاحب
القوة القدسية ان النظريات باسرها بالتصريح بهية عنده فلا معنى
للتوقف ووجه الدفع ان علم كل واحد معاير بالشخص فيجوز ان يتوقف
احدهما دون الآخر وقد جاب بالتصريح في معنى التوقف انتهى
اقول متوقفا عند تعالي وتوقيفه ان تحقيق المقام ان وجوده لطبايع
الوجودية يتقدم على وجودات الاشخاص سواء كانت في الخارج
او في الزمان فتشكك يكون التوقف طبعا كما قالوا في وجود
الطبيعة للصورة الجسمية فانها علة لوجود الهيولى ووجود الهيولى
علة للوجود الشخصي للملك الصورة وعلته العلة علة فيكون وجود
طبيعة الجسمية علة لوجود الشخصية وقد يكون مستقبا ممحضاً كما في
وجود الانسان لمطلق وشخصه وبما يجتله يكون الاول سبق
من الشان وتوقف الاول على علمه وترتيبها عليها اسبق على
توقف الثاني على علة وترتيبها عليها ولا شك ان التوقف
والترتيب نسبة وتقدير النسبة بتقايير المتعنيين

[illegible]

NY

[illegible]

وقال في المقدمه اننا قلنا ان العلم
 الى هذه المقدمه ان العلم
 ذات الشيء انفسه مستلزم لان يكون العلم
 الثابت لا ينفصل عما يتصل به من العلوم
 اقول ان العلم لا يكون الا بالعلم
 وقال في المقدمه ان العلم
 اقول ان العلم لا يكون الا بالعلم
 وقال في المقدمه ان العلم
 اقول ان العلم لا يكون الا بالعلم

مستلزم للتسلسل توضيح بيان الاستلزام يكون ثلث مقدمات
مسلمة بداهية الاولى ان ذات الشيء نفسه والثانية ان الموقوف
والموقوف عليه يجب ان يكونا متغايرين والثالثة ان الحكم الثابت
لشيء ثابت لذاته وبعده تهيد بالقول ان اذا كان موقوفا على ب
وب على ا فيلزم ان يكون ا موقوفا على ذاته والموقوف والموقوف
عليه متغايران فيكون ا وذاته متغايرين فيحصل حينئذ امران في
نفس الامر ان ا وذاته متحدان بحكم المقدمة الاولى
فكما توقفت ا على ذاته توقفت ذاته على ذاتها بحكم المقدمة الثانية
فيلزم توقفت ذات ا على ذاتها والموقوف والموقوف عليه
متغايران فيكون ذات ا وذاته ذات متغايرين فيحصل ثلث
امور موجودة مرتبة وبهذا فيلزم امور موجودة غير متناهية
مرتبة وهو التسلسل وحينئذ يلزم تقدم الشيء على نفسه بمرارة
غير متناهية باستعانة تلك المقدمات بالضرورة واورد
عليه بان الموقوف والموقوف عليه وان كانا متغايرين
فنفس الامر ولكن لا يلزم على تقدير الدور واجيب بان
الدور اذا وقع في نفس الامر فيكون مجامعا لجميع المقدمات
الواقعية فيلزم باستعانتها المطلوب ونقطة ان الامر

[illegible]

والله اعلم بالصواب

فان قيل ان المتناهي من خواص الكليات والذات والشيء بالعرض وهذا
التقرير يندفع مافي الحاشية في ذيل قوله فتدبر اشارة الى منع
هوان يقال لم لا يجوز ان يكون التصانعت خاصة المتناهي دون
غيره انتهى وذلك لما قلنا في المقدمة الاولى وبهذا التقرير مافي
الحاشية الاخرى هوانه لا شك ان الامور الغير المتناهية سواء كانت
مرتبة او غير مرتبة مجتمعة في الوجود او متعاقبة تكون معسرة
للعقد وبالضرورة تكون مراد المصنعت من الامور المتعاقبة الامور
المتعاقبة الماضية فانها خارجة من القوة الى الفعل ولكن المستقبلة
الغير المتناهية المتعاقبة على طريق المستكتمين القائلين بابتداء العالم نعم
يجري فيها على طريق الحكماء القائلين بالحيثية الدهرية في عالم الدهر
فانها خارجة من القوة الى الفعل على سبيل التمايز فان المصدر
الضروري ان يكمل باليخرج من القوة الى الفعل على سبيل التمايز
لابدان يكون معروضا للعقد وسواء كان التميز فيه بحسب لما بهيته
او الوجود والخارجي او الوجود والذمني او الالتفات فقط كما في المتناهي
فان شريكه البارى واليخلو بعد التصور والالتفات يكونان معسرين
للاشئيه وكذا الاجزاء الانتهائية معسرة للعقد بعد الاتزان الواجب
المتناهي وغير المتناهي انما يكون معسرة للعقد بعد الاتزان الواجب

ان المتناهي من خواص الكليات والذات والشيء بالعرض وهذا
التقرير يندفع مافي الحاشية في ذيل قوله فتدبر اشارة الى منع
هوان يقال لم لا يجوز ان يكون التصانعت خاصة المتناهي دون
غيره انتهى وذلك لما قلنا في المقدمة الاولى وبهذا التقرير مافي
الحاشية الاخرى هوانه لا شك ان الامور الغير المتناهية سواء كانت
مرتبة او غير مرتبة مجتمعة في الوجود او متعاقبة تكون معسرة
للعقد وبالضرورة تكون مراد المصنعت من الامور المتعاقبة الامور
المتعاقبة الماضية فانها خارجة من القوة الى الفعل ولكن المستقبلة
الغير المتناهية المتعاقبة على طريق المستكتمين القائلين بابتداء العالم نعم
يجري فيها على طريق الحكماء القائلين بالحيثية الدهرية في عالم الدهر
فانها خارجة من القوة الى الفعل على سبيل التمايز فان المصدر
الضروري ان يكمل باليخرج من القوة الى الفعل على سبيل التمايز
لابدان يكون معروضا للعقد وسواء كان التميز فيه بحسب لما بهيته
او الوجود والخارجي او الوجود والذمني او الالتفات فقط كما في المتناهي
فان شريكه البارى واليخلو بعد التصور والالتفات يكونان معسرين
للاشئيه وكذا الاجزاء الانتهائية معسرة للعقد بعد الاتزان الواجب
المتناهي وغير المتناهي انما يكون معسرة للعقد بعد الاتزان الواجب

فان قيل ان المتناهي من خواص الكليات والذات والشيء بالعرض وهذا
التقرير يندفع مافي الحاشية في ذيل قوله فتدبر اشارة الى منع
هوان يقال لم لا يجوز ان يكون التصانعت خاصة المتناهي دون
غيره انتهى وذلك لما قلنا في المقدمة الاولى وبهذا التقرير مافي
الحاشية الاخرى هوانه لا شك ان الامور الغير المتناهية سواء كانت
مرتبة او غير مرتبة مجتمعة في الوجود او متعاقبة تكون معسرة
للعقد وبالضرورة تكون مراد المصنعت من الامور المتعاقبة الامور
المتعاقبة الماضية فانها خارجة من القوة الى الفعل ولكن المستقبلة
الغير المتناهية المتعاقبة على طريق المستكتمين القائلين بابتداء العالم نعم
يجري فيها على طريق الحكماء القائلين بالحيثية الدهرية في عالم الدهر
فانها خارجة من القوة الى الفعل على سبيل التمايز فان المصدر
الضروري ان يكمل باليخرج من القوة الى الفعل على سبيل التمايز
لابدان يكون معروضا للعقد وسواء كان التميز فيه بحسب لما بهيته
او الوجود والخارجي او الوجود والذمني او الالتفات فقط كما في المتناهي
فان شريكه البارى واليخلو بعد التصور والالتفات يكونان معسرين
للاشئيه وكذا الاجزاء الانتهائية معسرة للعقد بعد الاتزان الواجب
المتناهي وغير المتناهي انما يكون معسرة للعقد بعد الاتزان الواجب

والاستحسان في ان الاجزاء لا تتراعى بعد الترخيص
ان الاجزاء لا تتراعى بعد الترخيص
ان الاجزاء لا تتراعى بعد الترخيص

والالتفات نعم قبل الانتزاع صحيح لمعروضه العدد والسرفيه
ان اجزاء العدد اعني الوحدة اجزاء تفصيلية ليقضي عروضا تفصيل
المعروض الفعل على نحو كان لا تفصيل في الاجزاء التحليلية
الهيته فلا يحز في البرهان المذكور في ابطال الاجزاء التحليلية
المتناهيته وفي هذا الحكم الاجزاء المتناهيته الغير المتناهيته كما في
الخط المتناهي مثلا او المتساوية الانتزاعية كما في الخط الغير المتناهي

المبطل سو كسمة لا يثبتها هذا البرهان نعم لا يبطال الاثبات في البرهان
اخرى قوية لا من جهة كونها معروضة للعدد وفي نفس الامر بل من
جهة ان سببها ما له عاد مغن بمراتب غير متناهيته وهو باطل
بالطريق مع غيره وانما الحق في الجواب منع المقدمة الثالثة فان
الامور الغير المتناهيته وان كانت خارجة من القوة الى الفعل
لكن لا نسلم كونها معروضة للعدد واما الصريح منها انتزاع عدد غير

متناه شمل على الوحدة الغير المتناهيته الانتزاعية لمفصلة والاستدلال
على كونها معروضة للعدد لم يوجد ودعوى الضرورة غير مقبولة بل
الحق ان اللا يقينيات سوار كان عددا او معدودا لا تبلغ الى حد
اللاتناهي والاحكام يرتفعته كما متناع الزيادة عليها بعد جها في
عالم الفعل الى اللاتناهي فتفكر فانه دقيق ومن العجائب نقل من

والربيع مع مراتب هذا الامر
تداعي السقطات في سرفه
تداعي السقطات في سرفه

والاستحسان في ان الاجزاء لا تتراعى بعد الترخيص
ان الاجزاء لا تتراعى بعد الترخيص
ان الاجزاء لا تتراعى بعد الترخيص

ان الاجزاء لا تتراعى بعد الترخيص
ان الاجزاء لا تتراعى بعد الترخيص
ان الاجزاء لا تتراعى بعد الترخيص

وبقدر ما تولى الله من ذلك
 مقدرة وقدره على أن يكون
 يمكن أن يكون ذلك من
 وقتها لها الزيادة والنقصان
 فليس لها إلا ما هو كذا
 بقدر ما تولى الله من ذلك
 مقدرة وقدره على أن يكون
 يمكن أن يكون ذلك من
 وقتها لها الزيادة والنقصان
 فليس لها إلا ما هو كذا

الكلية ان الحق ان الامور الغير المتناهية لا تنصف بالزيادة والنقصان
بالقياس الى نظامها بالانها من عوارض الكم من حيث المتناهي بل بعد
تعيين المحدود ونعم يمكن الحكم عليها بالتساوي مطلقا من حيث عدم تقطاع
السطوح بين احادها وبداهة قوله ان الكل عظم من الجزء في المتناهي سلم
لا في الغير المتناهي فلاما اكثر البراهين كالتمثيل بتضعيف وغيره
ووجه العجب انهم لم يروا في حدس فراولة في الفرض فان كوننا الكل عظم
من الجزء بدهي مطلقا سواء كان في المتناهي او غير المتناهي اذ الكل عا
عن الحدس والشئ الآخر ففي الكل مرتبة لا يكون تجدها مرتبة
من الجزء وبداهة نفس الزيادة وتبين ان التعليل في المتناهي
التضعيف المذکور منها ايضا نعم لا بطلان الثالث وجه آخر ذكرنا

[illegible]

واذا وجب علينا ذكر التطبيق والتضائيف على وجه اختصار لنكتشف القسط
 اي من ذكر المنفست التضييف ١٢
 عن وجوبها الاول ان يفرض الامور الغير المتساوية الموجودة بالفعل
 المرتبة ترتيبا طبيعيا او وضعيا او غير ذلك بحيث يتعين الاول والثاني
 الثالث وهكذا انهم المبدء من تلك السلسلة او الحجاب الاخير من
 منهاج فمح جز من آب وآب كلية خبر ورة ودخول آج فوج
 فيه فاذا اقبلتنا اعلى ج بمعنى ايقاع المرتبة بازاء المرتبة لآباء
 ولا ياتقاع الحاد اثن بل بان يحكم لاعتل كل صحيحا واقعا

[illegible]

ظہور ما قلنا سخا قدامت جہاں الیہ صدم جہاں الیہ کمال
 فی امتیاز قدامت الیہ صدم جہاں الیہ کمال
 فی امتیاز قدامت الیہ صدم جہاں الیہ کمال
 فی امتیاز قدامت الیہ صدم جہاں الیہ کمال

فانما جازم ان كل ما في سلسله الكل مبدءا اعني آكاماني سلسله الجوز مبدءا
 اعني ج وان في سلسله الاولى ناين كذا كذا في الثانية ثمان وهكذا يحكم
 العقل بوجود تعيين المراتب بسبب الترقيب في الثالث والرابع فاما ان
 يحكم بالحكم الصحيح بان بازا ركل مرتبه من الاولى مرتبه من الثانية
 يلزم مساواة الكل للجزء فيلزم حينئذ اجتماع التقيضين في الواقع
 فان في كل مرتبه لم يكن سجدا انها في الجوز والا لم يكن لكل كلا ولا الجوز
 جزا فلو فرضنا مساواتها بمنسب ان كل مرتبه من الاولى بازا
 مرتبه من المشايه يلزم صدق السالبيه الجزئيه والموجبه الكلبيه
 مع بقا سلسله التناقض فان بعد الانطباق لمعني المذكور
 لم يختلف حقيقة الكل والجزء بالضرورة فحكما في اول الامر بينهما تفاوت
 كذلك بعد الانطباق واما ان لا يحكم العقل بوقوع كل مرتبه من الاولى
 بازا الثانية فالاول زائد عليه بمرتبه تناسبيه والزيادة بعد انصرام جميع
 اعاد المرید عليه في الثاني تناسبه والاول انما يزيد عليه بقدر تناسبه
 فهو ايضا تناسبه فيظهر ان مختلف وهذا يظهر سخا فالتقل من بعض الكمليه
 من ان الحق الحق كما يظهر سخا فمأقوالا ان البرهان لا يخرج في المجرده
 فان بتعيين المراتب موجوده فيها ايضا وهو يكفي كجريان البرهان و
 البرهان مما يعقل عليه وقوى عليه عهت سادى وسر ضنا اجراء

في سلسله الاولى اعني سلسله الكل مبدءا اعني آكاماني سلسله الجوز مبدءا
 اعني ج وان في سلسله الاولى ناين كذا كذا في الثانية ثمان وهكذا يحكم
 العقل بوجود تعيين المراتب بسبب الترقيب في الثالث والرابع فاما ان
 يحكم بالحكم الصحيح بان بازا ركل مرتبه من الاولى مرتبه من الثانية
 يلزم مساواة الكل للجزء فيلزم حينئذ اجتماع التقيضين في الواقع
 فان في كل مرتبه لم يكن سجدا انها في الجوز والا لم يكن لكل كلا ولا الجوز
 جزا فلو فرضنا مساواتها بمنسب ان كل مرتبه من الاولى بازا
 مرتبه من المشايه يلزم صدق السالبيه الجزئيه والموجبه الكلبيه
 مع بقا سلسله التناقض فان بعد الانطباق لمعني المذكور
 لم يختلف حقيقة الكل والجزء بالضرورة فحكما في اول الامر بينهما تفاوت
 كذلك بعد الانطباق واما ان لا يحكم العقل بوقوع كل مرتبه من الاولى
 بازا الثانية فالاول زائد عليه بمرتبه تناسبيه والزيادة بعد انصرام جميع

من انما ان الطوفان الى الازل
 من سلسله ان يكون لا سلسله اول ومنها جريان البرهان
 من المقدمات بالمتناهيه او سلسله المقدمات لا زوايد والحق
 اللاحقه وان كان عدم سلسله المقدمات ومنها ان النسب بين
 وحسب الخلقه وكذا ان الواحد نصف الاثنين وثلاثه اثنان
 استقامه لثمنه وكذا ان ثلثها ثلثه من ان مجموع النسب ازيد منها
 الجواذ ثلثه ليست موجوده واجاب الامام عن الاول بان مجموع
 لا يقدار على استحضار الموجود في الخارج الاول بان مجموع
 تجري البرهان واجيب عن السؤال الثاني
 بان الترتيب كسلسله طالع الاجزاء البرهان
 وليس النفوس بالبرهان لا تجري
 الا فيكون في الاضافه المراتب
 السمراره في الرابع انه لا يتقدم
 في علمه فذا في سلسله
 عالمه في علمه فذا في سلسله
 البرهان في علمه فذا في سلسله
 النسب والاضافه في علمه فذا في سلسله
 النسب والاضافه في علمه فذا في سلسله

في سلسله الاولى اعني سلسله الكل مبدءا اعني آكاماني سلسله الجوز مبدءا
 اعني ج وان في سلسله الاولى ناين كذا كذا في الثانية ثمان وهكذا يحكم
 العقل بوجود تعيين المراتب بسبب الترقيب في الثالث والرابع فاما ان
 يحكم بالحكم الصحيح بان بازا ركل مرتبه من الاولى مرتبه من الثانية
 يلزم مساواة الكل للجزء فيلزم حينئذ اجتماع التقيضين في الواقع
 فان في كل مرتبه لم يكن سجدا انها في الجوز والا لم يكن لكل كلا ولا الجوز
 جزا فلو فرضنا مساواتها بمنسب ان كل مرتبه من الاولى بازا
 مرتبه من المشايه يلزم صدق السالبيه الجزئيه والموجبه الكلبيه
 مع بقا سلسله التناقض فان بعد الانطباق لمعني المذكور
 لم يختلف حقيقة الكل والجزء بالضرورة فحكما في اول الامر بينهما تفاوت
 كذلك بعد الانطباق واما ان لا يحكم العقل بوقوع كل مرتبه من الاولى
 بازا الثانية فالاول زائد عليه بمرتبه تناسبيه والزيادة بعد انصرام جميع

في المنفصلات تسبلا على التسليم وأجرى في المنفصلات أيضا بالطريق
 المذكور ولا ينطوي الكلام في ذلك ولا يلزم من ذلك في المنفصلات
 إذا ذهب إلى النهاية فيما يخرج من القوة إلى الفعل يلزم وجود أحد
 المتضايفين بدون آخر والتاسعة باطل ثان وجود المزدوم بدون
 اللازم محال إذا المتضايفان متلازمان بيان الملازمة أن المتضايفين
 كالعلية والسلولية إذا ذهب إلى النهاية في المسألة أو تحققت
 النهاية في المحال فالسلولية في المبدء كما يجازي الوجود في الحقيقة
 فانما يتصور هنا انقطاع هذه السلسلة عن الآخرة وكلاهما تحتان
 سبق فعدد هذين المتضايفين حتى مفهومهما فيما سبق متكافئان
 كل واحد فيما سبق علته وسلول ولسلولية الأخيرة بمعنى بلاعلية وبما
 في هذا التصور يتحقق سلولية بلاعلية فيلزم أن يكون في الجواب
 الآخر عليه فقط لتحقيق التساوي بينهما فيلزم انخلف وهذا ينطبق
 وتاميل أن اللازم أن يكون بازاء كل معلول علته وهو متحقق
 ههنا وإماتة في المفهوم باتباعه لا يلزم وجود الفاسد ما كان
 ظاهرا على اللبس لا ينطوي الكلام في ذكره ولا يعلم التصور من
 التصديق وبالعكس لأن المعروف مقول والتصوير متساوي للنسبة
 بيان الأول أن كل ما سبب التصور متوقف كما هو الغيب عند فهمه والآخر
 في المنفصلات تسبلا على التسليم وأجرى في المنفصلات أيضا بالطريق
 المذكور ولا ينطوي الكلام في ذلك ولا يلزم من ذلك في المنفصلات
 إذا ذهب إلى النهاية فيما يخرج من القوة إلى الفعل يلزم وجود أحد
 المتضايفين بدون آخر والتاسعة باطل ثان وجود المزدوم بدون
 اللازم محال إذا المتضايفان متلازمان بيان الملازمة أن المتضايفين
 كالعلية والسلولية إذا ذهب إلى النهاية في المسألة أو تحققت
 النهاية في المحال فالسلولية في المبدء كما يجازي الوجود في الحقيقة
 فانما يتصور هنا انقطاع هذه السلسلة عن الآخرة وكلاهما تحتان
 سبق فعدد هذين المتضايفين حتى مفهومهما فيما سبق متكافئان
 كل واحد فيما سبق علته وسلول ولسلولية الأخيرة بمعنى بلاعلية وبما
 في هذا التصور يتحقق سلولية بلاعلية فيلزم أن يكون في الجواب
 الآخر عليه فقط لتحقيق التساوي بينهما فيلزم انخلف وهذا ينطبق
 وتاميل أن اللازم أن يكون بازاء كل معلول علته وهو متحقق
 ههنا وإماتة في المفهوم باتباعه لا يلزم وجود الفاسد ما كان
 ظاهرا على اللبس لا ينطوي الكلام في ذكره ولا يعلم التصور من
 التصديق وبالعكس لأن المعروف مقول والتصوير متساوي للنسبة

[illegible]

ولمعرفة مقبول لانه تعرف بالمقول على شئ لا فائدة تصور فيسلم ان
 يكون كاسب التصور مقولا عليه والتصديق ليس بمقبول عليه لانه مبني
 والمبني لا يحل عليه البتة فيسلم ان لا يكون التصديق كاسبا للتصور
 وفيه ان المعترف ان اريد به ما عرفت بالتصديق المذكور فلا سلم
 لصنعي من القياس الاول وكنت عندكم لا ينبغي بالمطلوب
 فان المقصود ههنا هو الاسر الواقعي وان اريد بالمعترف ما ينبغي للتصور
 فقط فلا سلم الكسري من القياس الاول فان قلت التصور المكسب
 لا يخلو اما ان يكون بالكنهه فكاسبه لا يكون الا ذاتيا واما بالدرجة فكاسبه
 لا يكون الا عرضيا والذاتية والعرضية كلاهما محمولان مرجح
 الدليل بالكنهه بان يقال كاسب التصور محمول والتصديق ليس
 بمحمول فكاسب التصور ليس بتصديق قلت كاسب التصور علم غيبي
 بالنظر اسي بالترتيب ويجوز عندك لفصل ان يكون الترتيب في
 التصديقات مفيد لبعض التصورات وبيان الثاني ان التصور
 يتعلق بوجود التصديق وعدمه فيكون مساوي لنسبة اليه لا يكون
 مرجحا ولا موجبا فلا يكون علة فلا يكون كاسبا فان الكاسب
 علة للوجود الذنب للمكسب واجواب ان الترتيب مرجح لمستبعد في
 النظر الى المعلوم هو ترجيح الوجود ولا ترجيح لثقل و

فان كان كاسب التصور مقولا عليه والتصديق ليس بمقبول عليه لانه مبني
 والمبني لا يحل عليه البتة فيسلم ان لا يكون التصديق كاسبا للتصور
 وفيه ان المعترف ان اريد به ما عرفت بالتصديق المذكور فلا سلم
 لصنعي من القياس الاول وكنت عندكم لا ينبغي بالمطلوب
 فان المقصود ههنا هو الاسر الواقعي وان اريد بالمعترف ما ينبغي للتصور
 فقط فلا سلم الكسري من القياس الاول فان قلت التصور المكسب
 لا يخلو اما ان يكون بالكنهه فكاسبه لا يكون الا ذاتيا واما بالدرجة فكاسبه
 لا يكون الا عرضيا والذاتية والعرضية كلاهما محمولان مرجح
 الدليل بالكنهه بان يقال كاسب التصور محمول والتصديق ليس
 بمحمول فكاسب التصور ليس بتصديق قلت كاسب التصور علم غيبي
 بالنظر اسي بالترتيب ويجوز عندك لفصل ان يكون الترتيب في
 التصديقات مفيد لبعض التصورات وبيان الثاني ان التصور
 يتعلق بوجود التصديق وعدمه فيكون مساوي لنسبة اليه لا يكون
 مرجحا ولا موجبا فلا يكون علة فلا يكون كاسبا فان الكاسب
 علة للوجود الذنب للمكسب واجواب ان الترتيب مرجح لمستبعد في
 النظر الى المعلوم هو ترجيح الوجود ولا ترجيح لثقل و

لكنه لا يمكن ان يكون كاسب التصور مقولا عليه والتصديق ليس بمقبول عليه لانه مبني
 والمبني لا يحل عليه البتة فيسلم ان لا يكون التصديق كاسبا للتصور
 وفيه ان المعترف ان اريد به ما عرفت بالتصديق المذكور فلا سلم
 لصنعي من القياس الاول وكنت عندكم لا ينبغي بالمطلوب
 فان المقصود ههنا هو الاسر الواقعي وان اريد بالمعترف ما ينبغي للتصور
 فقط فلا سلم الكسري من القياس الاول فان قلت التصور المكسب
 لا يخلو اما ان يكون بالكنهه فكاسبه لا يكون الا ذاتيا واما بالدرجة فكاسبه
 لا يكون الا عرضيا والذاتية والعرضية كلاهما محمولان مرجح
 الدليل بالكنهه بان يقال كاسب التصور محمول والتصديق ليس
 بمحمول فكاسب التصور ليس بتصديق قلت كاسب التصور علم غيبي
 بالنظر اسي بالترتيب ويجوز عندك لفصل ان يكون الترتيب في
 التصديقات مفيد لبعض التصورات وبيان الثاني ان التصور
 يتعلق بوجود التصديق وعدمه فيكون مساوي لنسبة اليه لا يكون
 مرجحا ولا موجبا فلا يكون علة فلا يكون كاسبا فان الكاسب
 علة للوجود الذنب للمكسب واجواب ان الترتيب مرجح لمستبعد في
 النظر الى المعلوم هو ترجيح الوجود ولا ترجيح لثقل و

لكنه لا يمكن ان يكون كاسب التصور مقولا عليه والتصديق ليس بمقبول عليه لانه مبني
 والمبني لا يحل عليه البتة فيسلم ان لا يكون التصديق كاسبا للتصور
 وفيه ان المعترف ان اريد به ما عرفت بالتصديق المذكور فلا سلم
 لصنعي من القياس الاول وكنت عندكم لا ينبغي بالمطلوب
 فان المقصود ههنا هو الاسر الواقعي وان اريد بالمعترف ما ينبغي للتصور
 فقط فلا سلم الكسري من القياس الاول فان قلت التصور المكسب
 لا يخلو اما ان يكون بالكنهه فكاسبه لا يكون الا ذاتيا واما بالدرجة فكاسبه
 لا يكون الا عرضيا والذاتية والعرضية كلاهما محمولان مرجح
 الدليل بالكنهه بان يقال كاسب التصور محمول والتصديق ليس
 بمحمول فكاسب التصور ليس بتصديق قلت كاسب التصور علم غيبي
 بالنظر اسي بالترتيب ويجوز عندك لفصل ان يكون الترتيب في
 التصديقات مفيد لبعض التصورات وبيان الثاني ان التصور
 يتعلق بوجود التصديق وعدمه فيكون مساوي لنسبة اليه لا يكون
 مرجحا ولا موجبا فلا يكون علة فلا يكون كاسبا فان الكاسب
 علة للوجود الذنب للمكسب واجواب ان الترتيب مرجح لمستبعد في
 النظر الى المعلوم هو ترجيح الوجود ولا ترجيح لثقل و

بالفرسخ ١٢ ميلًا نحو يوسف
مودة ذلك الذي المودة
التي بان يصير ادم اخر مودة لثانيه
التي بان يصير ادم اخر مودة لثانيه
التي بان يصير ادم اخر مودة لثانيه

[illegible]

[illegible][illegible]

والا يعرض في الخارج عريضا انضماما او انشرا عينا صغيرا منه =

[illegible]

فصل ٢٠
و با یکدیگر از اجزای آن یعنی
القول بان المعمول بکون مقتولان یا
فارضا المعمولان نان آخر و مولانا و محمد با جلیم
فصل ٢١
انخاص لا ینافی عن بعضها و مولانا و محمد با جلیم
فصل ٢٢
المتعذران آخر للمقتول کذا و اول التمهید علی جلیم
فصل ٢٣
موضوعه المتعذران و اول التمهید علی جلیم
فصل ٢٤
و احوال بان یترک التمهید علی جلیم
فصل ٢٥
و احوال بان یترک التمهید علی جلیم
فصل ٢٦
و احوال بان یترک التمهید علی جلیم
فصل ٢٧
و احوال بان یترک التمهید علی جلیم
فصل ٢٨
و احوال بان یترک التمهید علی جلیم
فصل ٢٩
و احوال بان یترک التمهید علی جلیم
فصل ٣٠
و احوال بان یترک التمهید علی جلیم

فان قلت ان الكلية والجبرية مجملتان على العام والخاص العموم و
الخصوص من المعقولات الثانية قلت يجعل العام والخاص ايضا
^{فيكون الكلية والجبرية من احوال العقول الثاني فلا يشكل}
محمولا في كسرها فيلزم الخلف وباجمله ارجاع المحمولات
كلها الى المقبول الثاني العارض للمعقول الثاني الاخر لا يتصور
بعضها وفي البعض يرجع الى التكلف المستغنى عنه وهو كما ترى
فالحن ما قال المتأخرون وتبينه ظاهرا كلام المصنف فافهم فانه دقيق
ثم الحاشية تعليلية للبحث او تقديرية في نظر الباحث
وباجمله ينظر في المباحث حتم الا ليصال بان يكون المحمولات
متوقفة عليه او بالعكس او يكون لازما لها فقط كما يظهر لمن
تتبع في الفن وما يطلب به التصور والتصديق يستغني عن طلبها
كبشرية وشيئا والثاني اشهر وامهات المطالب اسي اصولها
اربع ما وابي وهل ولم فالاولان لطلب التصور الباقيان لطلب
التصديق فهنا لطلب التصور بحسب شرح الاسم اشي لطلب تصور
الشئ الذي لم يعلم وجوده في الخارج سواركان ذلك التصور بالذات
او بالعرضيات فيستدرك فيه الحد التام والاناقض والكرسم
التام والاناقض فيسمى شارحة لشبههما مفهوم الاسم ونظرا
التصور اما ان يجعل ابتداء مرة ثمانية في المدركة بعدزوالها

[illegible]

[illegible][illegible]

فان لا ينفصل عن الوجود في ذاته
 فلو كان كذلك لكان الوجود في ذاته
 لا ينفصل عن الوجود في ذاته
 فلو كان كذلك لكان الوجود في ذاته

يكون مطلب الوجود مقديا على المركبة مطلقا اقول باسناد المتوسمين
 لان الصفات الجوهرية هي التي تميز الوجود عن غيره من الوجودات
 الا اننا نعلم ان الوجود لا ينفصل عن الوجود في ذاته
 فلو كان كذلك لكان الوجود في ذاته
 لا ينفصل عن الوجود في ذاته
 فلو كان كذلك لكان الوجود في ذاته

من اجل ان الوجود لا ينفصل عن الوجود في ذاته
 فلو كان كذلك لكان الوجود في ذاته
 لا ينفصل عن الوجود في ذاته
 فلو كان كذلك لكان الوجود في ذاته

من اجل ان الوجود لا ينفصل عن الوجود في ذاته
 فلو كان كذلك لكان الوجود في ذاته
 لا ينفصل عن الوجود في ذاته
 فلو كان كذلك لكان الوجود في ذاته

من اجل ان الوجود لا ينفصل عن الوجود في ذاته
 فلو كان كذلك لكان الوجود في ذاته
 لا ينفصل عن الوجود في ذاته
 فلو كان كذلك لكان الوجود في ذاته

فان استمال هذه الكلمات واقع في هذا المقصود ايضا ففي الاول
يكون المقصود التمييز للشخصي مثلا ابي القيسين من بين الاشخاص
وفي الثاني التمييز الكلي ابي القيسين من حيث لهت اراد العدد و
في الثالث تمييز الكيفية ابي القيسينها من جهة الصحة او المرض مثلا
وفي الرابع تمييز المكان ابي القيسينه من المسجد والسوق وفي
الخامس تمييز الزمان ابي القيسينه من اليوم واللاس او
مستدرجة في اهل المركبة ان كان المقصود منها التصديق
وهو ايضا قد يكون مقصودا منها التصورات ^{فقد منهاها وضعا} اي ذكرها
للتقدير ^{طبعيا} التقديم لطبعي عندهم عبارة عن كون الشيء محتملا
الى شيء بحيث لا يكون محتاج اليه ^{عليه} تامة للحتاج و ^{وهنا} التصورات
كذلك بالنسبة الى التصديقات ضرورية احتياج للتصديق
الى التصورات فان المجهول المطلق يمتنع عليه الحكم اذ الحكم لا يتصور بدونه
الاتفات الى المحكوم عليه مثلا ولا يمكن الاتفات بدون التصديق فيه
اي في قوله المجهول المطلق يمتنع عليه الحكم فهو كاذب
تحريره ان هذا القول فيه حكم يستناع الحكم على المجهول المطلق
فقد استمع عليه الحكم وعدمه وهو اجتماع التقيضين وحله ان
معلوم بالذات والمجهول مطلق بالفرض الظاهر هو الفار بمعنى

[illegible]

فهذا المفهوم لا يتخلو في نفس الامر ما معلوم ^١ ومجهول ^٢ على الاول
اكن متحققه فان العلم عبارة عن حصول صورة الشئ في الذهن
هو نحو من متحققه ولو بالعرض فيلزم اجتماع ^٣ التقيضين ^٤ وعلى الثاني
ايضا يلزم صحة ^٥ متحققه وان كان بالعرض فان ^٦ الجبروتية ^٧ وصف يمكن علمه
بها وباحتماله ذلك المفهوم لا يتخلو عن ^٨ التقيضين ^٩ يمكن علمه باحد هما و
وجه اندفاعها بما مر بان هذا الشئ ممكن ^{١٠} التحقق بالذات ولو بالوجه
العرضي لا يجب ^{١١} الفرض فقط وممتنع ^{١٢} التحقق بالفرض فلا استحالة نعم
في هذا المقام شبهة قوية اخرى لا تتحل بانامل الانظار ^{١٣} الا بتأيد استدلالها

[illegible][illegible]

[illegible][illegible]

العین الخارجی والذہنی واستغادتها لک تبیین ان الالفاظ
موضوعة للمعانی من حیث هي في ذوات الصور الذهبية أو الخازنة
كما قيل وذلك لان الذات من الموضوع الاستعمال فلما كان
مناط الاستعمال المعاني من حيث هي كان مناط الموضوع ايضا ملك كما هو
الظاهر فكونه من الموضوع لها اعلم انهم اختلفوا في الموضوع للالفاظ
فقيل الصورة الذمينة لانها احصاء في الذهن وفيه مع انه لا يتركز
المعدى فان الطابع من حيث هو ايضا حاصل فيه اللهم الا
ان يكون الموضوع له شخصي بالذات نقول بالمنع وتشد بان الموضوع
له لا بد ان يكون متفقا اليه بالذات كما ترى في الموضوع العام
للموضوع له الخاص دون ان يكون حاصلا بالذات على ان من
المعاني ما لا يوجد في الذهن كذا ات البارهي تعارفي وذوات
الهويات الشخصية سيما المادية طائفة الالفاظ الموضوعات بازائها وقيل
الاعيان الخارجية لانها مناط الاستعمال والتفت اليها بالذات
وفيه مع انه منقوض بالطابع من حيث هو فال استعمال والاتفا
يجري فيها اكثر من الاعيان نقول يشكك بالالفاظ التي لا توجد
معانيها الان في الذهن كالعلم والانتزاعيات والمعقولات الثانية
فحينئذ لا بد ان يقال بالتوزيع ان بعض الالفاظ موضوعة للعين
الخارجية وبعضها للصور الذهنية والاعیان الخارجية موضوعاتها لالفاظ

[illegible]

فان لفظه على ان كان له اللفظ
كانت اشارة الى اللفظ على وضع
اللفظ في الكلام لا على وضع
الكلمة في الكلام لان اللفظ هو
المعنى الذي يترتب عليه اللفظ
وليس هو اللفظ نفسه بل هو
الشيء الذي يترتب عليه اللفظ

وهو ان اللفظ مثلا اذا وضع للملزوم واللازم واريده الملازم من جهة
انه لازم للملزوم والموضوع له يكون الدلالة حينئذ التسمية
فلو لم يعتبر في اللفظ بقية هذا التقيد ينتقض بها فاذا اعتبر وقع انتقض
وعلى جنسها تضمن وهو لازم ط في المركبات وهذا اولى مما قاله في
بعض الكتب ان تضمن لفظا بقية متي ان بالذات وما قيل انه
تابع ولازم لها فيجاز وتوسع فان دلالة اللفظ على الكل مطابقة
وهذه الدلالة من حيث انها دلالة على الاجزاء تضمن فلا يعتبر
فيها دلالة اخرى لتكون تابعا ولازم ما فتولهم بالتسمية
مجازية انه لا يجوز فان هذه الدلالة بعينها من
تابع ولازم لما بالذات حقيقة الاتري انه يقال بالتحقيقة
عرفا عاما وخاصة ان حركة اللفظ تابع بحركة السميته ولازما
لها ولفظ التابع واللازم متعارف في اللفظين اي التسمية
والعروض في اللفظ اللازم المطاير منه حقيقة او كقوله
في غير التسمية للمعنى وانما يشهد ان ذي اللفظ مجاز كقوله
في العلم ان العلم هو العلم بالشيء بل التسمية انهم لم يعتبروا
في الدلالة القصيدة بل العلم فقط فدلالة اللفظ الموضوع للمعنى
المركب على الاجزاء لم يفتوت في ضمن المعنى المركب بحيث
لم يتعلق المقصد بها بالذات تضمنية واهل العربية اعتبروا القصيدة

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

[illegible]

الان في المطانية
فمن المطانية
مخاف لا يخاف ولا يهاب
في المطانية
من المطانية
في المطانية
في المطانية
في المطانية
في المطانية
في المطانية

[illegible]

عنه يستعمل في معنى مناسب آخر وهذا نحو من التعيين وبهذه البيان ظهر
فما من دخل المجازات في الالتزام ^{وذلك لا اختلال} المحض فان
المجاز يستعمل في البحر ليس منه البته فاذا ^{في} اقبل هذا النوع من المجاز
التلك الحقيقة في المطابقة فيدخل سائر انواعها الا ان اعتبر
فيها الدلالة بالنظر الى المعنى الموضوع له حقيقة وحسب ^{لا} كمال
بقول المصنف ولا بد من علاقة صحيحة عقلية وعرفية
فان العلاقة العقلية والعرفية هو اللزوم الذي منه عقلا وعرفا
ولا يلزم في المجازات فان السبب مثلا لا ينقل منه الى
السبب باللزوم العقلي والعرفي واذا ^{في} استعملت القرينة في
مادة تكون خفية فلا ينقل منها اليه بالعلاقة العقلية او العرفية لان
يقال انها تحقق الدلالة في المجاز الذي خفت قرينته
بعد ظهورها وبعده يتحقق العلاقة المذكورة ولا ينظر الى ما قيل
ان اعتبار القرينة يخرج الدلالة عن الخطية فان القرينة
قد تكون حالتها فانما احلنا ^{في} داخلية الدال بل
قلنا بانها شرط للدلالة ولا يكتف الى ما يقال في
جواب ما قيل ان الرب من اللفظ وعينه لفظ كما ان الرب
من الجوهري والعرض جوهري فانه قياس مع الفارق فان الجوهري

[illegible]

فصل
في بيان عدم التزام العلم بالعدم

عجاجة عن عدم شيء في الموضوع فاذا عدم الجبر عن المحل على عدم
ما هو مركب منه في ذلك المحل والتلفظ امر وجودي اذا ثبت جبره لا يلزم
ان ثبت لما هو مركب منه ومن جبره آخر لا يكون من جنس اللفظ
الحق ان الدلالة المعبرة في المجازات اختلفت في المطابقة فان
هذه الدلالة قصدية كما هو الناطق به من تعريفها باللفظ المستعمل في
غير ما وضع له اللهم الا ان يعبر الاستعمال للقصدى والتبعي فحينئذ
يتنوع على نوعين اما القصدى فدخل في المطابقة واما التبعي فنقسم
ايضا الى نوعين تضمن ان كان بالنسبة الى الجبر والتزام ان كانت
بالنسبة الى الخارج وبعد ظهور العلاقة يتصور اللزوم الذهني ولقد اطنبتنا
الكلام في هذا المقام ليفيد لنا نظرية قيل الالتزام هيجس في العلوم
فانه عقل ليس المراد بالعلم بل بالعلم بل بالعلم بل بالعلم
يكون فيه الدلالة على الاثر والموترا ^{في تقسيم الدلالة} على اثرى موثر واحد
بل المجازات التي تكون بمثابة ما يؤول الى ما كان اذا كانت فيها
قرائن ^{فما كانت} والنتيجة كما ذكرنا فيها دلالة الالتزام اذا فهم غير الموضوع له تعالى
بواسطة تلك العلاقة الظاهرة وليست تلك الدلالة عقلية بل المراد
بالعقلية انه ليس بواسطة الوضع فانما ان يراد به انه ليس له دخل صلا
فموضوع وان اريد به الدخل التام فيستوجب النقص بانقسم كما

في دخول المجازات في اللفظية في الموضوع
عن الالتزام من جهة عدم الالتزام في الموضوع
منها في جهة التفات كما ثبت على عدم الالتزام في الموضوع
الاشارة الى التفات في اللفظية في الموضوع
الدلالة على التفات في اللفظية في الموضوع
مقتضى الدلالة على التفات في اللفظية في الموضوع
مقتضى الدلالة على التفات في اللفظية في الموضوع
عن استعمال اللفظ في اللفظية في الموضوع
المطابقة لللفظ في اللفظية في الموضوع
اختلاف الدلالة في اللفظية في الموضوع
والاستعمال في اللفظية في الموضوع
ليست مخالفة لغيره لان اللفظية في الموضوع
لا يبطأ بها مطلقا لان اللفظية في الموضوع
وجود العلم في الموضوع في العلوم وفي الموضوع
والجوازات المراد في الموضوع

فصل
في بيان عدم التزام العلم بالعدم

فان قيل ان المعنى في اللفظ لا ينفك عن اللفظ
 فكيف يمكن ان يكون المعنى في اللفظ منفكاً عن اللفظ
 الجواب ان المعنى في اللفظ لا ينفك عن اللفظ
 بل هو اللفظ نفسه الذي هو المعنى

كما قال المصنف ونقض بالتضمن اللهم الا ان يتكلف ويقال لير
 عقلية التضمن كعقلية الاستلزام فان فهم الجذر في فهم الكل كانه ملاصق
 للموضع واما فهم الخارج فكانه بعلاقة زائدة ومثل ذلك كلفات اخرى
 لا نور بها خوفاً للاطالة ويلزمها المطابقة وهذا ضروري
 على طور اهل الميزان فان التام لا يوجد بدون استيعاب ووجهه
 ما فصلنا آنفاً واما على طور اهل السريته كما لا يلزم تقديره في كل كسر
 فان الموضوع قد يكون سبطاً لازماً له وكونه ليس غيره وكذا لو كان
 شيئاً او ما يصح ان يعلم واشتال في ذلك ليس مما يسبق الذهن اليه
 دأماً لئلا يترك كون الاستلزام لازماً للمطابقة واما التضمنية والالتزامية
 فلا لزوم بينهما فان المعاني بسيطة قد يوجد لها لازم ذهني و
 المكبات قد لا يوجد لها لازم ذهني اما الاول فكلفظ المعنى اذا اراد به
 المعنى الخاص بحيث يكون التقيد في اللفظ فقط دون الملحوظ
 فلا يكون حينئذ في المدلول المطابق تركيب فان العدم الكووجود
 وكذا اشتباهاً معاً معنى بسيط لا تركيب فيه اصلاً لا في الذهن ولا في الخارج
 كما نقرر في موضعه والضرورة ايضا شاهدة به والتقيد والتعبد
 لازم ذهني لا فيسحق الاستلزام بدون التضمن فان قلت لفظ المعنى
 موضوع في لغت العرب بمعنى العدم مع التقيد فلم يثبت التمدعي

العلم بما يكون من المعاني في اللفظ لا ينفك عن اللفظ
 فكيف يمكن ان يكون المعنى في اللفظ منفكاً عن اللفظ
 الجواب ان المعنى في اللفظ لا ينفك عن اللفظ
 بل هو اللفظ نفسه الذي هو المعنى

لا يكون مدلول التضمن الاستلزام على راسه التقدير بالانسان
 المدلول عليه مطابقة المعنى لا يستلزم على راسه التقدير بالانسان
 لا يصدق على هذا التقدير التقيد في اللفظ فقط دون الملحوظ
 فلا يكون حينئذ في المدلول المطابق تركيب فان العدم الكووجود
 وكذا اشتباهاً معاً معنى بسيط لا تركيب فيه اصلاً لا في الذهن ولا في الخارج
 كما نقرر في موضعه والضرورة ايضا شاهدة به والتقيد والتعبد
 لازم ذهني لا فيسحق الاستلزام بدون التضمن فان قلت لفظ المعنى
 موضوع في لغت العرب بمعنى العدم مع التقيد فلم يثبت التمدعي

العدم في اللفظ لا ينفك عن اللفظ
 فكيف يمكن ان يكون المعنى في اللفظ منفكاً عن اللفظ
 الجواب ان المعنى في اللفظ لا ينفك عن اللفظ
 بل هو اللفظ نفسه الذي هو المعنى

فان قلنا ان المركب

تحت ليس كلامنا بهينا في لغة العرب خاصة وليس كلامنا مبني على
محاوراتهم فقط بل في ان هل يوجد لفظ بازا بمعنى بسيط له لازم
فاذا عينا لفظ العمى للعتى من حيث انه مقيد على طريق لا يكون التقيد
والقيد داخل تحت اللمدعى واما الثاني في حفظ الانسان الموضوع
بازا الحيوان الناطق فاذا اطلق لا يفهم منه له لا ذاك المجموع ولا يفهم
معنى شئ خارج عنه واما ابداع احتمال ان يكون هناك شعور خارج
اللازم ولم يكن شعور الشعور فيجب ساقط عن درجته الاعتبار وبيان
نسبة عدم استلزام المطابقة والتضمن للالتزام على ظاهر
الامر الا فاداء التركيب حقيقة صفة اللفظ لا نه ان دل جنه
على جزء معناه فمركب ويسمى قولاً ومولفاً ولا يفهم فقط اخذ
في تعريفها الدلالة وهي صفة اللفظ حقيقة فلذا ما هو مركب منها
وهو انكافرة لثمة في حال الغيرة فقط فاداء وهذا معنى كونه غير
مستقل ومن لو ارزمه عدم كونه محكوما عليه ومن خواصه عدم كونه
محكوما به اقول بتوفيق الله تعالى وتوقيفه تحقيق المقام ان
المعاني في الحقيقة التي تجعل مودة لتعرف حال الغير تعلق بها علو
اربعه مشهورة من العلم بالكنه وبالوجه وبوجهه وبكنهه فهذه
المعاني في العلم الاول لا تكون غير مستقلة ولا تكون مودة

والا فاداء التركيب حقيقة صفة اللفظ لا نه ان دل جنه
على جزء معناه فمركب ويسمى قولاً ومولفاً ولا يفهم فقط اخذ
في تعريفها الدلالة وهي صفة اللفظ حقيقة فلذا ما هو مركب منها
وهو انكافرة لثمة في حال الغيرة فقط فاداء وهذا معنى كونه غير
مستقل ومن لو ارزمه عدم كونه محكوما عليه ومن خواصه عدم كونه
محكوما به اقول بتوفيق الله تعالى وتوقيفه تحقيق المقام ان
المعاني في الحقيقة التي تجعل مودة لتعرف حال الغير تعلق بها علو
اربعه مشهورة من العلم بالكنه وبالوجه وبوجهه وبكنهه فهذه
المعاني في العلم الاول لا تكون غير مستقلة ولا تكون مودة

الاولى في العلم بالكنه وبالوجه وبوجهه وبكنهه فهذه
المعاني في العلم الاول لا تكون غير مستقلة ولا تكون مودة
الاولى في العلم بالكنه وبالوجه وبوجهه وبكنهه فهذه
المعاني في العلم الاول لا تكون غير مستقلة ولا تكون مودة

والا فاداء التركيب حقيقة صفة اللفظ لا نه ان دل جنه
على جزء معناه فمركب ويسمى قولاً ومولفاً ولا يفهم فقط اخذ
في تعريفها الدلالة وهي صفة اللفظ حقيقة فلذا ما هو مركب منها
وهو انكافرة لثمة في حال الغيرة فقط فاداء وهذا معنى كونه غير
مستقل ومن لو ارزمه عدم كونه محكوما عليه ومن خواصه عدم كونه
محكوما به اقول بتوفيق الله تعالى وتوقيفه تحقيق المقام ان
المعاني في الحقيقة التي تجعل مودة لتعرف حال الغير تعلق بها علو
اربعه مشهورة من العلم بالكنه وبالوجه وبوجهه وبكنهه فهذه
المعاني في العلم الاول لا تكون غير مستقلة ولا تكون مودة

حاصله ان نظرا لمنطقيين لما كان مقصداً الى المعنى لا الى اللفظ وصيعة
 المتكلم والمخاطب معناه معنى القضية لا احتمال الصدق والكذب
 والقضية مركبة من الموضوع والمحمول والنسبة في المعنى
 وفي اللفظ ايضا دلالة خبره على جزء المعنى فان التاثير يدل على
 الفاعل المخاطب والالف والنون على الحكم والباقي على الحدث
 فلذا عدد ههنا من المركبات التامة الخمسة واخرجوا عن الكلمة ونظر
 اهل العربية الى اللفظ مقصداً او تبعاً الى المعنى وفي اللفظ
 تصريفاتهما مثل الفعل ودلالاتهما مثل دلالة على الزمان لشدة
 ارتباط الازرا ببعضها مع البعض في اللفظ كما منفرد ههنا من
 المفرد وفي اقسامه من الفعل بخلاف معنى فانه كلمة عند
 المنطقيين والعرب اذا لا يفهم منه معنى المركب والقضية فالحكم يصير
 بالفاعل فان مسمى بلا ذكر الفاعل لا يقيد معنى مسمى احدى اوزيد و
 الا لا يفهم عند ذكرهما التاكيد وهو باطل قطعاً في محاوراتهم نعم
 في مخاطب عند ذكر الفاعل مثل مسمى انت وفي الحكم
 عند ذكره نحو مسمى انا ومسمى نحن فيهم التاكيد قطعاً في
 المحاورات فوضح الفرق فاقسم ولا هو اسم ومن خلاصه الحكم
 عليه اسي الحكم عليه عند تصور كنهه الا يحكم على معاني الحرف

لا احتمال ان يكون مسمى مركباً من موضوع ومحمول والنسبة في المعنى
 وفي اللفظ ايضا دلالة خبره على جزء المعنى فان التاثير يدل على
 الفاعل المخاطب والالف والنون على الحكم والباقي على الحدث
 فلذا عدد ههنا من المركبات التامة الخمسة واخرجوا عن الكلمة ونظر
 اهل العربية الى اللفظ مقصداً او تبعاً الى المعنى وفي اللفظ
 تصريفاتهما مثل الفعل ودلالاتهما مثل دلالة على الزمان لشدة
 ارتباط الازرا ببعضها مع البعض في اللفظ كما منفرد ههنا من
 المفرد وفي اقسامه من الفعل بخلاف معنى فانه كلمة عند
 المنطقيين والعرب اذا لا يفهم منه معنى المركب والقضية فالحكم يصير
 بالفاعل فان مسمى بلا ذكر الفاعل لا يقيد معنى مسمى احدى اوزيد و
 الا لا يفهم عند ذكرهما التاكيد وهو باطل قطعاً في محاوراتهم نعم
 في مخاطب عند ذكر الفاعل مثل مسمى انت وفي الحكم
 عند ذكره نحو مسمى انا ومسمى نحن فيهم التاكيد قطعاً في
 المحاورات فوضح الفرق فاقسم ولا هو اسم ومن خلاصه الحكم
 عليه اسي الحكم عليه عند تصور كنهه الا يحكم على معاني الحرف

عند التصورات الثلاثة السابقة كما عرفت نفاذ قولهم من حرف جر وضمير
 فعل ما من لا يرد فانه حكم على نفس الصوت لا على معناه ^{أي اللفظ} المختص
 به وهو هذا ^{أي الحكم} على المعنى من حيث تصور كنهه والا فالحكم على المعنى
 يتصور في الحرف ايضا كما يقال معنى من غير متقل ولا لا ^{أي اللفظ} مختص
 في صحة الحكم وعندهما كما وهم فانه تابع جعل الجاهل فلو فرضت اعدهما
 لا يكون التفاوت في صحة الحكم وعندهما بالنظر الى ^{أي اللفظ} المعنى
 الميزانيين بالذات الى المعاني فتم انما يتفحصون ^{أي اللفظ} الحوا من
 الاحكام بالنظر اليها فلا بد لهم عند ذكر تباير ^{أي اللفظ} الخاص الاحكام تباير
 المعاني المختصة بها وطرقة ما بينا وهو التحقيق ^{أي اللفظ} اللهم الا ان يقال ان نظر
 الميزانيين ايضا في سبب الالفاظ قد يكون متوافقا ^{أي اللفظ} لنظر بل العرب
 في ذكر خواص الالفاظ سيما اذا كان بالنظر الى المعاني فكون
 اللفظ محكما عليه بالنظر الى المعنى مع حفظه في عنوانه خاصة الاسم اما
 الحرف فقد يحكم عليه بالنظر الى معناه اذا عجز عن عنوانه بان
 يقال معنى من او لا ابتداء الخاص ^{أي اللفظ} بالجملة ان لفظ من لا يحكم
 عليه بالنظر الى معناه اذا عجز ذلك المعنى في محاوراتهم بلفظ من من
 جهة هذا التفسير يحصل الخاصة للاسم والشر فيه ما ذكرته فان
 في هذا العنوان انما يكون علم معنى من كنهه دون عييره فهو المعنى

لان الخاصة لا توصف بغير الحرف وتوصف بالحرف
 وهذا هو وجهه في اللفظ لا في المعنى
 لان الخاصة لا توصف بغير الحرف وتوصف بالحرف
 وهذا هو وجهه في اللفظ لا في المعنى
 لان الخاصة لا توصف بغير الحرف وتوصف بالحرف
 وهذا هو وجهه في اللفظ لا في المعنى

فان وقع ما يتوهم من ان الحرف لا يوصف
 كلامه من اللفظ لا من المعنى
 من سبب من اللفظ لا من المعنى
 من سبب من اللفظ لا من المعنى
 من سبب من اللفظ لا من المعنى
 من سبب من اللفظ لا من المعنى

فان وقع ما يتوهم من ان الحرف لا يوصف
 كلامه من اللفظ لا من المعنى
 من سبب من اللفظ لا من المعنى
 من سبب من اللفظ لا من المعنى
 من سبب من اللفظ لا من المعنى
 من سبب من اللفظ لا من المعنى

فتاوى

الصحيح لعدم الحكم في الحاشية وما قيل أن من يراه علم لما هو حرف
حقيقة وليس ه حرف وكذلك ضرب في حاشية الشيخ فانه لم يقل به احد
من علماء اللغة وكيف يلتزم ذلك في المهملة نحو جوق يحصل
حاصله ان من تشبّع استعمال اهل اللغة اهل العرب لم يظهر له
ان لفظ من له معنيان حرفي واسمي ولو كان له معنيان ان كان
احدهما منقولا عن الآخر لظهر لنا حاله من تفحص كلامهم في استعمالهم
والثمام التكلف بان الحاكمين على الفاظ الحروف والمهمات
يجلسون علما عند الحكم بعبد عن ثمان المحصلين فلهذا لم يلتفت اليه
المصنف الاول ائى الحكم على نفس الصوت يجري في المهملة ايضا
كما يقال جوق عمل ووديز مقلوب زير و ايضا ان اخذ معناه
فمع تشبيهه وضعا حرفي في القسمة بالتطهر الى المعنى الواحد
وان كان ذلك في ضمن المتن في فاجزئي والمتواتر
والمشكك يكون في اللفظ المتكثرة المعنى فيجاء بالجمع
للتشكيك والمنقول هكذا المتواتر والمشكك في التباين من هشام محمد
المعنى وشكته بالاعتبار واما بين امتام كل واحد منهما
فبالذات ويدخل فيه المضمرة واسماء الاشارات
فان الوضع فيها وان كان عاما لكن الموضوع له خاص

جوق عمل في الحاشية وما قيل ان من يراه علم لما هو حرف
حقيقة وليس ه حرف وكذلك ضرب في حاشية الشيخ فانه لم يقل به احد
من علماء اللغة وكيف يلتزم ذلك في المهملة نحو جوق يحصل
حاصله ان من تشبّع استعمال اهل اللغة اهل العرب لم يظهر له
ان لفظ من له معنيان حرفي واسمي ولو كان له معنيان ان كان
احدهما منقولا عن الآخر لظهر لنا حاله من تفحص كلامهم في استعمالهم
والثمام التكلف بان الحاكمين على الفاظ الحروف والمهمات
يجلسون علما عند الحكم بعبد عن ثمان المحصلين فلهذا لم يلتفت اليه
المصنف الاول ائى الحكم على نفس الصوت يجري في المهملة ايضا
كما يقال جوق عمل ووديز مقلوب زير و ايضا ان اخذ معناه
فمع تشبيهه وضعا حرفي في القسمة بالتطهر الى المعنى الواحد
وان كان ذلك في ضمن المتن في فاجزئي والمتواتر
والمشكك يكون في اللفظ المتكثرة المعنى فيجاء بالجمع
للتشكيك والمنقول هكذا المتواتر والمشكك في التباين من هشام محمد
المعنى وشكته بالاعتبار واما بين امتام كل واحد منهما
فبالذات ويدخل فيه المضمرة واسماء الاشارات
فان الوضع فيها وان كان عاما لكن الموضوع له خاص

فيكون ان التفسير الى اللفظ في المتن
حيث يكون الاشتراك في المعنى مع قطع النظر عن الفاظ
الاشياء فيكون المتواطى والمشتكك مجازا للشيء والاشتراك
متواطى في معنى على الافراد فاصداق على جميع اشياء
الباصرة او المارة واخرا الاركان في خصوصية على السوية والوجود
مع كونه مشترك في الاشتراك كما تقرر في خصوصية على السوية والوجود
الجزئي ان لشيء الاشتراك كما تقرر في خصوصية على السوية والوجود
الاشياء ان لشيء الاشتراك كما تقرر في خصوصية على السوية والوجود

والاشتراك في اللفظ في المتن
حيث يكون الاشتراك في المعنى مع قطع النظر عن الفاظ
الاشياء فيكون المتواطى والمشتكك مجازا للشيء والاشتراك
متواطى في معنى على الافراد فاصداق على جميع اشياء
الباصرة او المارة واخرا الاركان في خصوصية على السوية والوجود
مع كونه مشترك في الاشتراك كما تقرر في خصوصية على السوية والوجود
الجزئي ان لشيء الاشتراك كما تقرر في خصوصية على السوية والوجود
الاشياء ان لشيء الاشتراك كما تقرر في خصوصية على السوية والوجود

ما هو التحقيق المستخلص قد دخل في تعريف الجبر في الذكر الزايم المستخرج
الموضوع في اسماء الاشارة فظاهر فانه موضوع لما هو جبر في
محسوس واما في المستعلم والنحاطب فالظاهر واما في ضمير الغائب
الواحد جعل مرجعه مستخفا فهو ايضا ظاهر في الكلام في ضمير الغائب
اذ جعل مرجعه امر اكليا كما تقول الانسان كل فهو مقول على كثيرين
في نفس ذاته فانه ليس بجبر في حقيقى البتة اقول وح يقطع ما احاط
بالسيد قدس سره في حاشية شرح المختصر الضمير الغائب مرجع
اسم الذكر والذكر بما هو مذكور لا يمثل الشركة فان هذه بجهة
المخصوصة لا تعتبر في المرجع كما يقتضيه الضرورة ولو اعتبر
لم يكن عليه حل الكلي واحتج في الجواب ان يقال ان المصنف
رجع ما اراد بدخول المضمرات في الجبر في حقيقى جميع اصنافها
وتخصها بل حكم بالتحول بالنظر الى الاكثر والغائب في هذا الاستعمال
الذي ذكره في مواضع اخرى شكك وقلقه هذا القسم لم يورد بهما
احالة الى فهم المستعلم كقوله الكلام في ان اسماء الاشارات و
المضمرات والوخطت الى معانيها المتعددة فهي مسمى مستمد دخل
اقول خارج من المقسم بينهما فان المقسم المقترن بحجب
الاحكام في الاول اللفظ المفرد بالنظر الى المعنى الواحد في الثاني
اي في المقسم الاول المذكور بهما

۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱
 ۴۷۲
 ۴۷۳
 ۴۷۴
 ۴۷۵
 ۴۷۶
 ۴۷۷
 ۴۷۸
 ۴۷۹
 ۴۸۰
 ۴۸۱
 ۴۸۲
 ۴۸۳
 ۴۸۴
 ۴۸۵
 ۴۸۶
 ۴۸۷
 ۴۸۸
 ۴۸۹
 ۴۹۰
 ۴۹۱
 ۴۹۲
 ۴۹۳
 ۴۹۴
 ۴۹۵
 ۴۹۶
 ۴۹۷
 ۴۹۸
 ۴۹۹
 ۵۰۰
 ۵۰۱
 ۵۰۲
 ۵۰۳
 ۵۰۴
 ۵۰۵
 ۵۰۶
 ۵۰۷
 ۵۰۸
 ۵۰۹
 ۵۱۰
 ۵۱۱
 ۵۱۲
 ۵۱۳
 ۵۱۴
 ۵۱۵
 ۵۱۶
 ۵۱۷
 ۵۱۸
 ۵۱۹
 ۵۲۰
 ۵۲۱
 ۵۲۲
 ۵۲۳
 ۵۲۴
 ۵۲۵
 ۵۲۶

[illegible]

الثاني للفظ المفرد والنظر الى المعاني المتعددة بالافاضة المتعددة
 نوعيا او شخصيا وفي الوضع النوعي ايضا تعمير مثل الجازع
 ثم الوضع العام معناه ان يلاحظ الواضع امر اكليا وجميع له
 مرة للملاحظة ام لا يشكثرة ويعين اللفظ بواسطة تلك الملاحظة فان
 كان عين في هذه الصورة لكل واحد واحد من الجزئيات فكون الوضع
 عاما وهو موضح له خاصا كوضع اسم الاشارة فان الواضع لاحظ
 امر اكليا لان الوضع في ذلك اللفظ له بل لان يلاحظ جميع
 ويوضع اللفظ لتلك الجزئيات وان كان عين اللفظ بازا
 ذلك الامر العام الذي جعل مرة لافراده فهد اوضع عام
 وموضوع له كذلك والوضع الخاص عبارة عن نفس ما ذكر في
 الوضع العام بان لا يلاحظ الواضع الامر العام للوضع له ولا فراده
 فلم يقع حيزه بل الاشارة ان يكون الواضع يوضع لفظا بازا
 الموضوع خاصا او لا يكون له الموضوع في اللفظ لا في اللفظ
 الموضوع له او لا يكون له الموضوع في اللفظ لا في اللفظ
 البقية بل لا يمكن ان يكون عاما بالمعنى المذكور بان يكون الموضوع
 يجعل نسبة للكثرة او لا يلزم التناقض في تنقيح وتوضيح
 لما في الحاشية فافهم وبدونه متواط ان تساوي افراده

[illegible][illegible]

في منشأ الصدق وهو السواد ولا شك ان السوادات مختلفة
 بالضرورة فكل منشأ صدق الاسود السواد الشديد وفي كل السواد
 الضعيف ولا يوجد ذلك في كل السواد بل على السوادات فان منشأ
 نفس ات السواد وفيه نظر فان منشأ صدق الاسود نفس السواد
 فان منشأ مطلق عن قيد الشدة والضعف لا يقال المنشأ
 يختلف بمعنى الاقتران بالتحملات لانه نفس كونه منشأ
 الا انما نقول يوجد مثل ذلك في كل السواد بل على السوادات وعاية
 التفصيل ان يقال مرادهم من الاحتمالات في جهات الصدق
 الاختلاف في علته الصدق والاختلاف في ان يكون نفس
 الصدق زائدا في بعض ناقصا في بعض بيان الاول ان كل
 العرضيات معللة بالبادي وهي مختلفة وان لم تختلف في
 نفس كونها مبدء فتحقق التشكيك في الاسود لان السواد
 بالنظر الى السوادات فانه ذاتي لها عن مبدء بعلة وبيان الثاني
 ان اقسام الاسود الذي قام به السواد الشديد اذا استوعبها مثال
 الاضعف بالنظر الى كل مثل يصدق الاسود على اقسام
 المذكور مثلا اذا كان في عشرة امثال للضعيف فيكون الصدق
 بعدة ذلك بعدد وفي ذلك الضعيف مرة واحدة ولا يوجد هذا

في منشأ الصدق وهو السواد ولا شك ان السوادات مختلفة
 بالضرورة فكل منشأ صدق الاسود السواد الشديد وفي كل السواد
 الضعيف ولا يوجد ذلك في كل السواد بل على السوادات فان منشأ
 نفس ات السواد وفيه نظر فان منشأ صدق الاسود نفس السواد
 فان منشأ مطلق عن قيد الشدة والضعف لا يقال المنشأ
 يختلف بمعنى الاقتران بالتحملات لانه نفس كونه منشأ
 الا انما نقول يوجد مثل ذلك في كل السواد بل على السوادات وعاية
 التفصيل ان يقال مرادهم من الاحتمالات في جهات الصدق
 الاختلاف في علته الصدق والاختلاف في ان يكون نفس
 الصدق زائدا في بعض ناقصا في بعض بيان الاول ان كل
 العرضيات معللة بالبادي وهي مختلفة وان لم تختلف في
 نفس كونها مبدء فتحقق التشكيك في الاسود لان السواد
 بالنظر الى السوادات فانه ذاتي لها عن مبدء بعلة وبيان الثاني
 ان اقسام الاسود الذي قام به السواد الشديد اذا استوعبها مثال
 الاضعف بالنظر الى كل مثل يصدق الاسود على اقسام
 المذكور مثلا اذا كان في عشرة امثال للضعيف فيكون الصدق
 بعدة ذلك بعدد وفي ذلك الضعيف مرة واحدة ولا يوجد هذا

هذا في صدق السواد على المبدئ الشديد فان سواديته بالنظر الى
 نفس ذاته لا يكون باعتبار امور انتزاعية متأخرة عن ذاته ووجوده نعم
 فيه تيعد والصدق تيعد والموضوع فان كل انتزاعي موضوع عليه
 والمراد منها زيادة الصدق بالنظر الى موضوع واحد حاصل
 الجواب عن النقض ختم الشق الزيادة في الاسود والاشد وتقياً
 ان الامر الزايد خارج وهو المبدء فان قلت فتتحقق التشكيك فيه قلت
 كلاً فانه ذاتي لافواه وختم محمول نفسه على موضوعه فلا يتأتى التشكيك
 بالمعنى الذي بنياه فيه بل ذلك يورث التشكيك في العنصر الماخوذ
 عنه ولا يلزم ان يكون كل ما يلاخلاف شككاً ولا يخرج الشق الثاني من قبل
 الاشتراقيين بل احتياج الشق الثاني من الترتيد الاول وقولهم لم يكن
 بينهما فرق ممنوع بل الفرق قد يكون متفاوتا لمرتب بل لزيادة امر
 ونقصانه فالسواد نفسه بلا انضاض امر المبدء زائد في السواد الاشد
 ناقص في الاضعف وجوابه ان منشأ انشراح امثال الاضعف
 اما ان يكون نفس الماهية فهي موجودة في الاضعف فيلزم عدم الفرق
 والا يلزم تخلف الانشراحات عن المنشأ بمعنى عدم صحة اعتبارها عنه
 وهو يؤول الى الترجيح للاحرج او مع امر زائد عليه فيرجع الى
 الشق الاول ويلزم ما يلزم عليه كما لا يخفى على الذهن الثاقب

فاما ان يرد بان السواد لا يصدق على المبدء الشديد فان سواديته بالنظر الى
 نفس ذاته لا يكون باعتبار امور انتزاعية متأخرة عن ذاته ووجوده نعم
 فيه تيعد والصدق تيعد والموضوع فان كل انتزاعي موضوع عليه
 والمراد منها زيادة الصدق بالنظر الى موضوع واحد حاصل
 الجواب عن النقض ختم الشق الزيادة في الاسود والاشد وتقياً
 ان الامر الزايد خارج وهو المبدء فان قلت فتتحقق التشكيك فيه قلت
 كلاً فانه ذاتي لافواه وختم محمول نفسه على موضوعه فلا يتأتى التشكيك
 بالمعنى الذي بنياه فيه بل ذلك يورث التشكيك في العنصر الماخوذ
 عنه ولا يلزم ان يكون كل ما يلاخلاف شككاً ولا يخرج الشق الثاني من قبل
 الاشتراقيين بل احتياج الشق الثاني من الترتيد الاول وقولهم لم يكن
 بينهما فرق ممنوع بل الفرق قد يكون متفاوتا لمرتب بل لزيادة امر
 ونقصانه فالسواد نفسه بلا انضاض امر المبدء زائد في السواد الاشد
 ناقص في الاضعف وجوابه ان منشأ انشراح امثال الاضعف
 اما ان يكون نفس الماهية فهي موجودة في الاضعف فيلزم عدم الفرق
 والا يلزم تخلف الانشراحات عن المنشأ بمعنى عدم صحة اعتبارها عنه
 وهو يؤول الى الترجيح للاحرج او مع امر زائد عليه فيرجع الى
 الشق الاول ويلزم ما يلزم عليه كما لا يخفى على الذهن الثاقب

فان كان الخارج على ان لا يكون له وجود في الخارج فانه لا يكون له وجود في الخارج
 كون الخارج على ان لا يكون له وجود في الخارج فانه لا يكون له وجود في الخارج
 كون الخارج على ان لا يكون له وجود في الخارج فانه لا يكون له وجود في الخارج

فان كان الخارج على ان لا يكون له وجود في الخارج فانه لا يكون له وجود في الخارج
 كون الخارج على ان لا يكون له وجود في الخارج فانه لا يكون له وجود في الخارج
 كون الخارج على ان لا يكون له وجود في الخارج فانه لا يكون له وجود في الخارج

٩٣

فان كان الخارج على ان لا يكون له وجود في الخارج فانه لا يكون له وجود في الخارج
 كون الخارج على ان لا يكون له وجود في الخارج فانه لا يكون له وجود في الخارج
 كون الخارج على ان لا يكون له وجود في الخارج فانه لا يكون له وجود في الخارج

كون الزائد ناقصا وبالعكس بل يلزم استحقاقات غير عديدة
 كما لا يخفى على المتأمل وإنما ان يكون بازار كل جزء من اجزاء خارجي في متعدد
 الاجزاء بحيث يجب تعدد الاجزاء فهي غير متناهية باطله لا انه يلزم منها
 الغير المتناهي بين الحاصلين وبها مبسوطان وانما يلزم الاجزاء
 التي لا تتخلى وبما تجمله في ايضا يلزم لمفاسد غير عديدة
 فتعين الشق الاول كونه منشارا للزيادة الخارجية وهو المطلوب
 من ثبوت التشكيك في نفس الماهية ولك ان لا يتوقف الدليل على
 المقدمة الممهدة بان يقول من الراس ان زيادة نصف النزاع
 على ريعه منشاره ما ذاك انما الماهية فهو المطلوب او جزر ما وبيان
 مراد او امر خارج عنها مستترع او مبنيهم او منفصل في الانتزاع
 يعود الشقوق فلا بد من الانتهاء الى احدى الشقوق الباقية وعلى
 صورة الانضمام والافصال لا يكون امر واحد في كل جزء
 والاي يلزم كون الزائد ناقصا وبالعكس فان وجود المنشار صحيح
 لا انتزاع الزيادة الخاصة في كل جزء بل يكون متعدد ويجب
 والمشار لو وجد في ان نفس فيترع من ايضا فانها نفس كالأجزاء
 تعدد الاجزاء فيلزم للمفاسد وهذه طريقة حتمية لا يتأخر
 التشكيك في الماهية فالتقينا ومعنى كون احدا الفردين اشكال
 من الاخر انه بحيث ينزع منه العقل بمعونة الوهم اشكال

فان كان الخارج على ان لا يكون له وجود في الخارج فانه لا يكون له وجود في الخارج
 كون الخارج على ان لا يكون له وجود في الخارج فانه لا يكون له وجود في الخارج
 كون الخارج على ان لا يكون له وجود في الخارج فانه لا يكون له وجود في الخارج

[illegible]

عالم الكون نسبة اختلاف المراتب اليها عند الاستمرارية كنسبة
 اختلاف الوجودات الى الماهية الواحدة ^{النسبة الى الوجود} على طريق المتساين فكما
 ان الجاعل على طريقهم في الوجودات المتخالفة لما بهيته واحد ومنشأه
 لا يتزاع امور متخالفة كذلك يفيد اختلاف المراتب الباعثة لاختلاف
 الاتزاعيات فلا يلزم الترجيح بلامرجح ولا اتحاد السواد والاشد
 والاضعف بحيث لا يكون بينهما امتياز اصلا والمتسايل كفيه
 هذا الله تعالى البيان لا يحتاج الى زيادة التوضيح
 فانهم وان كثرت معانيه فان وضع لكل ابتداء اسي بلا تخلل النقل
 فمشتبك فبقية الوضع لكل خرج كحققة والحجاز ونقيض
 الا بحد اخرج النقل فان المنقول اليه ايضا موضوع
 له كما قيل والحق انما وقع حتى بين الضيق وضع في المشترك
 اختلافات الاول انه ممكن والا واثباته بعد تسليم الامكان واقع
 اول والا واثباته بعد تسليم الوقوع بل واقع بين الضدين ام لا
 ويدفع هذه الاختلافات كلها وقوم لفظ القر والحيض والطهر
 على سبيل الوضع ثم لا بد من ازا حتم اقوى شبهات الحافين
 فمن قال بعدم امكانه قال لو امكن لزم التفتات النفس
 في آن واحد اثنى شيين بالتفصيل وهو باطل بيان

فاما في نسبة اختلاف المراتب اليها عند الاستمرارية كنسبة
 اختلاف الوجودات الى الماهية الواحدة على طريق المتساين فكما
 ان الجاعل على طريقهم في الوجودات المتخالفة لما بهيته واحد ومنشأه
 لا يتزاع امور متخالفة كذلك يفيد اختلاف المراتب الباعثة لاختلاف
 الاتزاعيات فلا يلزم الترجيح بلامرجح ولا اتحاد السواد والاشد
 والاضعف بحيث لا يكون بينهما امتياز اصلا والمتسايل كفيه
 هذا الله تعالى البيان لا يحتاج الى زيادة التوضيح
 فانهم وان كثرت معانيه فان وضع لكل ابتداء اسي بلا تخلل النقل
 فمشتبك فبقية الوضع لكل خرج كحققة والحجاز ونقيض
 الا بحد اخرج النقل فان المنقول اليه ايضا موضوع
 له كما قيل والحق انما وقع حتى بين الضيق وضع في المشترك
 اختلافات الاول انه ممكن والا واثباته بعد تسليم الامكان واقع
 اول والا واثباته بعد تسليم الوقوع بل واقع بين الضدين ام لا
 ويدفع هذه الاختلافات كلها وقوم لفظ القر والحيض والطهر
 على سبيل الوضع ثم لا بد من ازا حتم اقوى شبهات الحافين
 فمن قال بعدم امكانه قال لو امكن لزم التفتات النفس
 في آن واحد اثنى شيين بالتفصيل وهو باطل بيان

يكون ولا لا لفظ واحد عليه
بلفظه متناهية اجمالاً بان
يكون من المبتدئين فلا يفتنى الى
مجرد يوسف فانه لا بد له لان

مبدع في كل شيء
عند الخلق
الواحد جزاء الحمد
على كل واحد
مبدع في كل شيء
عند الخلق
الواحد جزاء الحمد
على كل واحد

الموضوع له حقيقة جزئها وقد صرح المحققون ان الواحد المعبر
 جزء من كل واحد واحد والسر على ما وضع لمعنى ثم نقل الى
 الناس لان المناسبات قبل من المشرك لان الظاهر من الابد ان الما
 في تعريف غير من النقل المناسبات وقيل من المنقول قصر على مجرد
 النقل والا اى وان لم يوضع ابتداء فان اشتبه في الثاني
 فنقول شرعى او عرفى عام او خاص ذكر الشرحى وقد مر مع
 كونه واخلا في العرف انما هو المرته الفضيلة قال سيبويه
 الاعلام كلها منقولات وما قيل ان جعفر علم وفي الاصل
 اسم لهر صغير فلم يوحى النقل لعدم المناسبات فمنوع خلافا
 للجهول ولعل يقتصرهم اقوى من تحقير سيبويه فقط فقولهم بانه
 ينقسم الى منقول ومرجل عليه مقرون بالاصول والحققة
 ويجاز قال في الكاشية على ما ذكره في معنى ان يكون اللفظ
 قبل الاستعمال حقيقة ومجازا لكن المشهور ان اللفظ قبل الاستعمال
 لا يكون حقيقة ومجازا قول يتوفيق السيد نقائى وتوقيفه لعل
 اصطلاح اهل الميزان مخالفا لاصطلاح اهل العرب اعني
 علماء البيان والاصول فهم اعتبروا الاستعمال ولذا يعرفون
 الحقيقة باللفظ المستعمل فيما وضع له والمجاز باللفظ
 في غير ما وضع له

[illegible]

11-

كما إطلاق لفظ الأسد على زيد الشجاع وكلاهما وإن لم يكن تلك العلاقة
علاقة تشبيه بل غيرهما علاقة اسمية واللزوم وحصرهما في
مرسل وحصريه أي الجار المرسل فخص الكلمات وفتح المنطوق
في أربعة وعشرين نوعاً وقد أخرج بعضهم بعضاً في بعض كما لو حدثت
الثمانية الذائبات في التناقض ونحن لا نطوّل الكلام بذكر تمام الاستحالة
فإنها مفرقة في علم البيان وبذكر تمام الجار المرسل فإنها مفرقة
مشهورة في كلام السند وغيره ولا يشترط سماع الجمهور
لتحصيل سماع أنواعها ما مله أن المجازات ليست معصومة
على خمسة نيات السموحة من أجل الثبات بل الاعتبار أنها يكون
للعلاقة الكلية مستتبطة من كلامهم تنفتح المنطوق فكل ما وجد
فيه تلك العلاقة ووجد المنطوق من جهة اللفظ على معنى
الحقيقى استعمل فيه إلا إذا وجد المنطوق من أجل اللفظ من الاستعمال
فيه كالنحلة يطول بحسن الإنسان مع وجود العلاقة فيه ونظيره
في الحقيقة اللفظ الموضوع بالوضع التام للموضوع له الخ من
كلماته فإن كل محسوس موجود في الخبايا زيداً كان أمراً
أو بكرة استعمل فيه كذلك كما وجدت العلاقة فيه يستعمل اللفظ
مجازاً فيه ومعنى تنفتح المنطوق لاثبات العلاقة الكلية أن السبب

[illegible]

قسما فاقوم
 لعل فيه اشارات الى التفتت فان
 البعض لا يجوز ان يكون
 بمعنى الحادي الى الامان
 العرب الان في احوالهم
 عدم استمر احوالهم
 علامته الحقيقية هي علامته ان يكون
 ان في النقطه التي في
 قد لوى في حله
 انما هو في النقطه التي في
 الذين من النقطه التي في
 هو لوى في حله
 انما هو في النقطه التي في
 انما هو في النقطه التي في

مثلاً يستعمل لفظ الأسد في زيد وعمر ومثلاً فقول ليس مناسطاً يستعمل لفظ
الأسد في زيد لأنه تشبيهه وعمر ولايته في حقيقة مثلابل لأن وصف
الشجاعة يوجب فيها فكراً يوجب فيه ذلك الوصف يستعمل الأسد فيه
بعد تقدير الحقيقة ولما لم يشترط سماع مجتمعات في الجواز لم يدعوا
كتبهم كدوين الحقائق فانهم علامته الحقيقة التبادر والعزاء عن
القرينة يحتمل أن يكون الواو مبني مع فتح يكون تشبيهه واحداً
أن تباور المعنى مع العزاء عن القرينة علامته حقيقة يحتمل أن يكون
الواو للعطف فقط فح يكون تشبيهاً واحداً التباور سأل
من حاق اللفظ والناس في أن يستعمل اللفظ في المعنى عارياً عن
القرينة وبينهما من التفاوت بالانحط على المتماثل وهذا هو معنى علامته
الحقيقة وعليه في أرائنا من البضع غالباً ففتح علامته الجواز
ذلك وعلامة الجواز لا تطلق على المستحيل يعني إذا علمنا اللفظ
حقيقاً ثم استعملناه في معنى آخر يستحيل حل الأول فليس معنى
هذا المعنى المستعمل فيه معنى مجازي لأنه لو كان حقيقاً لم يشترك إلا في
فهمه جرح والمجاز إذاً حج فيحل عليه فح إذاً طهر بقوله
استحالة المحل ينقل إلى المجازية لما شئنا وأوردنا عليه أن
المشترك أيضاً محل بعض المعنى على بعض فيحل وان أراد استحا

[illegible][illegible]

موضوع لكل ما يدب على الارض والسماء بعض منه فان قلت بعض المسبي
الموضوع له غير مسبوقة فاستعمال اللفظ فيه عين كونه مجازا فيه فلا يصح كونه
علامة فان العلامة غير مسبوقة علامته له قلت استعمال اللفظ في بعض المسبي مجاز
خاص والخاص يكون علامته على العام فان الخاص خارج عنه ويعلم كونه
وجوده ضرورة تحقق العام في ضمن الخاص فيه ان الافتقار بينهما على
استعمال اللفظ في بعض المسبي في حق كونه علامته للجواز غير مناسب فاستعمال
استعمال اللفظ في بعض المسبي وسببه استعماله في اللازم والمكروه
كلها منقضية كلاهما مع انهم لم ينفذوا ما ينبغي استعماله في حق
ان لا يكون مجازا فاستعماله في حق كونه علامته للجواز غير مناسب فاستعمال

فيه للتعلاقات وللغويانات اصلا فان سررت بيوم كذا معناه في يوم كذا
فالسير واليوم على معناها وانما اردنا بالباء معنى الظرفية الخاصة التي هي
غير موضوعة لها والحق ان فيه مجازا وحققة بالذات وان كان معناه تابعا
للغير وتكثر اللفظ مع اتحاد المعنى مرادفة وذلك واقع لتكثر اللفظ
والنوسخ في محال البدائع ذهب قوم الى انكار المرادفة لمخلو باع الفاعل
لان الواحد كاف للافهام وهذا التعليل انما يتم لو كان الواضع هو اسم المكان
اعبا ولا مضايقة في خلوا فاعلم عن الفائدة المعتدلة التي من جعلتها
لتفهم فاشار لمصنف بالتعليل الى فائدة وقوعها اذ بها تكتم اللفظ
للافهام فهي فائدة جليلة فان بعض الالفاظ قد يشابه بعض الالفاظ
ويتذكر بعضها فيسهل عليه التعليم والتعلم وايضا بعض الالفاظ قد يكون
على لسان بعض اللاطفين فيكره بعض السامعين المخاطبين والاخر
ومشطا لا وان تلك السامعين فيجتار الثاني ويترك الاول في
تكثر الالفاظ فوامد اخرى واما التوسع في محال البدائع فلما قال
الحاشية كالسمع في قولك ما ابعدها فأت وما قسرب ما هوأت فانه لو
قال بمرادف ما فات عني ماضى فأت السمع وكما لمجانبته كقولك اشترت
البزاة انفقته في البز فانه لو اتى بمرادف البز عني المحطلة فأت المجانبته
وكما تلب نحو قوله تعالى ربك فكثير فانه لو اورد بمرادف كبير لفظ عظم

[illegible][illegible][illegible]

واعتدلت الافاضة
المزاد فمتهن من الدوام
فقط الوعد وفتننا انهم
اختلاف التجارب
فلك القدر فيكون كل باع
والا لعمد عبد الحليم دام
مولا لانا محمد عبد الحليم دام

[illegible]

[illegible][illegible]

[illegible]

فما قالوا ان لا يكون له وجود خارجي بل هو موجود في الخارج
 مقتدر في نفسه على ان يخلق ما يشاء من غير ان يكون له وجود خارجي
 مقتدر في نفسه على ان يخلق ما يشاء من غير ان يكون له وجود خارجي
 مقتدر في نفسه على ان يخلق ما يشاء من غير ان يكون له وجود خارجي

المشاهد بالمفهوم المستتر اعم فان الحمول مستتر من الوجود الخاص
 الوجود خاص للحال بل هو موجود بالوجود الخاص فما قالوا ان الاتصاف الاتصاف
 للحال بل هو موجود بالوجود الخاص فما قالوا ان الاتصاف الاتصاف
 الخارج مرتبة المحكي عنه وصدق تلك الاوصاف بحسب الذهن مرتبة الحكاية
 يكون المراد بالاتصاف مشأوه عنى الوجود الخاص للحال بل هو موجود
 بالوجود الخاص اما الاوصاف الانشراعية فان كانت منسجمة مع
 الذات فحاله عفت انفا وان كانت منسجمة مع ذاته بالنظر الى الوصف
 كانشراح الفوقية من السماء بواسطة الوضع الخارج من كانشراح القيام للقول
 من زيد بواسطة الوضع الخاص ايضا فالمحكي عنه فيها ذلك الوصف
 الموجود بالوجود الخاص مع وجوده في الاول ويزيد في الثاني وعند
 في حل الاجزاء وتحقيقه ايضا يكون المحكي عنه هو الحال الموجود بالوجود الخاص

مع المحل فان الوجود الخاص للحال هو الرابط الباعث للمحل الاجزاء
 بعضها على بعض وعلى الكل كالمستلزم في تحقيقه بوجه ادق انشاء الله تعالى
 فاحفظ هذا التحقيق لتلك الاجزاء في غير هذه التعليق ومن ثم يوصف
 الخبز بالصدق والكذب بالضرر فان الصدق عبارة عن مطابقة
 الحكماء للمحكي عنه والكذب عن عدها فقول القائل كلامي هذا كاذب

لبس بخبر فان الحكاية عن نفسه غير معقول اشارة الى منع ان
 مشهور وهو ان قول القائل كلامي هذا كاذب مشير الى نفس

فما قالوا ان لا يكون له وجود خارجي بل هو موجود في الخارج
 مقتدر في نفسه على ان يخلق ما يشاء من غير ان يكون له وجود خارجي
 مقتدر في نفسه على ان يخلق ما يشاء من غير ان يكون له وجود خارجي
 مقتدر في نفسه على ان يخلق ما يشاء من غير ان يكون له وجود خارجي
 مقتدر في نفسه على ان يخلق ما يشاء من غير ان يكون له وجود خارجي
 مقتدر في نفسه على ان يخلق ما يشاء من غير ان يكون له وجود خارجي
 مقتدر في نفسه على ان يخلق ما يشاء من غير ان يكون له وجود خارجي
 مقتدر في نفسه على ان يخلق ما يشاء من غير ان يكون له وجود خارجي

فما قالوا ان لا يكون له وجود خارجي بل هو موجود في الخارج
 مقتدر في نفسه على ان يخلق ما يشاء من غير ان يكون له وجود خارجي
 مقتدر في نفسه على ان يخلق ما يشاء من غير ان يكون له وجود خارجي
 مقتدر في نفسه على ان يخلق ما يشاء من غير ان يكون له وجود خارجي
 مقتدر في نفسه على ان يخلق ما يشاء من غير ان يكون له وجود خارجي
 مقتدر في نفسه على ان يخلق ما يشاء من غير ان يكون له وجود خارجي
 مقتدر في نفسه على ان يخلق ما يشاء من غير ان يكون له وجود خارجي
 مقتدر في نفسه على ان يخلق ما يشاء من غير ان يكون له وجود خارجي

فما قالوا ان لا يكون له وجود خارجي بل هو موجود في الخارج
 مقتدر في نفسه على ان يخلق ما يشاء من غير ان يكون له وجود خارجي
 مقتدر في نفسه على ان يخلق ما يشاء من غير ان يكون له وجود خارجي
 مقتدر في نفسه على ان يخلق ما يشاء من غير ان يكون له وجود خارجي
 مقتدر في نفسه على ان يخلق ما يشاء من غير ان يكون له وجود خارجي
 مقتدر في نفسه على ان يخلق ما يشاء من غير ان يكون له وجود خارجي
 مقتدر في نفسه على ان يخلق ما يشاء من غير ان يكون له وجود خارجي
 مقتدر في نفسه على ان يخلق ما يشاء من غير ان يكون له وجود خارجي

[illegible]

انما يتحقق على اربعة اقسام بالامتناع والامتناع
 راجع الى ما يتحقق بالامتناع والامتناع
 راجع الى ما يتحقق بالامتناع والامتناع
 راجع الى ما يتحقق بالامتناع والامتناع

انما يتحقق على اربعة اقسام بالامتناع والامتناع
 راجع الى ما يتحقق بالامتناع والامتناع
 راجع الى ما يتحقق بالامتناع والامتناع
 راجع الى ما يتحقق بالامتناع والامتناع

آخره وملاحظة الذين الى معنى كل واحد واحد من جزاء لفظه لمؤلفه بتفصيلا
 بها الحكاية فالنسبة عبارة في كلام المصنف عن القول المذكور ليس
 بالامتناع المذكور في كلامه الاذعان فانه انما يتعلق بالاجل كما قيل في
 به الايقاع على اللسان من اوله الى آخره بحيث يكون كل لفظ قسما
 عن مناه انما زاد وجيء يحصل الصدق على الحكاية والحكمة
 قول الحق الدوائى ريشل انما هو اشبهنا الى القول الفصل بذكرهم الاتفا
 فانه فان الاشارة بهذا انما يقع في الآن وهو مناف لان يقع فيه
 كالحالات كثيرة وانما التبر او بالتفصيل بينا هذا ثم اذا نظرنا لصدق
 بين الحكاية والحكمة عنه بالاجمال والتفصيل ففقه بده الصورة يجوز ان
 يكون المفصل صادقا وانما رجع الكذب الى الجمل وهذا عتقنا في الحكاية
 وهذا كما انه جواب عن شبهة كذا لك جواب عن جواب الحق الدوائى
 ايضا وجوز ان يكون قضية واحدة صادقة باعتبار وكاذبة باعتبار
 آخر وكذا العكس لا يرد ما ورد ان الاتصاف بالصدق والكذب انما
 يكون في نسبة الحكاية لتفصيله دون الاجمالية المحكي عنها فان النسبة التامة
 انما تكون في نسبة الحكاية لتفصيله دون الاجمالية المحكي عنها فان النسبة التامة
 انما تكون في نسبة الحكاية لتفصيله دون الاجمالية المحكي عنها فان النسبة التامة
 انما تكون في نسبة الحكاية لتفصيله دون الاجمالية المحكي عنها فان النسبة التامة

انما يتحقق على اربعة اقسام بالامتناع والامتناع
 راجع الى ما يتحقق بالامتناع والامتناع
 راجع الى ما يتحقق بالامتناع والامتناع
 راجع الى ما يتحقق بالامتناع والامتناع

انما يتحقق على اربعة اقسام بالامتناع والامتناع
 راجع الى ما يتحقق بالامتناع والامتناع
 راجع الى ما يتحقق بالامتناع والامتناع
 راجع الى ما يتحقق بالامتناع والامتناع

[illegible]

lip

[illegible]

[illegible][illegible]

[illegible]

فصل في بيان ما لا يشاء منه آخره ونحوه وتوحي واستفهام

الابا كل الذي ذكرنا والا فانشاء منه آخره ونحوه وتوحي واستفهام
وقغير ذلك وحينه يكون حصر الكلام اليقين في الخبر والاشارة عتيا واما
حصر الانشاء في تسمية المذكورة في كتبهم على سبيل التفصيل فاستقرى لنا
اورد لمصنف فيه قوله منه واما لو جعل قوله وغيره ذلك مع اخواته المذكورة
في اس بن تاسية فيكون متساها بالمتسا فانه لا يخرج قسم من تاسية
منها وان لم يصح فناقض منه تنقيدي وامتناعي وغيره
ويظهر مما ذكره حال الحصر في انتظام الكلام الى التام والناقض وانتظامه الى
التي منه اذ في فصل المفهوم ان جوهر العقل تكثيره اى من حيث
الاشارة ودون الاشارة من حيث تصوره اى من حيث كونه في كل مفهوم
مستور او لا ينظر الى جهة اشارة فكل وفيه نظر نحو ان بعض الكليات
وان كان متفريا كما يتحقق كونه من الكليات سلبا بالنظر الى
نفس مفهومه عن تلك اشارة الخارجى بالنظر الى الاشارة او بل تلك اشارة مطلقا
كما لا موجود مطلقا او لا استكشاف مطلقا فانها بالنظر الى نفس تصورها
يا ترى العقل عن تلك اشارة اذ هما في الخارج وسيطل ما زعمه لمصنف في
اثبات التكرار في جميع الكلمات فالحق ان منازكا الكلية على عدم
الهدية والتلازم بينه وبين تلك اشارة حسب الاشارة اذ في الخارج ولا
الذين كما زعمه لمصنف في بيان حقيقة هملع اى اشارة في الواقع

فصل في بيان ما لا يشاء منه آخره ونحوه وتوحي واستفهام
الابا كل الذي ذكرنا والا فانشاء منه آخره ونحوه وتوحي واستفهام
وقغير ذلك وحينه يكون حصر الكلام اليقين في الخبر والاشارة عتيا واما
حصر الانشاء في تسمية المذكورة في كتبهم على سبيل التفصيل فاستقرى لنا
اورد لمصنف فيه قوله منه واما لو جعل قوله وغيره ذلك مع اخواته المذكورة
في اس بن تاسية فيكون متساها بالمتسا فانه لا يخرج قسم من تاسية
منها وان لم يصح فناقض منه تنقيدي وامتناعي وغيره
ويظهر مما ذكره حال الحصر في انتظام الكلام الى التام والناقض وانتظامه الى
التي منه اذ في فصل المفهوم ان جوهر العقل تكثيره اى من حيث
الاشارة ودون الاشارة من حيث تصوره اى من حيث كونه في كل مفهوم
مستور او لا ينظر الى جهة اشارة فكل وفيه نظر نحو ان بعض الكليات
وان كان متفريا كما يتحقق كونه من الكليات سلبا بالنظر الى
نفس مفهومه عن تلك اشارة الخارجى بالنظر الى الاشارة او بل تلك اشارة مطلقا
كما لا موجود مطلقا او لا استكشاف مطلقا فانها بالنظر الى نفس تصورها
يا ترى العقل عن تلك اشارة اذ هما في الخارج وسيطل ما زعمه لمصنف في
اثبات التكرار في جميع الكلمات فالحق ان منازكا الكلية على عدم
الهدية والتلازم بينه وبين تلك اشارة حسب الاشارة اذ في الخارج ولا
الذين كما زعمه لمصنف في بيان حقيقة هملع اى اشارة في الواقع

فصل في بيان ما لا يشاء منه آخره ونحوه وتوحي واستفهام
الابا كل الذي ذكرنا والا فانشاء منه آخره ونحوه وتوحي واستفهام
وقغير ذلك وحينه يكون حصر الكلام اليقين في الخبر والاشارة عتيا واما
حصر الانشاء في تسمية المذكورة في كتبهم على سبيل التفصيل فاستقرى لنا
اورد لمصنف فيه قوله منه واما لو جعل قوله وغيره ذلك مع اخواته المذكورة
في اس بن تاسية فيكون متساها بالمتسا فانه لا يخرج قسم من تاسية
منها وان لم يصح فناقض منه تنقيدي وامتناعي وغيره
ويظهر مما ذكره حال الحصر في انتظام الكلام الى التام والناقض وانتظامه الى
التي منه اذ في فصل المفهوم ان جوهر العقل تكثيره اى من حيث
الاشارة ودون الاشارة من حيث تصوره اى من حيث كونه في كل مفهوم
مستور او لا ينظر الى جهة اشارة فكل وفيه نظر نحو ان بعض الكليات
وان كان متفريا كما يتحقق كونه من الكليات سلبا بالنظر الى
نفس مفهومه عن تلك اشارة الخارجى بالنظر الى الاشارة او بل تلك اشارة مطلقا
كما لا موجود مطلقا او لا استكشاف مطلقا فانها بالنظر الى نفس تصورها
يا ترى العقل عن تلك اشارة اذ هما في الخارج وسيطل ما زعمه لمصنف في
اثبات التكرار في جميع الكلمات فالحق ان منازكا الكلية على عدم
الهدية والتلازم بينه وبين تلك اشارة حسب الاشارة اذ في الخارج ولا
الذين كما زعمه لمصنف في بيان حقيقة هملع اى اشارة في الواقع

فصل في بيان ما لا يشاء منه آخره ونحوه وتوحي واستفهام
الابا كل الذي ذكرنا والا فانشاء منه آخره ونحوه وتوحي واستفهام
وقغير ذلك وحينه يكون حصر الكلام اليقين في الخبر والاشارة عتيا واما
حصر الانشاء في تسمية المذكورة في كتبهم على سبيل التفصيل فاستقرى لنا
اورد لمصنف فيه قوله منه واما لو جعل قوله وغيره ذلك مع اخواته المذكورة
في اس بن تاسية فيكون متساها بالمتسا فانه لا يخرج قسم من تاسية
منها وان لم يصح فناقض منه تنقيدي وامتناعي وغيره
ويظهر مما ذكره حال الحصر في انتظام الكلام الى التام والناقض وانتظامه الى
التي منه اذ في فصل المفهوم ان جوهر العقل تكثيره اى من حيث
الاشارة ودون الاشارة من حيث تصوره اى من حيث كونه في كل مفهوم
مستور او لا ينظر الى جهة اشارة فكل وفيه نظر نحو ان بعض الكليات
وان كان متفريا كما يتحقق كونه من الكليات سلبا بالنظر الى
نفس مفهومه عن تلك اشارة الخارجى بالنظر الى الاشارة او بل تلك اشارة مطلقا
كما لا موجود مطلقا او لا استكشاف مطلقا فانها بالنظر الى نفس تصورها
يا ترى العقل عن تلك اشارة اذ هما في الخارج وسيطل ما زعمه لمصنف في
اثبات التكرار في جميع الكلمات فالحق ان منازكا الكلية على عدم
الهدية والتلازم بينه وبين تلك اشارة حسب الاشارة اذ في الخارج ولا
الذين كما زعمه لمصنف في بيان حقيقة هملع اى اشارة في الواقع

من اثبات الحق في الدين
 على مقتضى العقل
 في علم الحاشية
 بعد ان لا يحتاج الى
 يدون الاضمار
 في علم الحاشية
 في علم الحاشية
 في علم الحاشية

[illegible]

فصل في معرفة حقيقة النفس
فصلنا في هذه الحقيقة على ما هو عليه في الحقيقة
ما يتصل به من الصفات والاعمال
فصلنا في هذه الحقيقة على ما هو عليه في الحقيقة
ما يتصل به من الصفات والاعمال

فصلنا في هذه الحقيقة على ما هو عليه في الحقيقة
ما يتصل به من الصفات والاعمال
فصلنا في هذه الحقيقة على ما هو عليه في الحقيقة
ما يتصل به من الصفات والاعمال

فصلنا في هذه الحقيقة على ما هو عليه في الحقيقة
ما يتصل به من الصفات والاعمال
فصلنا في هذه الحقيقة على ما هو عليه في الحقيقة
ما يتصل به من الصفات والاعمال

فصلنا في هذه الحقيقة على ما هو عليه في الحقيقة
ما يتصل به من الصفات والاعمال
فصلنا في هذه الحقيقة على ما هو عليه في الحقيقة
ما يتصل به من الصفات والاعمال

فصلنا في هذه الحقيقة على ما هو عليه في الحقيقة
ما يتصل به من الصفات والاعمال
فصلنا في هذه الحقيقة على ما هو عليه في الحقيقة
ما يتصل به من الصفات والاعمال

[illegible]

فصل في البحث في الأصول

انضم على الصور الباقية كما صلت في اذبان الطائفة وهذا البيان بحسب
كل صورة يحصل بغير شبهة بلا شبهة ثم اقول لا دور ودلهذا الاشكال
مذهب التحقيق فان الشخص الخارجي لا يحصل في ذهن من الاذبان وهو
المقبل عند التحقيق وان زعم خلافه بعض الناس كمن زعم ان ذلك
فلا يحصل من زيد عند تصور بوجوه الخارجية الحقيقية الكلية لزيد
الشخص الذي الخاص الكاشف للشك البهيمية الخارجية وهذا الشخص الخاص
في الذهن مبائن للوجود في البهيمية الخارجية كما حصل في كتب بعض
المحققين فلا يحصل تضاد في الصورة الذهنية والخارجية وكذا اعتبار
الذهنيات فيما بينها فمفهوم اساس الاشكال المذكور في المتن باكر
فلا يحتاج الى الجواب الذي ذكره لخصف الا ان يقال ان بناء هذه شبهة
على الظاهر المتبادر من حصول الاشكال بانفسها من الذهن حصولها
مع الشخص الخارجي كما زعم بعض من حصولها بمبنيها الكلية فقط كما هو
مذهب التحقيق او يقال ان مناط الصدق قد يكون الاشرار ايضا
والاشكال ان الصورة المأخوذة من زيد متفرجة ختم مع الاتحاد الذاتي
فيحصل التضاد بين الصورة الذهنية والخارجية فيقتصر الاشكال على كلفه
ومن هذا يستبين كون الجزئي محصلا لا هو الحق وذلك
لان الصور المحاصلة في الاذبان والصورة الخارجية كلها متصاوتة

فصل في البحث في الأصول
انضم على الصور الباقية كما صلت في اذبان الطائفة وهذا البيان بحسب
كل صورة يحصل بغير شبهة بلا شبهة ثم اقول لا دور ودلهذا الاشكال
مذهب التحقيق فان الشخص الخارجي لا يحصل في ذهن من الاذبان وهو
المقبل عند التحقيق وان زعم خلافه بعض الناس كمن زعم ان ذلك
فلا يحصل من زيد عند تصور بوجوه الخارجية الحقيقية الكلية لزيد
الشخص الذي الخاص الكاشف للشك البهيمية الخارجية وهذا الشخص الخاص
في الذهن مبائن للوجود في البهيمية الخارجية كما حصل في كتب بعض
المحققين فلا يحصل تضاد في الصورة الذهنية والخارجية وكذا اعتبار
الذهنيات فيما بينها فمفهوم اساس الاشكال المذكور في المتن باكر
فلا يحتاج الى الجواب الذي ذكره لخصف الا ان يقال ان بناء هذه شبهة
على الظاهر المتبادر من حصول الاشكال بانفسها من الذهن حصولها
مع الشخص الخارجي كما زعم بعض من حصولها بمبنيها الكلية فقط كما هو
مذهب التحقيق او يقال ان مناط الصدق قد يكون الاشرار ايضا
والاشكال ان الصورة المأخوذة من زيد متفرجة ختم مع الاتحاد الذاتي
فيحصل التضاد بين الصورة الذهنية والخارجية فيقتصر الاشكال على كلفه
ومن هذا يستبين كون الجزئي محصلا لا هو الحق وذلك
لان الصور المحاصلة في الاذبان والصورة الخارجية كلها متصاوتة

انضم على الصور الباقية كما صلت في اذبان الطائفة وهذا البيان بحسب
كل صورة يحصل بغير شبهة بلا شبهة ثم اقول لا دور ودلهذا الاشكال
مذهب التحقيق فان الشخص الخارجي لا يحصل في ذهن من الاذبان وهو
المقبل عند التحقيق وان زعم خلافه بعض الناس كمن زعم ان ذلك
فلا يحصل من زيد عند تصور بوجوه الخارجية الحقيقية الكلية لزيد
الشخص الذي الخاص الكاشف للشك البهيمية الخارجية وهذا الشخص الخاص
في الذهن مبائن للوجود في البهيمية الخارجية كما حصل في كتب بعض
المحققين فلا يحصل تضاد في الصورة الذهنية والخارجية وكذا اعتبار
الذهنيات فيما بينها فمفهوم اساس الاشكال المذكور في المتن باكر
فلا يحتاج الى الجواب الذي ذكره لخصف الا ان يقال ان بناء هذه شبهة
على الظاهر المتبادر من حصول الاشكال بانفسها من الذهن حصولها
مع الشخص الخارجي كما زعم بعض من حصولها بمبنيها الكلية فقط كما هو
مذهب التحقيق او يقال ان مناط الصدق قد يكون الاشرار ايضا
والاشكال ان الصورة المأخوذة من زيد متفرجة ختم مع الاتحاد الذاتي
فيحصل التضاد بين الصورة الذهنية والخارجية فيقتصر الاشكال على كلفه
ومن هذا يستبين كون الجزئي محصلا لا هو الحق وذلك
لان الصور المحاصلة في الاذبان والصورة الخارجية كلها متصاوتة

انضم على الصور الباقية كما صلت في اذبان الطائفة وهذا البيان بحسب
كل صورة يحصل بغير شبهة بلا شبهة ثم اقول لا دور ودلهذا الاشكال
مذهب التحقيق فان الشخص الخارجي لا يحصل في ذهن من الاذبان وهو
المقبل عند التحقيق وان زعم خلافه بعض الناس كمن زعم ان ذلك
فلا يحصل من زيد عند تصور بوجوه الخارجية الحقيقية الكلية لزيد
الشخص الذي الخاص الكاشف للشك البهيمية الخارجية وهذا الشخص الخاص
في الذهن مبائن للوجود في البهيمية الخارجية كما حصل في كتب بعض
المحققين فلا يحصل تضاد في الصورة الذهنية والخارجية وكذا اعتبار
الذهنيات فيما بينها فمفهوم اساس الاشكال المذكور في المتن باكر
فلا يحتاج الى الجواب الذي ذكره لخصف الا ان يقال ان بناء هذه شبهة
على الظاهر المتبادر من حصول الاشكال بانفسها من الذهن حصولها
مع الشخص الخارجي كما زعم بعض من حصولها بمبنيها الكلية فقط كما هو
مذهب التحقيق او يقال ان مناط الصدق قد يكون الاشرار ايضا
والاشكال ان الصورة المأخوذة من زيد متفرجة ختم مع الاتحاد الذاتي
فيحصل التضاد بين الصورة الذهنية والخارجية فيقتصر الاشكال على كلفه
ومن هذا يستبين كون الجزئي محصلا لا هو الحق وذلك
لان الصور المحاصلة في الاذبان والصورة الخارجية كلها متصاوتة

[illegible]

فان قيل فيكون العلم بالكلية لا يكون له صورة خارجية وان لم يكن له صورة داخلية من حيث
 ان الصورة الخارجية وان لم يكن له صورة داخلية من حيث ان الصورة الداخلية من حيث
 صورة خارجية ولكن يمكن اخذها من حيث هي مع قطع النظر عن
 تلك الحقيقة فان الطبيعة الحسية الخارجية لا يمكن اخذها من حيث هي كذلك يمكن اخذها
 من تلك الصورة الذهنية ولا شك ان الماخوذ منها من تلك الصورة
 الخارجية وان لم يكن فيها من حيث هي صورة خارجية على كل وجه وكذلك
 كل واحد من الصور الذهنية يصح اخذها من ذبنيات احسن والخارجية
 ولكن الماخوذ يكون نفس الطبيعة الحسية الخارجية صالحة لكل واحد واحد
 منها مع قطع النظر عن الشخص الذي يتخيلها الماخوذ منه هي الاشياء
 الخاصة من حيث انها مفترقات بالاشخاص الذهنية لا بالمخبر
 اتحاد الماخوذ والماخوذ منه ويبقى اكثر من ليس صحيح هذا الاخذ
 المتصادق له في ما بينها ولكنه لا يكون موجبا لذلك الاخذ
 من كل وجه بل على بعض الوجوه وبهذا لاخذ موعده عنه بالنظر
 وبهذا غاية ما يمكن في شرح رد المصنف للجواب بل الجواب ان
 المراد تكثر المفهوم بحسب الخارجه فالصورة الحاصلة من زيد
 باعتبار الاذهان يستحيل ان تتكرر في الخارج بل كلها هي زيد
 بل اجواب قد ارسنه به محققون ولكن نجد شذوذا في سبب

بقرم صيرورة الكلي حسريا بالكل على تحته الاخذ وحدها ولا شك
 ان الصورة الخارجية وان لم يكن اخذها من الصور الذهنية من حيث
 صورة خارجية ولكن يمكن اخذها من حيث هي مع قطع النظر عن
 تلك الحقيقة فان الطبيعة الحسية الخارجية لا يمكن اخذها من حيث هي كذلك يمكن اخذها
 من تلك الصورة الذهنية ولا شك ان الماخوذ منها من تلك الصورة
 الخارجية وان لم يكن فيها من حيث هي صورة خارجية على كل وجه وكذلك
 كل واحد من الصور الذهنية يصح اخذها من ذبنيات احسن والخارجية
 ولكن الماخوذ يكون نفس الطبيعة الحسية الخارجية صالحة لكل واحد واحد
 منها مع قطع النظر عن الشخص الذي يتخيلها الماخوذ منه هي الاشياء
 الخاصة من حيث انها مفترقات بالاشخاص الذهنية لا بالمخبر
 اتحاد الماخوذ والماخوذ منه ويبقى اكثر من ليس صحيح هذا الاخذ
 المتصادق له في ما بينها ولكنه لا يكون موجبا لذلك الاخذ
 من كل وجه بل على بعض الوجوه وبهذا لاخذ موعده عنه بالنظر
 وبهذا غاية ما يمكن في شرح رد المصنف للجواب بل الجواب ان
 المراد تكثر المفهوم بحسب الخارجه فالصورة الحاصلة من زيد
 باعتبار الاذهان يستحيل ان تتكرر في الخارج بل كلها هي زيد
 بل اجواب قد ارسنه به محققون ولكن نجد شذوذا في سبب

فان قيل فيكون العلم بالكلية لا يكون له صورة خارجية وان لم يكن له صورة داخلية من حيث
 ان الصورة الخارجية وان لم يكن اخذها من الصور الذهنية من حيث
 صورة خارجية ولكن يمكن اخذها من حيث هي مع قطع النظر عن
 تلك الحقيقة فان الطبيعة الحسية الخارجية لا يمكن اخذها من حيث هي كذلك يمكن اخذها
 من تلك الصورة الذهنية ولا شك ان الماخوذ منها من تلك الصورة
 الخارجية وان لم يكن فيها من حيث هي صورة خارجية على كل وجه وكذلك
 كل واحد من الصور الذهنية يصح اخذها من ذبنيات احسن والخارجية
 ولكن الماخوذ يكون نفس الطبيعة الحسية الخارجية صالحة لكل واحد واحد
 منها مع قطع النظر عن الشخص الذي يتخيلها الماخوذ منه هي الاشياء
 الخاصة من حيث انها مفترقات بالاشخاص الذهنية لا بالمخبر
 اتحاد الماخوذ والماخوذ منه ويبقى اكثر من ليس صحيح هذا الاخذ
 المتصادق له في ما بينها ولكنه لا يكون موجبا لذلك الاخذ
 من كل وجه بل على بعض الوجوه وبهذا لاخذ موعده عنه بالنظر
 وبهذا غاية ما يمكن في شرح رد المصنف للجواب بل الجواب ان
 المراد تكثر المفهوم بحسب الخارجه فالصورة الحاصلة من زيد
 باعتبار الاذهان يستحيل ان تتكرر في الخارج بل كلها هي زيد
 بل اجواب قد ارسنه به محققون ولكن نجد شذوذا في سبب

فان قيل فيكون العلم بالكلية لا يكون له صورة خارجية وان لم يكن له صورة داخلية من حيث
 ان الصورة الخارجية وان لم يكن اخذها من الصور الذهنية من حيث
 صورة خارجية ولكن يمكن اخذها من حيث هي مع قطع النظر عن
 تلك الحقيقة فان الطبيعة الحسية الخارجية لا يمكن اخذها من حيث هي كذلك يمكن اخذها
 من تلك الصورة الذهنية ولا شك ان الماخوذ منها من تلك الصورة
 الخارجية وان لم يكن فيها من حيث هي صورة خارجية على كل وجه وكذلك
 كل واحد من الصور الذهنية يصح اخذها من ذبنيات احسن والخارجية
 ولكن الماخوذ يكون نفس الطبيعة الحسية الخارجية صالحة لكل واحد واحد
 منها مع قطع النظر عن الشخص الذي يتخيلها الماخوذ منه هي الاشياء
 الخاصة من حيث انها مفترقات بالاشخاص الذهنية لا بالمخبر
 اتحاد الماخوذ والماخوذ منه ويبقى اكثر من ليس صحيح هذا الاخذ
 المتصادق له في ما بينها ولكنه لا يكون موجبا لذلك الاخذ
 من كل وجه بل على بعض الوجوه وبهذا لاخذ موعده عنه بالنظر
 وبهذا غاية ما يمكن في شرح رد المصنف للجواب بل الجواب ان
 المراد تكثر المفهوم بحسب الخارجه فالصورة الحاصلة من زيد
 باعتبار الاذهان يستحيل ان تتكرر في الخارج بل كلها هي زيد
 بل اجواب قد ارسنه به محققون ولكن نجد شذوذا في سبب

ان ليس مناط الكلية على كثره الخارجى وان كان حسب نفس التصور والا
 يلزم ان لا يكون الاموجود الخارجى من الكلى كسليم ذكره بل الحق ان
 مناط الكلية على عدم الهذية فقط واما الكليات الفرضية والعقولات
 الثانية فلعدم اشتغالها على الهذية لا ينقض العقل ببحر
 تصورهما عن تجويز كثرها فى الخارج انت قد عرفت اننا
 ان الكليات الفرضية على تخير الاول ما يمنع كثره فى الخارج بالنظر
 الى نفس مفهومه وتصوره كالا موجود والخارجى واللاشك كثره الخارج
 والثانى ما لا يمنع بالنظر الى نفس تصوره وقوع اشركته فى الخارج ولكن
 يمنع بحسب الواقع كالاشئى واللا يمكن فكان اولى المصنفين به
 كلية هذه المفاهيم الفرضية الاقتصار على نفي الهذية لا تجويز لتكثره
 فى الخارج فانه يمنع فى القسم الاول حتى قيل ان الكليات الفرضية
 بالنسبة الى الحقائق الموجودات كلياتها فان تصورها
 جهة عدم اشتغالها على الهذية لا يمنع ان تكون متحدة مع مبادئها فلا
 يكون مانعا لحل عليها بل انما يكون يمنع من جهة ملاحظة الكليات
 ونظيره ان امتناع الخشيق والالتزام فى الافلاك لا يكون
 من جهة كونها قوا على الارض ومن جهة كونها شافانا وكثرة قوتها
 جهة طبايها النورية واسمها ان المحال لا يكون محالا
 انما هو ان لا يكون الاموجود الخارجى من الكلى كسليم ذكره بل الحق ان
 مناط الكلية على عدم الهذية فقط واما الكليات الفرضية والعقولات
 الثانية فلعدم اشتغالها على الهذية لا ينقض العقل ببحر
 تصورهما عن تجويز كثرها فى الخارج انت قد عرفت اننا
 ان الكليات الفرضية على تخير الاول ما يمنع كثره فى الخارج بالنظر
 الى نفس مفهومه وتصوره كالا موجود والخارجى واللاشك كثره الخارج
 والثانى ما لا يمنع بالنظر الى نفس تصوره وقوع اشركته فى الخارج ولكن
 يمنع بحسب الواقع كالاشئى واللا يمكن فكان اولى المصنفين به
 كلية هذه المفاهيم الفرضية الاقتصار على نفي الهذية لا تجويز لتكثره
 فى الخارج فانه يمنع فى القسم الاول حتى قيل ان الكليات الفرضية
 بالنسبة الى الحقائق الموجودات كلياتها فان تصورها
 جهة عدم اشتغالها على الهذية لا يمنع ان تكون متحدة مع مبادئها فلا
 يكون مانعا لحل عليها بل انما يكون يمنع من جهة ملاحظة الكليات
 ونظيره ان امتناع الخشيق والالتزام فى الافلاك لا يكون
 من جهة كونها قوا على الارض ومن جهة كونها شافانا وكثرة قوتها
 جهة طبايها النورية واسمها ان المحال لا يكون محالا

[illegible]

120

فان كان الاول لا اول
فان كان الاول لا اول
فان كان الاول لا اول

لا يلزم في كاسب التصور ان كاسب المعية لا يكون الا في الكليات فالتل
الاجزاء المتجزئة في حصة الكلام وقد يقال لكل من ادعى تحت كل
اخر في حصة الكلام لا اول الحقيقة عدل عن لفظ الا حصة تحت الا
لشيل الما ودي فان المراد بالندرج ما يكون موضوعا للصفة الكلية
عند جم فلا يقتضيه الا عدم فانه لا يكون غير واحد وان قلت ان
عشر فيها الا ان اد التخصيص والوعدة و...
بل اكثرهم عتبروا الما ودي فالا لفظ المذكور في المتن
لشموله فان المذهب ايضا الكليات ان تصادق كليا فمتساويان ولا
تتباين فان كان كليا فمتساويان
موجبتين كالتين كل من سرج التباين الكلي البتين كالتين
المراد من التصادق والتباين ما يكون في كل واحد من
والا لا يدخل كالتين في كل واحد من التباين الكلي بل المراد ما يكون
بالتبعية بسبب التباين الكلي في كل واحد من التباين الكلي
فيعتبر الاطلاق العام كالتين في العبودية التباين كالتين في العبودية
يكون التباين كالتين في العبودية التباين كالتين في العبودية
وان كان خريفا قايما من الجانبين فاعلم واحص من وجه او من
جانب واحد فقط فاعلم واحص مطلقا ودرج العموم من وجه

انما يتبين ان كل من سرج التباين الكلي البتين كالتين
المراد من التصادق والتباين ما يكون في كل واحد من
والا لا يدخل كالتين في كل واحد من التباين الكلي بل المراد ما يكون
بالتبعية بسبب التباين الكلي في كل واحد من التباين الكلي
فيعتبر الاطلاق العام كالتين في العبودية التباين كالتين في العبودية
يكون التباين كالتين في العبودية التباين كالتين في العبودية
وان كان خريفا قايما من الجانبين فاعلم واحص من وجه او من
جانب واحد فقط فاعلم واحص مطلقا ودرج العموم من وجه

١٢٢

المراد من التصادق والتباين ما يكون في كل واحد من
والا لا يدخل كالتين في كل واحد من التباين الكلي بل المراد ما يكون
بالتبعية بسبب التباين الكلي في كل واحد من التباين الكلي
فيعتبر الاطلاق العام كالتين في العبودية التباين كالتين في العبودية
يكون التباين كالتين في العبودية التباين كالتين في العبودية
وان كان خريفا قايما من الجانبين فاعلم واحص من وجه او من
جانب واحد فقط فاعلم واحص مطلقا ودرج العموم من وجه

المراد من التصادق والتباين ما يكون في كل واحد من
والا لا يدخل كالتين في كل واحد من التباين الكلي بل المراد ما يكون
بالتبعية بسبب التباين الكلي في كل واحد من التباين الكلي
فيعتبر الاطلاق العام كالتين في العبودية التباين كالتين في العبودية
يكون التباين كالتين في العبودية التباين كالتين في العبودية
وان كان خريفا قايما من الجانبين فاعلم واحص من وجه او من
جانب واحد فقط فاعلم واحص مطلقا ودرج العموم من وجه

[illegible]

سالبين جبريتين واثنتين وموجبة جبرية وموجبة مطلقا
الى موجبة كلية مطلقة عامة والاشارة بالنقل الى
بالحيوان والخمس فانه ليس كل حيوان جنسا مع ان الاول خاص
الثاني والجواب ان المعبر عنه في نسبة النقصا دق بين الكليات ان
يكون خمسة واحد ما افرز والاخره وليس افترزا الحيوان افراد الخمس
كذلك العكس والعلم ان نقیض كل شئى رفعه واعلم ان النقیض ثلثة
معان الاول بمعنى الرفع فقط وهذا المعنى لا يكون لتناقض من
النسب المتكررة ولا يكون لكل مفهوم نقیض على سبب التحقيق وهو
ان السلب لا يضاف حقيقة الا الى الوجود والا ان يراد من الرفع عدم
الرفع الصريح والمضمنى فالمرور ايضا رفع للرفع ضمنا وحینذ يكون
التناقض من النسب المتكررة ويكون لكل شئى نقیض والثانى ان
من الرفع والمرور فرع وحینذ يكون التناقض من النسب المتكررة
وهو ظاهر ويكون لكل شئى نقیض فان السلب لا بد له من سلوب
وباذا رادوا لا بد من سلب للمعنى انه لا بد له من صحة معنا والسلب
وقیه ان السلب لمطلق من غير اضافة الى الوجود او امر اخر غیر
ليس له سلوب ولا يتعلق به سلب بناء على ان السلب لا يضاف
حقيقة الا الى الوجود وكذا استفسار السلب الماخوذ مع قيد عدم السلوب

[illegible][illegible]

[illegible]

۱۱
 ۱۲
 ۱۳
 ۱۴
 ۱۵
 ۱۶
 ۱۷
 ۱۸
 ۱۹
 ۲۰
 ۲۱
 ۲۲
 ۲۳
 ۲۴
 ۲۵
 ۲۶
 ۲۷
 ۲۸
 ۲۹
 ۳۰
 ۳۱
 ۳۲
 ۳۳
 ۳۴
 ۳۵
 ۳۶
 ۳۷
 ۳۸
 ۳۹
 ۴۰
 ۴۱
 ۴۲
 ۴۳
 ۴۴
 ۴۵
 ۴۶
 ۴۷
 ۴۸
 ۴۹
 ۵۰
 ۵۱
 ۵۲
 ۵۳
 ۵۴
 ۵۵
 ۵۶
 ۵۷
 ۵۸
 ۵۹
 ۶۰
 ۶۱
 ۶۲
 ۶۳
 ۶۴
 ۶۵
 ۶۶
 ۶۷
 ۶۸
 ۶۹
 ۷۰
 ۷۱
 ۷۲
 ۷۳
 ۷۴
 ۷۵
 ۷۶
 ۷۷
 ۷۸
 ۷۹
 ۸۰
 ۸۱
 ۸۲
 ۸۳
 ۸۴
 ۸۵
 ۸۶
 ۸۷
 ۸۸
 ۸۹
 ۹۰
 ۹۱
 ۹۲
 ۹۳
 ۹۴
 ۹۵
 ۹۶
 ۹۷
 ۹۸
 ۹۹
 ۱۰۰

فصل في بيان ان السلب لا يقتضي وجوده في ذاته
 بل يقتضي ان لا يكون له وجود في ذاته
 بل يقتضي ان لا يكون له وجود في ذاته
 بل يقتضي ان لا يكون له وجود في ذاته

التصادق يستلزم التفارق فبعد تسليمنا بما اذا كانت تلك المفهومات
 وجودية كالشيء والممكن واما اذا كانت سلبية كـ لا شريك البارى و
 لا اجتماع النقيضين فلا مستلزم لذلك في إثارة الوجودين
 على التحقيق الاول ان الرباط الايجابى يستدعى وجود الموضوع
 مطلقا سواء كان المحمول سلبيا او ايجابيا وعليه نرى المصنف اجاب
 الاول بان قول القائل المذكور ان سالبته المحمول لا تستدعى وجود
 الموضوع في خير المنع بل البطلان في اشار الى يقوله بعد تسليمه وتحقيق
 الثاني ان السلب لا يضاف حقيقة الا الى الوجود وعليه نرى اجواب الثاني
 بان مطلوب القائل انما يتم لو كانت المفهومات وجودية فحينئذ يكون
 سلبية منعها السالبة المحمول واما اذا كانت سلبية كـ لا شريك البارى
 ولا اجتماع النقيضين فلا يتم جواب القائل فان قائلها حينئذ
 يكون وجودية كالشريك البارى واجتماع النقيضين ولا تكون سلبية
 كلا لا شريك البارى ولا لا اجتماع النقيضين فان سلب السلب
 انما يكون نقضا لوجود السلب لا نقضا لشيء بناء على تحقيق المذكور فلا مساع
 لذلك اجاب قول فان قلت ان التامى هو التصادق لا التصاوق
 بين سلبين بسطيين بل بين وجوديهما وان كان لك الوجود راطبيا
 فلا شريك البارى لا اجتماع النقيضين انما يتصور التساوى بينهما باعتبار

١٣٢
 في جوابه عن قوله فان قلت ان التامى هو التصادق لا التصاوق
 بين سلبين بسطيين بل بين وجوديهما وان كان لك الوجود راطبيا
 فلا شريك البارى لا اجتماع النقيضين انما يتصور التساوى بينهما باعتبار
 في جوابه عن قوله فان قلت ان التامى هو التصادق لا التصاوق
 بين سلبين بسطيين بل بين وجوديهما وان كان لك الوجود راطبيا
 فلا شريك البارى لا اجتماع النقيضين انما يتصور التساوى بينهما باعتبار
 في جوابه عن قوله فان قلت ان التامى هو التصادق لا التصاوق
 بين سلبين بسطيين بل بين وجوديهما وان كان لك الوجود راطبيا
 فلا شريك البارى لا اجتماع النقيضين انما يتصور التساوى بينهما باعتبار

[illegible]

[illegible]

[illegible]

قلنا قال الحق سبحانه العاطل في النار من عطلت علاقته بالامر
 اشتمل الباري في تحقيقه ان في النار من عطلت علاقته بالامر
 بين انما نحن عليه في حال من عطلت علاقته بالامر
 في نفس الامر واما افرادهم فلا يصدق عليه المفهوم في نفس الامر كذا نفهم
 الامم يمكن يصدق عليه الممكن في نفس الامر بالضرورة و لا يصدق عليه
 افرادهم كالفرضية مفهوم الممكن العام في نفس الامر ثم اقول ان الاפשר
 الفرضية للامم الممكن العام تحيل الوجود في نفس الامر بعد فرض وقوعه
 ان يستلزم صدق التقيضين في نفس الامر بنا وعلينا يستلزم ام الحال للام
 فصحة النتيجة على طرفين حقيقة فان قلت لا سلم يستلزم كل محال
 محالا كما قال بعض المحققين ان هذا ليس عاما بل اذا كان بينهما علاقة
 قلت ان العلاقة سلمية بينهما وهي علاقة اللزوم فانما نعلم بالضرورة و
 كلما فرض ضرورة من عالم العدم الى عالم الوجود فهو ممكن عام بان لا
 يكون احد طرفيه ضروريا بعد فرضه في نفس الامر كما يستلزم ارتفاع
 التقيضين بعد فرضه في الواقع لاجتماع التقيضين فيه فكما يصدق اية
 حقيقة في نفس الامر بان ارتفاع التقيضين بعد فرض وقوعه
 مستلزم لاجتماعهما كذا كل لا يمكن عام بعد فرض وقوعه في
 عالم نفس الامر يكون ممكنا عاما وان كان لا يمكننا عاما بالضرورة الى ذات
 كما ان ارتفاع التقيضين كذا كل وحده يستلزم منع كلية كبرى
 وهي ان كل لا يمكن خاص اما واجب او منع فاق من الاפשר او كغيره
 لا يمكن الخاص ما لا يكون داخل تحت الممكن العام فكيف

في نفس الامر واما افرادهم فلا يصدق عليه المفهوم في نفس الامر كذا نفهم
 الامم يمكن يصدق عليه الممكن في نفس الامر بالضرورة و لا يصدق عليه
 افرادهم كالفرضية مفهوم الممكن العام في نفس الامر ثم اقول ان الاפשר
 الفرضية للامم الممكن العام تحيل الوجود في نفس الامر بعد فرض وقوعه
 ان يستلزم صدق التقيضين في نفس الامر بنا وعلينا يستلزم ام الحال للام
 فصحة النتيجة على طرفين حقيقة فان قلت لا سلم يستلزم كل محال
 محالا كما قال بعض المحققين ان هذا ليس عاما بل اذا كان بينهما علاقة
 قلت ان العلاقة سلمية بينهما وهي علاقة اللزوم فانما نعلم بالضرورة و
 كلما فرض ضرورة من عالم العدم الى عالم الوجود فهو ممكن عام بان لا
 يكون احد طرفيه ضروريا بعد فرضه في نفس الامر كما يستلزم ارتفاع
 التقيضين بعد فرضه في الواقع لاجتماع التقيضين فيه فكما يصدق اية
 حقيقة في نفس الامر بان ارتفاع التقيضين بعد فرض وقوعه
 مستلزم لاجتماعهما كذا كل لا يمكن عام بعد فرض وقوعه في
 عالم نفس الامر يكون ممكنا عاما وان كان لا يمكننا عاما بالضرورة الى ذات
 كما ان ارتفاع التقيضين كذا كل وحده يستلزم منع كلية كبرى
 وهي ان كل لا يمكن خاص اما واجب او منع فاق من الاפשר او كغيره
 لا يمكن الخاص ما لا يكون داخل تحت الممكن العام فكيف

لان اشتراط ان لا يكون في النار من عطلت علاقته بالامر
 هو ان لا يكون في النار من عطلت علاقته بالامر
 لان اشتراط ان لا يكون في النار من عطلت علاقته بالامر
 هو ان لا يكون في النار من عطلت علاقته بالامر

[illegible]

[illegible][illegible]

والجمهورية
البحرية من النظر
مستأجرة

بند نظير
المحمول

سم والسوا

[illegible]

والسواء الموجودين في الخارج واما الثاني فيسمى بيانه في ذيل رد قول
بعض الافاضل القائل بالاتحاد بينهما حقيقة قال بعض الافاضل طبعاً
العرض لا يشترط شئ عرضي ولا يشترط شئ المحل ولا يشترط لا شئ المحل
المقابل للجوهر لا بد اولاً علينا من تحرير مقالة الفاسدة وسبب
وقوعه في هذه الورطة الظلمة ثم بيان ما ذهبه بوجه ادق اما الاول فهو
ان هذا القائل يقول بالاتحاد بين العرضين العرضين العرضين العرضين
للجوهر وبين المحل وكذا بينه وبين العرض ولا يتجه عليه ان العرضين قد
يكون جوهر كالحوان والناطق احدهما بالنسبة الى الآخر فكيف
مع العرضين فلا عرض هناك اصلاً وعدم الاتحاد لتفصيل الاتحاد بالعرض
الموجود في الجوهر لا يشترط شئ عرضي في الجسم الاسود كما لمداو مثلاً
شئ واحد هو السوداء الجسم بنفسه هو الاسود والاسود وحده لا يتغير بل
هذه الامور اصلاً بالنظر الى اطلاق الالفاظ الموضوعات لمعانها وحدها
على شئ في المواد التي لا يطرأ تفاوت بعد تدقيق النظر بين العرضين
العرضين والمحل فيها تبقى هذه الامور على معانيه الاصولية المتحدية بحسب
الذات والمفهوم كالخط مثلاً فانه طول وطويل ومحل للطول وكالخط
الجسمية فانها اتصال متصل ومحل للاتصال وكالوجود بالهوية
الى البارى تعالى محل طهرين الحكم وغير ذلك وليس للاتحاد والمصدر

بالفارسیہ
لا جاما ولا خاصا
فصل فی بیان التیام
شرط من التیام
ما تحت کمال التیام
منبہا من حیث
اسے اقامہ
الابتدائی
والعزیز المقابل
منع

[illegible][illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible][illegible]

وجود الحال في نفسه هو الوجود الرباطي المستقل فانها متعارضان بالضرورة
وقد يقال لهذا الوجود الرباطي للوجود الرباطي لمع كونه تابعا
للحاصل هذا المعنى من الرباطي معنى آخر غير الرباطي المستقل بالمفهومية
والجمهور لا يكرهون النتيجة لوجود الحال للحاصل بل يترجون فيه عدم كثرهم
لأنه من بينها كما روي في المتن بطلان ولا شك بالقطعة المشتركة بين
الخطتين أصلا فان القطعة الموهومة المشتركة من الخط المتصل الواحد
تحتل القسم الوهمي من الخط المتصل الواحد وحالها كمال سائر الأجزاء
نعم تنزع خطين من الخط المتصل الواحد مع تلك القطعة وهي مشتركة بينهما
بمعنى أنها مشتركة لكل من الخطين والكل وحمل القطعة والخطين الموهومين هو الخط
المتصل الواحد وأما في معذرة انفصال الخطين وتداخل نقطتهما فلا شك
أيضا فان هناك نقطتين موجودتين بوجوهين قائمين للخطين نعم اشتركا
في الحقيقة والوضع والاشتراك فيهما لا يوجب التوحد في
الوجود كما صرح في موضعه فالسؤال والجواب الذي ذكره
غاية القضي كل منها تخيل خال عن التحصيل عند من له ادنى توقع في الذكاء
ومهاراة في الطبيعي والرياضي فالكلية خمس أي خمس أنواع تفرع
أسبق من قوله ثم الكل اما عين حقيقة الوجود لا الأول الجنس
وهو كل مقول على كثيرين مختلفين بالحقائق في جوابها هو ذلك

والوجود في نفسه هو الوجود الرباطي المستقل فانها متعارضان بالضرورة
وقد يقال لهذا الوجود الرباطي للوجود الرباطي لمع كونه تابعا
للحاصل هذا المعنى من الرباطي معنى آخر غير الرباطي المستقل بالمفهومية
والجمهور لا يكرهون النتيجة لوجود الحال للحاصل بل يترجون فيه عدم كثرهم
لأنه من بينها كما روي في المتن بطلان ولا شك بالقطعة المشتركة بين
الخطتين أصلا فان القطعة الموهومة المشتركة من الخط المتصل الواحد
تحتل القسم الوهمي من الخط المتصل الواحد وحالها كمال سائر الأجزاء
نعم تنزع خطين من الخط المتصل الواحد مع تلك القطعة وهي مشتركة بينهما
بمعنى أنها مشتركة لكل من الخطين والكل وحمل القطعة والخطين الموهومين هو الخط
المتصل الواحد وأما في معذرة انفصال الخطين وتداخل نقطتهما فلا شك
أيضا فان هناك نقطتين موجودتين بوجوهين قائمين للخطين نعم اشتركا
في الحقيقة والوضع والاشتراك فيهما لا يوجب التوحد في
الوجود كما صرح في موضعه فالسؤال والجواب الذي ذكره
غاية القضي كل منها تخيل خال عن التحصيل عند من له ادنى توقع في الذكاء
ومهاراة في الطبيعي والرياضي فالكلية خمس أي خمس أنواع تفرع
أسبق من قوله ثم الكل اما عين حقيقة الوجود لا الأول الجنس
وهو كل مقول على كثيرين مختلفين بالحقائق في جوابها هو ذلك

والوجود في نفسه هو الوجود الرباطي المستقل فانها متعارضان بالضرورة
وقد يقال لهذا الوجود الرباطي للوجود الرباطي لمع كونه تابعا
للحاصل هذا المعنى من الرباطي معنى آخر غير الرباطي المستقل بالمفهومية
والجمهور لا يكرهون النتيجة لوجود الحال للحاصل بل يترجون فيه عدم كثرهم
لأنه من بينها كما روي في المتن بطلان ولا شك بالقطعة المشتركة بين
الخطتين أصلا فان القطعة الموهومة المشتركة من الخط المتصل الواحد
تحتل القسم الوهمي من الخط المتصل الواحد وحالها كمال سائر الأجزاء
نعم تنزع خطين من الخط المتصل الواحد مع تلك القطعة وهي مشتركة بينهما
بمعنى أنها مشتركة لكل من الخطين والكل وحمل القطعة والخطين الموهومين هو الخط
المتصل الواحد وأما في معذرة انفصال الخطين وتداخل نقطتهما فلا شك
أيضا فان هناك نقطتين موجودتين بوجوهين قائمين للخطين نعم اشتركا
في الحقيقة والوضع والاشتراك فيهما لا يوجب التوحد في
الوجود كما صرح في موضعه فالسؤال والجواب الذي ذكره
غاية القضي كل منها تخيل خال عن التحصيل عند من له ادنى توقع في الذكاء
ومهاراة في الطبيعي والرياضي فالكلية خمس أي خمس أنواع تفرع
أسبق من قوله ثم الكل اما عين حقيقة الوجود لا الأول الجنس
وهو كل مقول على كثيرين مختلفين بالحقائق في جوابها هو ذلك

والوجود في نفسه هو الوجود الرباطي المستقل فانها متعارضان بالضرورة
وقد يقال لهذا الوجود الرباطي للوجود الرباطي لمع كونه تابعا
للحاصل هذا المعنى من الرباطي معنى آخر غير الرباطي المستقل بالمفهومية
والجمهور لا يكرهون النتيجة لوجود الحال للحاصل بل يترجون فيه عدم كثرهم
لأنه من بينها كما روي في المتن بطلان ولا شك بالقطعة المشتركة بين
الخطتين أصلا فان القطعة الموهومة المشتركة من الخط المتصل الواحد
تحتل القسم الوهمي من الخط المتصل الواحد وحالها كمال سائر الأجزاء
نعم تنزع خطين من الخط المتصل الواحد مع تلك القطعة وهي مشتركة بينهما
بمعنى أنها مشتركة لكل من الخطين والكل وحمل القطعة والخطين الموهومين هو الخط
المتصل الواحد وأما في معذرة انفصال الخطين وتداخل نقطتهما فلا شك
أيضا فان هناك نقطتين موجودتين بوجوهين قائمين للخطين نعم اشتركا
في الحقيقة والوضع والاشتراك فيهما لا يوجب التوحد في
الوجود كما صرح في موضعه فالسؤال والجواب الذي ذكره
غاية القضي كل منها تخيل خال عن التحصيل عند من له ادنى توقع في الذكاء
ومهاراة في الطبيعي والرياضي فالكلية خمس أي خمس أنواع تفرع
أسبق من قوله ثم الكل اما عين حقيقة الوجود لا الأول الجنس
وهو كل مقول على كثيرين مختلفين بالحقائق في جوابها هو ذلك

في جواب السؤال الاول ان ما هو سؤال عن تمام الماهية للخصصة ان انقص
 فيه على امر واحد في النوع الواحد التام المراد بالماهية الحقيقية
 المعقولة عن الوجود دون ما به الوجود هو حقيقة لا يصح السؤال فيما
 كان وجهه وخصه عين ذاته كالواجب لقائه وضح قوله في جواب
 بالنوع او التام واما التام فمراد بتمامه واما التام فمراد بتمامه
 الشخص او عارضا له كما هو التحقيق فان الشخص ليس من الماهية المعقولة
 المذكور وليس المراد من التام واما التام فمراد بتمامه واما التام فمراد بتمامه
 يسئل حقيقة او على منع الجمع على التام واما التام فمراد بتمامه واما التام فمراد بتمامه
 التام في جواب عن السؤال بالتحقيق كزبد الماء لا يصح النوع في جوابه
 ان التام في جواب عن السؤال بالتحقيق كزبد الماء لا يصح النوع في جوابه
 ان التام في جواب عن السؤال بالتحقيق كزبد الماء لا يصح النوع في جوابه

[illegible]

[illegible]

فلا ورب لا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم

العرضيات كالسواد والبياض والمنهق بين اهل بالذات وبالعرض انما
 يكون بحسب الدخول والخروج فقط فاذا وجد علاقه اكلول بين اثنين يصح
 حل احدهما على الآخر حلما عرضيا ولكن لكل واحد منهما على المجموع باكمل
 الذات ومنشأه اكلول فقط فمذبح اكل الذاتي بالنظر الى الذات
 وحل بعضها على بعض باكمل العرضي حيث لا يكون قول لمصنف وجود احسن
 هو وجود النوع مشعرا ان الاتحاد اكلول فقط دون ما هو بحسب حقيقة
 ومنشاء ذلك ان الجنس ليس له محصل قبل النوع وان كانت قليلة
 لا بالزمان يعني ان ابس ليس له وجود في مقام لتحصل النوعي قبل وجود
 بان يحصل وجود الجنس في ذلك المقام ولا ثم يضاف اليها الفصل في مرتبة
 احسن حتى يحصل وجود النوع ثانيا واقليلها انفيه اعم من ان يكون
 زمانية او ذاتية والمذاثية اعم من ان يكون بحسب الوجود او بحسب
 تقدم الذات اما الاولى ففيها طاهر اما الثانية فكلما انجوين يتلزم
 احسنية واحسنها ما هو بحسب محمول وحبس محمول فسلم يعتبر
 في مرتبة احسن مرتبة بحسب شئ بل هذه شاكلة المادة بالنسبة الى
 النوع سواء كان مادة خارجية او ذاتية وتحقيق المقام ان الحيوان مثلا
 اذا اخذ لا شريطة فهو في هذه المستوية جامع للعائرة والاتحاد
 مع النوع كالانسان والفصل كالتا طق كانه في مرتبة شطرت متحدة معها

١٥٦
 الجسم الماخوذ بشرط عدم الزيادة فهو مادة الماخوذ بشرط الزيادة نوع
 والماخوذ لا بشرط شيء بل كيف كان ولو مع الف معان معوم داخل
 في جملة نحصل معناها فهو جنس جواب بالزيادة على السؤل بزيادة معنى
 انخلط وهو النوع وتحقيق الكلام ان اعتبار مرات التثنية عن التثنية
 وانخلط والاطلاق وان كانت في ملاحظة انخلط ولكن لها ثمرات متمايزة
 في الخارج ففي مرتبة التثنية يكون جسم له وجود مغاير لوجود الانسان كقول
 الوجود والاول جسم الانسان والاضا يكون له ذاة مغايرة لذاته لكونه لهذا
 الاول لم يدخل في قوام الذات الثانية ويكون له وجودا عليها بالذات
 سوى التقديرات المتصورة واما بعض الفقهاء ان ذلك لا يقدم على الوجود
 فهو صحيح لجمولية الذاتية كباقياته في بعض النواحي وفي هذه المرتبة
 يكون الجسم بحيث تحل الصورة فيه بحيث تقوم وجودا بطبيعتها لوجودها
 طبيعية وتخصبه ووجودها الشخص مغلول منه ففي هذه المرتبة يستحيل حمل
 على النوع والصورة لا يقتضي الاتحاد وهذه السمة مرتبة المغايرة
 واما مرتبة انخلط فهو مرتبة النوعية التي فيها العوارض المذكورة السابقة
 لاقتضاهاها المغايرة وهذه مرتبة الاتحاد والصرف وهذا الاتحاد اما ان
 يكون اتحاد الوجود فقط كما يزعم القائلون بالتسوية للاتحاد او اتحاد
 المنشأ فقط كما في التركيب المعنى الثاني من الاتحاد وكلاهما
 بان يكون متشابهما واحدا هو النوع المستطاع المذكور سابقا بعنوان المثال ١٢

قوله

لما هو ذوق جماعية أو الاتحاد وبالذات والوجود كليهما كما هو قول المحققين القائلين
 بالتركيب التحليلي بالمعنى الاول المذكور في البحث المتقدم ومرتبة الاطلاق
 المشروح في المتن جامعة للمرتبتين المذكورتين فانها عبارة عن نفس ذات
 الجسم من حيث ^{هي} في وجودها في الاول فيتعارفون ^{في} في الثاني
 فينتج فيكون جامعة للتغير والاتحاد ^{مرتبة الاطلاق} ومرتبة الجبر
 فانه المقول على كثيرين مختلفين بالحقائق ولما كان بناء كلام المحققين الذين
 منهم المصنف على القول بالتركيب التحليلي بالمعنى الاول المذكور في
 البحث المتقدم فلا بد علينا من استتيعق كلامهم على وجه يطابق مرادهم
 ان الانواع المتصلة عندهم نوعين منهما ماشه خاله في
 بان يكون الاجزاء متمايزة في الخارج في الماهية والوجود
 ويكون بعضها على بعض في بعض المراتب والصفات ^{مرتبة الاطلاق}
 ينفي الآخر كما يشاهد في انواع الجسم عند الكون الفاسد ووقوع
 الانفصالات عليها ففي الاول تبدل النوعية بنفسها وفي الثاني
 تبدل الجسمية بشخصها مع بقاء ^{مرتبة الاطلاق} الجوهرية ^{مرتبة الاطلاق} الجوهرية
 الخارجية المتصلة ونوع آخر منهما ما لا يكون الاجزاء فيه متمايزة
 على الصفة المذكورة بل تكون متمايزة في ذاتها في
 بعض الملاحظات التفصيلية ^{مرتبة الاطلاق} في مرتبة اخذها ^{مرتبة الاطلاق} في المراتب

106

[illegible]

[illegible]

المحققون باطلا عن التركيب الانضمامي وببانه على وجه التحقيق ان اقسام
اما ان يكونا داخلين في حقيقة النوع وبامية اول والثاني باطل
بالضرورة فانها جزان والجزء حقيقة ما يكون واخلا في قوام الكل
على الاول فاما ان يكون حقيقة النوع موجودة في الخارج مع الابل
اول الثاني باطل فانه من البطلان وجود الكل بدون الجزء على الاول
فاما ان يكون تلك الاجزاء في الخارج متحدة بالذات اول الاول
باطل فانه من الافاش ان يميز ذات واحدة ذاتا اخرى فاما ان يكون
بالنسبة لذات فيلزم من نفى الجزء نفى الكل عنى النوع وقد فسده وجود
في الخارج او بقاء الذات وصيرورتها ذاتا اخرى وهو انقلاب يحصل
لا يقبله العقل سليم على الثاني اما ان تكون متحدة الوجود اول الاول باطل
فان الوجود واحد لا يتعدد لمجملين او الوجود اطلق لا كلام فيه
فان الكل مشترك فيه كيف وقد قال الشيخ الرئيس ان الاثنين لا يتحدان
في الوجود وبطلان بيان فخر بنوعه ليس احسن ذكرناه في بعض
الحواشي فارجع اليه على الثاني يكون ذات احسن لفصل موجود
في الخارج بوجودين فاما ان يكون كل منهما منفصلا عن الآخر
اولا على الاول يلزم عدم الحمل واما من الاجزاء المجمولة على الثاني
ثبت الانضمام وهو المطلوب فان قلت تنافرا الوجود يستلزم عدم الحمل

[illegible]

[illegible]

في مرتبة الحسب كما يراه القائلون بالتركيب التحليلي بالاعني الاول المذكور
سابقا واما على الوجه الثاني الذي ذكرنا اننا فلا يوجد بحسب المادة الكافي للمركب
من الاجزاء المنتظمة بعضها الى بعض لا العقل في البسيط انفس لكن في المركب
تحصيل معنى الحسب عسير دقيق وفي البسيط يتفهم المادة متعسر
مشكل فان ابطالهم المعين وتعيين الشهور عظيم فان بعد علم المرتبة
يعرف الجردان في الضرورة وهما متساويان العقل يانه ان يحل
احد الثنتين على الآخر وعلى المجموع المركب منهما ولكن اذا لاحظنا خلط بينهما
وقطع النظر عن الثنتين ثم لاحظنا ما بين حيث ذهبا فلا يمنع عن الحل شيئا بل
يوجب لان سببا على التباين والخلط وفيه المرتبة حاشية كنهها ما اذا وجد
سببا لكل في مرتبة المرتبة جب وجوده منوطه بحسب العمل في المادى
اذا لاحظنا ذلك كنه حاشية ما لا للمساواة المختلفة لكن لا العقل
غيره للملاحظة بالسهولة بل يتعسر عليه فلذا كان تحصيل معنى الحسب عسير
المركب واما البسيط فنشرع العقل من في اية مفهوما مبهما متساويا للمساواة
المختلفة ويحل عليه فيعلم بسهولة وجود الحسب فيه لشمولها للمساواة وتفرعهم
من نفس الذات من حيث كنهه فان ما عدا شأنه انما يكون ذاتيا حاشية
ولكن اخذ هذا المعنى الحسبى بهم حيث تعيين في حل في ذات ذلك البسيط و
يكون محلا محتاجا للصورة حتى تعيين كونه مادة المتعسر والحق عسير

فانما الحسب على ما يراه القائلون بالتركيب التحليلي بالاعني الاول المذكور
سابقا واما على الوجه الثاني الذي ذكرنا اننا فلا يوجد بحسب المادة الكافي للمركب
من الاجزاء المنتظمة بعضها الى بعض لا العقل في البسيط انفس لكن في المركب
تحصيل معنى الحسب عسير دقيق وفي البسيط يتفهم المادة متعسر
مشكل فان ابطالهم المعين وتعيين الشهور عظيم فان بعد علم المرتبة
يعرف الجردان في الضرورة وهما متساويان العقل يانه ان يحل
احد الثنتين على الآخر وعلى المجموع المركب منهما ولكن اذا لاحظنا خلط بينهما
وقطع النظر عن الثنتين ثم لاحظنا ما بين حيث ذهبا فلا يمنع عن الحل شيئا بل
يوجب لان سببا على التباين والخلط وفيه المرتبة حاشية كنهها ما اذا وجد
سببا لكل في مرتبة المرتبة جب وجوده منوطه بحسب العمل في المادى
اذا لاحظنا ذلك كنه حاشية ما لا للمساواة المختلفة لكن لا العقل
غيره للملاحظة بالسهولة بل يتعسر عليه فلذا كان تحصيل معنى الحسب عسير
المركب واما البسيط فنشرع العقل من في اية مفهوما مبهما متساويا للمساواة
المختلفة ويحل عليه فيعلم بسهولة وجود الحسب فيه لشمولها للمساواة وتفرعهم
من نفس الذات من حيث كنهه فان ما عدا شأنه انما يكون ذاتيا حاشية
ولكن اخذ هذا المعنى الحسبى بهم حيث تعيين في حل في ذات ذلك البسيط و
يكون محلا محتاجا للصورة حتى تعيين كونه مادة المتعسر والحق عسير

[illegible][illegible][illegible]

فان قيل ان العرض لا ينفك عن الذات فلو كان العرض متغيرا لكانت الذات متغيرة
والجواب ان العرض لا ينفك عن الذات في ذاته بل في عين الناظر
فان قيل ان العرض لا ينفك عن الذات فلو كان العرض متغيرا لكانت الذات متغيرة
والجواب ان العرض لا ينفك عن الذات في ذاته بل في عين الناظر

والنوع غنيه بها فان الجنس محمول على الكل بالضرورة على ما هو المقرر فلا بد
ان جنسية لا يستلزم اكل فان اكله يكون جنسا غير محمول واعتبار
الذات غير اعتبار العرض وتفاوت لا اعتبار بتفاوت الحكم
فلا يلزم صدق المتسايفين على امر واحد من جهة واحدة وهو المستحيل
اقول ان الكل كالحمل على الجنس بالنظر الى ذاته كذلك الحمل على الجنس بالنظر
الى عروضه فان الكل كما يعرض بنفسه لكونه من الكليات المتكررة بالنوع كذلك
يعرض للكليات بجنس ايضا مع قطع النظر عن جنسها لكونها في العموم وخصوص
من جهة العروض فالاولى في اكل ان يقال تتباير اجناس لا تتباير الكليات
ومن هنا تبين جواب بيان ان الكلي فرد من نفسه وهو غير
فان الفرق بين الطبيعة والفرد هو ان كانت ذاتية او عرضية ظاهرة وهو الغير
هي تستلزم السلب وسلب الشيء عن نفسه محال وجواب ان اجماله
الشيء عن نفسه بالنظر الى الذات والمكانة بالنظر الى العروض معناه انما اذا نظرنا
الى ذات الشيء من حيث هي يكون سلبها عنها من تلك الحقيقة محال
على طريق نفس اكل الاولى واذا نظرنا الى عروضها لكانت سلبها
من حيث التخصيص واجبا على كل الطريق لعدم يلزم كون حقيقة الشيء عنها
له وخارجا عنه فان الكل بالنظر الى ذاته يكون عندها و
عروض حصة لها عارضا له وخارجا عنه لكن لما كان باعتبار بن فلا محذور فيه

فان قيل ان العرض لا ينفك عن الذات فلو كان العرض متغيرا لكانت الذات متغيرة
والجواب ان العرض لا ينفك عن الذات في ذاته بل في عين الناظر
فان قيل ان العرض لا ينفك عن الذات فلو كان العرض متغيرا لكانت الذات متغيرة
والجواب ان العرض لا ينفك عن الذات في ذاته بل في عين الناظر

فان قيل ان العرض لا ينفك عن الذات فلو كان العرض متغيرا لكانت الذات متغيرة
والجواب ان العرض لا ينفك عن الذات في ذاته بل في عين الناظر
فان قيل ان العرض لا ينفك عن الذات فلو كان العرض متغيرا لكانت الذات متغيرة
والجواب ان العرض لا ينفك عن الذات في ذاته بل في عين الناظر

[illegible]

فصل في معرفة الذات والاشياء
انما الذات هي التي لا تتغير ولا تتبدل ولا تتغير في المكان ولا في الزمان ولا في الوجود ولا في العدم ولا في غيرها من الصفات
والاشياء هي التي تتغير وتتبدل وتتغير في المكان والزمان والوجود والعدم وفي غيرها من الصفات
فمعرفة الذات هي معرفة الشيء الذي لا يتغير ولا يتبدل ولا يتغير في المكان والزمان والوجود والعدم وفي غيرها من الصفات
ومعرفة الاشياء هي معرفة الشيء الذي يتغير ويتبدل ويتغير في المكان والزمان والوجود والعدم وفي غيرها من الصفات

فخرجت من هذا وذلك امر يدعي بعينه مجموع وحيد لا يتصل بمسجل او لا
كما لا يخفى على المتأمل فبأن وكذا لا يكون منفصلا فان الشخص محمول بالضرورة
على الشخصات والمنفصل لا يكون محمولا ولا بطلانه على وجه التحقيق بيان عرض
آخر لا نذكره خوفا لا لطبا فلا بد حينئذ ان يكون متزعا ولا يكون منشأ الانشراح
امرا خارجا من الماهية فان منشأ حينئذ هو الشخص حقيقة وقد ابطنا عليه
خروجيه بالاقتضال والاشراح يتكلم في تسجيل في الذات
الواقعية بالفعل ضرورة وجوده منشأ وعند وجوده والاشراح كل كون
منشأ في نفس حقيقة ذلك الشخص او سائر الكليات واذا كان
منشأ في اشراح الشخص ذات اشئ من حيث هي مع قطع النظر
عن امر آخر يكون تلك الذات غير متكررة في الواقع في جميع المراتب فان
مرتبة ذات اشئ لا تنفك عن جميع مراتبها لنفس الامر وحيد لا يكون
الموجود في الخارج متكررا بالنظر الى الذات فلا يكون كليا بل جزئيا حقيقيا
بالنظر الى ذاته وحيد تيمم الا لزام ما ذكره المصنف كالجواب الخامس المذكور
في الاشكال فان قلت يجوز ان يكون الشخص نشأ عينا من نفس الذات لكن لاس
حيث هي هي بل من حيث انها متفاد من الجاهل والتكثير انما
يتسرع من نفس ذاته من حيث هي هي مع قطع النظر عن افادة انما على حقيقتها
وان جناس الى الذات لكن بينهما تفاوتا فباختلافها تختلف الاحكام

١٤٤

فصل في معرفة الذات والاشياء
انما الذات هي التي لا تتغير ولا تتبدل ولا تتغير في المكان ولا في الزمان ولا في الوجود ولا في العدم ولا في غيرها من الصفات
والاشياء هي التي تتغير وتتبدل وتتغير في المكان والزمان والوجود والعدم وفي غيرها من الصفات
فمعرفة الذات هي معرفة الشيء الذي لا يتغير ولا يتبدل ولا يتغير في المكان والزمان والوجود والعدم وفي غيرها من الصفات
ومعرفة الاشياء هي معرفة الشيء الذي يتغير ويتبدل ويتغير في المكان والزمان والوجود والعدم وفي غيرها من الصفات
فمعرفة الذات هي معرفة الشيء الذي لا يتغير ولا يتبدل ولا يتغير في المكان والزمان والوجود والعدم وفي غيرها من الصفات
ومعرفة الاشياء هي معرفة الشيء الذي يتغير ويتبدل ويتغير في المكان والزمان والوجود والعدم وفي غيرها من الصفات

فصل في معرفة الذات والاشياء
انما الذات هي التي لا تتغير ولا تتبدل ولا تتغير في المكان ولا في الزمان ولا في الوجود ولا في العدم ولا في غيرها من الصفات
والاشياء هي التي تتغير وتتبدل وتتغير في المكان والزمان والوجود والعدم وفي غيرها من الصفات
فمعرفة الذات هي معرفة الشيء الذي لا يتغير ولا يتبدل ولا يتغير في المكان والزمان والوجود والعدم وفي غيرها من الصفات
ومعرفة الاشياء هي معرفة الشيء الذي يتغير ويتبدل ويتغير في المكان والزمان والوجود والعدم وفي غيرها من الصفات

[illegible]

الطبيعة الخالصة من كل ما هو مشترك في موضوعها
الطبيعة الخالصة من كل ما هو مشترك في موضوعها

الطبيعة الخالصة من كل ما هو مشترك في موضوعها
الطبيعة الخالصة من كل ما هو مشترك في موضوعها

بصفة أكثر فالمعروض بها هي الطبيعة من حيث هي هي عين دون اعتبار الوجود
الخارجي الذهني أو اللحاظ إلى تحتها من حيث هي هي عين موضوع الحقيقة
المطلقة وان كانت باعتبار وقوع الشركة فمعرضها الطبيعة من حيث هي
في اللحاظ فان ذلك لا يعتد به انما يتصور فيه وان كانت مطابقة لصدور
للكثرة الخارجية في الصورة الذهنية ولا خفاء في هذا المقام بعد ما بارأ
والنزع كانه يرجع الى اللفظ الثاني النوع وهو المقول على المتفق الحقائق
في جواب ما هو الحقيقة قد تطلق على الماهية الماخوذة مع الشخص والوجود كذلك
تطلق على معنى الماهية هي الحقيقة الكلية المعسرة عن الوجود فالمراد بها ماهية
لمعنى الاخر معنى كثيرين متفقين بالحقائق كثيرين متفقين في الماهية
حينئذ لا يراد الاشكال على من جعل للشخص دخلا في الشخص فان الكثيرين
على هذا التقدير وان خلفت في الحقيقة لكن لم تختلف في الماهية
فان الحقيقة الكلية للمرادة عن الوجود والشخص لزيد وعمر وبكر على كل من المبدأين
واحدة وانما المتفاوت في الحقيقة والماهية على من جعل للشخص دخلا في
الشخص وبهنا وجه وجيه آخر لا يحتاج الى هذا الخلف وهو ان المراد بالكثير
الطبيعة البقية بغير بكل واحد واحد من الشخص بحيث يكون الشخص والقيس
به خارجين وهذا حاصل على تقدير دخول الشخصات في الاشخاص ايضا فان
الكثرة المعقولة بالنظر الى الاقتران والبروز من غير الكثرة احياء عليه بمتبا

الطبيعة الخالصة من كل ما هو مشترك في موضوعها
الطبيعة الخالصة من كل ما هو مشترك في موضوعها

الطبيعة الخالصة من كل ما هو مشترك في موضوعها
الطبيعة الخالصة من كل ما هو مشترك في موضوعها

المزيجين بينهما أي من تلك البليان حثيثا ما أن يتيه من دخولهما في النوع الاضائي
او يخرج عينه من أجل كماله المتكورة في تعريقه على ما يكون اتيا لافراده كحقيقة أو

[illegible]

او يخرج عنه بقية الاولية الماخوذة في تعريفه ايضا كما سيأتي قولاً اولياً
يخرج منه الصنف وهو الكل الماخوذ مع كينونة العرضية سواء كان الصنف
صنفاً للنوع الحقيقي كالانسان الرومي والزنجي مثلاً فانها صنفان للانسان
وهو نوع حقيقي او صنفاً للجنس كالجو ان الماشي والحيوان المتحرك كما يكون
حل الجنس على كل واحد من هذين الصنفين بالعرض اما الاول فكانه حل على
اللبس فان الانسان الرومي والزنجي لا يتصل كل حيوان عليهما الا
من جهة الانسانية فهي واسطة للثبوت محل الحيوان عليهما واما الثاني فلان
محل الحيوان ولا سعة انواعه الحقيقية لا تتجده معها بالذات واما ما مع
عوارضها المتحركة والماشي والمريء وغيره والاول حقيقة فانه تمام حقيقة
افرادها ولان النوع اذا اطلق في عرفهم شيئاً درئته لمقتول على كثيرين يميز
بالحقائق فالمعنى الاول هو المعنى الحقيقي فان التبادر علامة حقيقة والثاني
الاضافي فان نعتة بالاضافة الى ما فوقه وهو المعنى الحازي فان اللفظ
اذا ادرين الاشتراك والحقيقة والحجاز يحل على الثاني ولم يصح بانها
شهرية وقريبة الى الحقيقة وبينهما مع وجود اجتماعهما في الانسان وجود
الثاني فقط في الحيوان ووجود الاول فقط في الصورة الجسمانية
على طريق المشائية فانها نوع حقيقي بالنظر الى افرادها ويصدق بوجودها
الماخوذ من الحيوان الى الاول بالعرض عليها وايضاً يتحقق وجود الاول الطاهر

[illegible]

انواعه بالنسبة الى اشخاصها كالحالة في المواد كجسمانية كما تحت ر عند اشياء
والكلام منها ايضا على طورهم فبذه الطبايع انواع حقيقية وليست باضائية
لعدم وجودها تحت الاجناس بالذات فانها تفصل في مرتبة ولا تدخل
تحت الاجناس بالذات فان قلت ان الفصول لا تكون انواعا حقيقية فانها
قد خرجت من سائر الفصول الواقعة في جوابها هو قلت كطال بل هي انواع
حقيقية بالنظر الى اشخاصها كالحالة في المواد كجسمانية وتقع في جوابها
بالنسبة اليها وان لم تكن انواعا بالنسبة الى الجسم المقسم او المقسوم بها وهذا
اسوال الجواب يحسب في الصور الجسمية ايضا وحققتها هذا النظر ان
القول بالعموم من وجوبه من النوع الحقيقي والاصناف في بعض الكما
المصنف كما سيجي في القول الآتي وقيل مطلقا قال المصنف في النجاشية لا
هو الحق من وجه يعني نظر الى مفهومها في بادي الهمس واما النظر الدقيق
فيقتضي الاطلاق لان كل حادث ولو اتى مسدودا بالمادة بالطريقة
الوجدانية والمادة وحسب مخد ان اتا على ما عرفت ولا يرد ان
جسمه واما من كل وجه بل هو مرئي بل فيها من الجسمية التي هي تاهها
جسمها ولا يرد كقول العشرة فاما لا لم كونها انواعا محصلية بل مراتب
عقلية ومبادئ كلية ليست لموجود في الخارج فتوسطها
في مرتبة آثار الفيض توسط الاجناس المتوسطة واما النقطة

انواعه بالنسبة الى اشخاصها كالحالة في المواد كجسمانية كما تحت ر عند اشياء
والكلام منها ايضا على طورهم فبذه الطبايع انواع حقيقية وليست باضائية
لعدم وجودها تحت الاجناس بالذات فانها تفصل في مرتبة ولا تدخل
تحت الاجناس بالذات فان قلت ان الفصول لا تكون انواعا حقيقية فانها
قد خرجت من سائر الفصول الواقعة في جوابها هو قلت كطال بل هي انواع
حقيقية بالنظر الى اشخاصها كالحالة في المواد كجسمانية وتقع في جوابها
بالنسبة اليها وان لم تكن انواعا بالنسبة الى الجسم المقسم او المقسوم بها وهذا
اسوال الجواب يحسب في الصور الجسمية ايضا وحققتها هذا النظر ان
القول بالعموم من وجوبه من النوع الحقيقي والاصناف في بعض الكما
المصنف كما سيجي في القول الآتي وقيل مطلقا قال المصنف في النجاشية لا
هو الحق من وجه يعني نظر الى مفهومها في بادي الهمس واما النظر الدقيق
فيقتضي الاطلاق لان كل حادث ولو اتى مسدودا بالمادة بالطريقة
الوجدانية والمادة وحسب مخد ان اتا على ما عرفت ولا يرد ان
جسمه واما من كل وجه بل هو مرئي بل فيها من الجسمية التي هي تاهها
جسمها ولا يرد كقول العشرة فاما لا لم كونها انواعا محصلية بل مراتب
عقلية ومبادئ كلية ليست لموجود في الخارج فتوسطها
في مرتبة آثار الفيض توسط الاجناس المتوسطة واما النقطة

١٤٢

انواعه بالنسبة الى اشخاصها كالحالة في المواد كجسمانية كما تحت ر عند اشياء
والكلام منها ايضا على طورهم فبذه الطبايع انواع حقيقية وليست باضائية
لعدم وجودها تحت الاجناس بالذات فانها تفصل في مرتبة ولا تدخل
تحت الاجناس بالذات فان قلت ان الفصول لا تكون انواعا حقيقية فانها
قد خرجت من سائر الفصول الواقعة في جوابها هو قلت كطال بل هي انواع
حقيقية بالنظر الى اشخاصها كالحالة في المواد كجسمانية وتقع في جوابها
بالنسبة اليها وان لم تكن انواعا بالنسبة الى الجسم المقسم او المقسوم بها وهذا
اسوال الجواب يحسب في الصور الجسمية ايضا وحققتها هذا النظر ان
القول بالعموم من وجوبه من النوع الحقيقي والاصناف في بعض الكما
المصنف كما سيجي في القول الآتي وقيل مطلقا قال المصنف في النجاشية لا
هو الحق من وجه يعني نظر الى مفهومها في بادي الهمس واما النظر الدقيق
فيقتضي الاطلاق لان كل حادث ولو اتى مسدودا بالمادة بالطريقة
الوجدانية والمادة وحسب مخد ان اتا على ما عرفت ولا يرد ان
جسمه واما من كل وجه بل هو مرئي بل فيها من الجسمية التي هي تاهها
جسمها ولا يرد كقول العشرة فاما لا لم كونها انواعا محصلية بل مراتب
عقلية ومبادئ كلية ليست لموجود في الخارج فتوسطها
في مرتبة آثار الفيض توسط الاجناس المتوسطة واما النقطة

انواعه بالنسبة الى اشخاصها كالحالة في المواد كجسمانية كما تحت ر عند اشياء
والكلام منها ايضا على طورهم فبذه الطبايع انواع حقيقية وليست باضائية
لعدم وجودها تحت الاجناس بالذات فانها تفصل في مرتبة ولا تدخل
تحت الاجناس بالذات فان قلت ان الفصول لا تكون انواعا حقيقية فانها
قد خرجت من سائر الفصول الواقعة في جوابها هو قلت كطال بل هي انواع
حقيقية بالنظر الى اشخاصها كالحالة في المواد كجسمانية وتقع في جوابها
بالنسبة اليها وان لم تكن انواعا بالنسبة الى الجسم المقسم او المقسوم بها وهذا
اسوال الجواب يحسب في الصور الجسمية ايضا وحققتها هذا النظر ان
القول بالعموم من وجوبه من النوع الحقيقي والاصناف في بعض الكما
المصنف كما سيجي في القول الآتي وقيل مطلقا قال المصنف في النجاشية لا
هو الحق من وجه يعني نظر الى مفهومها في بادي الهمس واما النظر الدقيق
فيقتضي الاطلاق لان كل حادث ولو اتى مسدودا بالمادة بالطريقة
الوجدانية والمادة وحسب مخد ان اتا على ما عرفت ولا يرد ان
جسمه واما من كل وجه بل هو مرئي بل فيها من الجسمية التي هي تاهها
جسمها ولا يرد كقول العشرة فاما لا لم كونها انواعا محصلية بل مراتب
عقلية ومبادئ كلية ليست لموجود في الخارج فتوسطها
في مرتبة آثار الفيض توسط الاجناس المتوسطة واما النقطة

وأما النقطة في تقدير وجودها في الخارج فأنما هي بسيطة خارجا وما ذهنا
أيضا لم يتوحد كيف والبساطة مطلقة من خواصه تنكها انتهى كلامه أقول هذا
الكلام من المصداق على غفلة من مذهب الحكماء وود لا لهم فضلا عن التمييز فيها
حتى يظهر لهم ما ذكروا وصحتها فيتفرغ عليه صحة مذهبهم أو مصادره أما غفلة
عن مذهبهم فمن جهة أنهم ما أدخروا من كل حادث ولو ذاتا بسيما في المادة
أو من الحوادث الذاتية الهولي الأولى للافلاك والعناصر وعلوم السبعون
بما ذكره عنهم وأيضا من الحوادث الذاتية عندهم الطابع الكلية الحسية والاشياء
التي هي حلية للمادة فلا كانت سبعون بالذات أو بالزمان يلزم الدور
على الأول ويصحح اللازم بين المادة والصوره على الثاني وأيضا
يقول عشرة عندهم أنواع منحصرة في الاشخاص كالمرح اليه ولا لهم
في الالهيات ليست بمراتب عقلية غير موجودة في الخارج فأنهم صرحوا
بأنهم في ادواتهم محال في الذات الشارحة

الموجبات وليس الا لوجودها في الحجب عن المادّة واما الجملة متحصلة في
الكلام اكثر من ان تحصى واما هذا الاخير فله عدم اطلاع المستمعين به
الاكتفى على تفطن الماهر واما عدم الاطلاع عن العلم فلا تمام المقصود
سبب قلة علم المادّة لا لانها على الامكان المتأخوذة في العلم المتعدد
بل لانها في الحجب عن المادّة لا لانها في الحجب عن المادّة لا لانها في الحجب
عن المادّة لا لانها في الحجب عن المادّة لا لانها في الحجب عن المادّة

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠

[illegible][illegible]

الامكان لا يكون له وجود في ذاته بل يكون له وجود في غيره
وان كان له وجود في ذاته لكان له وجود في غيره
والامكان لا يكون له وجود في ذاته بل يكون له وجود في غيره
وان كان له وجود في ذاته لكان له وجود في غيره

على وجه التفصيل ان الحكماء استدلوا على هذا المطلب بان الممكن قبل حدوثه
لا يلهي له من الامكان فان لم يتنج بالذات والواجب كذا لا يكون له وجود في ذاته
الامكان لا يكون له وجود في ذاته بل يكون له وجود في غيره
وان كان له وجود في ذاته لكان له وجود في غيره
والامكان لا يكون له وجود في ذاته بل يكون له وجود في غيره
وان كان له وجود في ذاته لكان له وجود في غيره

الامكان لا يكون له وجود في ذاته بل يكون له وجود في غيره
وان كان له وجود في ذاته لكان له وجود في غيره
والامكان لا يكون له وجود في ذاته بل يكون له وجود في غيره
وان كان له وجود في ذاته لكان له وجود في غيره

الامكان لا يكون له وجود في ذاته بل يكون له وجود في غيره
وان كان له وجود في ذاته لكان له وجود في غيره
والامكان لا يكون له وجود في ذاته بل يكون له وجود في غيره
وان كان له وجود في ذاته لكان له وجود في غيره

الامكان لا يكون له وجود في ذاته بل يكون له وجود في غيره
وان كان له وجود في ذاته لكان له وجود في غيره
والامكان لا يكون له وجود في ذاته بل يكون له وجود في غيره
وان كان له وجود في ذاته لكان له وجود في غيره

في سلسله على احوال الزمانية فلا بد لربطها به لتعكس صفات تجدد و
 فان القدر بالسياسة في عدم ارتباط احوال بحدوثها بالواجب وذلك
 لان القديم اذا كان علته تامه للحادث بدون ربط امور بتجدد و قد يلزم
 التبرج بلا مرجح فان وجود الحادث في زمان حدوثه دون الازل لا مرجح
 له فان المرنج اما ذات الممكن فهو نيا في معنى الامكان او العلة فهي كما هي
 موجودة في زمان حدوثه كذا كذا موجوده في الازل فتبرج وجه لهذا الزمان دون
 الازل تريج بلا مرجح واذا لزم ربط الحادث بالواجب تنكس حالات تجدد
 فتلك الحالات المتحدرة اما في الواجب تنكس وهو باطل فانه تنكس بر
 عن التجدد واللازم المادة والتركيب اذ في ذات الحادث او حاله او محله
 سبل الى الاولين لا تقدم الحادث وحاله فلا بد من التجدد في المحل وهو تجدد
 الاستعدادات الخاصة لمقتضية لتعكس الى الحادث وهو المطلوب وت
 تعلم ان هذا الاليل يوحين الاول ان الامور الروابط للحادث بالبار
 تعالي يجوز ان يكون متعديا منفصلا كما يشاهد في الاشجار والحيوانات
 والثالث ان الواجب تعكس يجوز ان يكون علته تامه لقديم وكذا التعالي
 وهو من جهة كون علته تامه لقديم مادي كالفلك مثلا وهو مذنب الحكم
 فيكون هذا القديم المادي عاجزا لتجدد الحالات كالحركات الفلكية والاصناف
 المتعددة علته للحادث وبالحكمة لا يلزم ان يكون الربط هي الاستعدادات

في سلسله على احوال الزمانية فلا بد لربطها به لتعكس صفات تجدد و
 فان القدر بالسياسة في عدم ارتباط احوال بحدوثها بالواجب وذلك
 لان القديم اذا كان علته تامه للحادث بدون ربط امور بتجدد و قد يلزم
 التبرج بلا مرجح فان وجود الحادث في زمان حدوثه دون الازل لا مرجح
 له فان المرنج اما ذات الممكن فهو نيا في معنى الامكان او العلة فهي كما هي
 موجودة في زمان حدوثه كذا كذا موجوده في الازل فتبرج وجه لهذا الزمان دون
 الازل تريج بلا مرجح واذا لزم ربط الحادث بالواجب تنكس حالات تجدد
 فتلك الحالات المتحدرة اما في الواجب تنكس وهو باطل فانه تنكس بر
 عن التجدد واللازم المادة والتركيب اذ في ذات الحادث او حاله او محله
 سبل الى الاولين لا تقدم الحادث وحاله فلا بد من التجدد في المحل وهو تجدد
 الاستعدادات الخاصة لمقتضية لتعكس الى الحادث وهو المطلوب وت
 تعلم ان هذا الاليل يوحين الاول ان الامور الروابط للحادث بالبار
 تعالي يجوز ان يكون متعديا منفصلا كما يشاهد في الاشجار والحيوانات
 والثالث ان الواجب تعكس يجوز ان يكون علته تامه لقديم وكذا التعالي
 وهو من جهة كون علته تامه لقديم مادي كالفلك مثلا وهو مذنب الحكم
 فيكون هذا القديم المادي عاجزا لتجدد الحالات كالحركات الفلكية والاصناف
 المتعددة علته للحادث وبالحكمة لا يلزم ان يكون الربط هي الاستعدادات

في سلسله على احوال الزمانية فلا بد لربطها به لتعكس صفات تجدد و
 فان القدر بالسياسة في عدم ارتباط احوال بحدوثها بالواجب وذلك
 لان القديم اذا كان علته تامه للحادث بدون ربط امور بتجدد و قد يلزم
 التبرج بلا مرجح فان وجود الحادث في زمان حدوثه دون الازل لا مرجح
 له فان المرنج اما ذات الممكن فهو نيا في معنى الامكان او العلة فهي كما هي
 موجودة في زمان حدوثه كذا كذا موجوده في الازل فتبرج وجه لهذا الزمان دون
 الازل تريج بلا مرجح واذا لزم ربط الحادث بالواجب تنكس حالات تجدد
 فتلك الحالات المتحدرة اما في الواجب تنكس وهو باطل فانه تنكس بر
 عن التجدد واللازم المادة والتركيب اذ في ذات الحادث او حاله او محله
 سبل الى الاولين لا تقدم الحادث وحاله فلا بد من التجدد في المحل وهو تجدد
 الاستعدادات الخاصة لمقتضية لتعكس الى الحادث وهو المطلوب وت
 تعلم ان هذا الاليل يوحين الاول ان الامور الروابط للحادث بالبار
 تعالي يجوز ان يكون متعديا منفصلا كما يشاهد في الاشجار والحيوانات
 والثالث ان الواجب تعكس يجوز ان يكون علته تامه لقديم وكذا التعالي
 وهو من جهة كون علته تامه لقديم مادي كالفلك مثلا وهو مذنب الحكم
 فيكون هذا القديم المادي عاجزا لتجدد الحالات كالحركات الفلكية والاصناف
 المتعددة علته للحادث وبالحكمة لا يلزم ان يكون الربط هي الاستعدادات

انما هذه لك الحادثة حتى يحتاج الى المادة له فيثبت وجوده بحسب حادث زاني
 وجسده لا يلزم وجود المادة له حادث وللعديم كما مر واما ما ذكره لمصنف في النجاة
 من حديث النفس بانها لا تدعى فلها نفس فهو حق على طوعهم لكن ايجس من
 لها خبر وجه عنها النفس في بعض المرات فيفعل منهم وخاصة فلا يقع ايجس
 في جواب ما هو في اسوال عن النفس فلا يكون نوعا اصافيا انفسه ان الاسد لا
 على اثبات العموم من وجه بان النقطة في حقيقته وارجس لها ولا جز لها
 غير تمام او يجوز ان يكون لها خبر على صيني بانها ماودة خارجية وان لم يكن
 لها اجزاء مقدارية او من اجزاء ان يكون للشئ حصة عنى و خارجي غير مقدار
 ولكن اورنا الاستدلال على هذا المطلب وجه حصة من تحقق النوع
 اعني في الطبائع البهوتية وجسدية ووجه الاضافي حصة مدبيل
 مقصده من كل وجه وحق ما ذكر من ان النسبة بين النوع اعني
 والاصافي عموم من وجه وهذا هو النوع كما الجس من اما مقصدا على ما لا يكون
 فوجه نوع ولا حصة نوع كالعقل او مرتب ووجه خلاف ذلك
 وجس الكل الشاغل لان الارجس فوجه واجم الكل العالي لذلك
 المعبر في مفهومه كمنقول على كثير من تحت عين يتحقق فيكون عموم
 كل حقيقة نوعية والنوع اعني النوع السائل نوعه لا نوع

فاما ان
 من غير ان
 انما هذه لك الحادثة حتى يحتاج الى المادة له فيثبت وجوده بحسب حادث زاني
 وجسده لا يلزم وجود المادة له حادث وللعديم كما مر واما ما ذكره لمصنف في النجاة
 من حديث النفس بانها لا تدعى فلها نفس فهو حق على طوعهم لكن ايجس من
 لها خبر وجه عنها النفس في بعض المرات فيفعل منهم وخاصة فلا يقع ايجس
 في جواب ما هو في اسوال عن النفس فلا يكون نوعا اصافيا انفسه ان الاسد لا
 على اثبات العموم من وجه بان النقطة في حقيقته وارجس لها ولا جز لها
 غير تمام او يجوز ان يكون لها خبر على صيني بانها ماودة خارجية وان لم يكن
 لها اجزاء مقدارية او من اجزاء ان يكون للشئ حصة عنى و خارجي غير مقدار
 ولكن اورنا الاستدلال على هذا المطلب وجه حصة من تحقق النوع
 اعني في الطبائع البهوتية وجسدية ووجه الاضافي حصة مدبيل
 مقصده من كل وجه وحق ما ذكر من ان النسبة بين النوع اعني
 والاصافي عموم من وجه وهذا هو النوع كما الجس من اما مقصدا على ما لا يكون
 فوجه نوع ولا حصة نوع كالعقل او مرتب ووجه خلاف ذلك
 وجس الكل الشاغل لان الارجس فوجه واجم الكل العالي لذلك
 المعبر في مفهومه كمنقول على كثير من تحت عين يتحقق فيكون عموم
 كل حقيقة نوعية والنوع اعني النوع السائل نوعه لا نوع

انما هذه لك الحادثة حتى يحتاج الى المادة له فيثبت وجوده بحسب حادث زاني
 وجسده لا يلزم وجود المادة له حادث وللعديم كما مر واما ما ذكره لمصنف في النجاة
 من حديث النفس بانها لا تدعى فلها نفس فهو حق على طوعهم لكن ايجس من
 لها خبر وجه عنها النفس في بعض المرات فيفعل منهم وخاصة فلا يقع ايجس
 في جواب ما هو في اسوال عن النفس فلا يكون نوعا اصافيا انفسه ان الاسد لا
 على اثبات العموم من وجه بان النقطة في حقيقته وارجس لها ولا جز لها
 غير تمام او يجوز ان يكون لها خبر على صيني بانها ماودة خارجية وان لم يكن
 لها اجزاء مقدارية او من اجزاء ان يكون للشئ حصة عنى و خارجي غير مقدار
 ولكن اورنا الاستدلال على هذا المطلب وجه حصة من تحقق النوع
 اعني في الطبائع البهوتية وجسدية ووجه الاضافي حصة مدبيل
 مقصده من كل وجه وحق ما ذكر من ان النسبة بين النوع اعني
 والاصافي عموم من وجه وهذا هو النوع كما الجس من اما مقصدا على ما لا يكون
 فوجه نوع ولا حصة نوع كالعقل او مرتب ووجه خلاف ذلك
 وجس الكل الشاغل لان الارجس فوجه واجم الكل العالي لذلك
 المعبر في مفهومه كمنقول على كثير من تحت عين يتحقق فيكون عموم
 كل حقيقة نوعية والنوع اعني النوع السائل نوعه لا نوع

قوله لا يلزم عدم تقدم الجزئ على الكل
 تقدم الجزئ على الكل لان تقدم الجزئ على الكل لا يلزم عدم تقدم الجزئ على الكل
 تقدم الجزئ على الكل لان تقدم الجزئ على الكل لا يلزم عدم تقدم الجزئ على الكل
 تقدم الجزئ على الكل لان تقدم الجزئ على الكل لا يلزم عدم تقدم الجزئ على الكل

قوله لا يلزم عدم تقدم الجزئ على الكل
 تقدم الجزئ على الكل لان تقدم الجزئ على الكل لا يلزم عدم تقدم الجزئ على الكل
 تقدم الجزئ على الكل لان تقدم الجزئ على الكل لا يلزم عدم تقدم الجزئ على الكل
 تقدم الجزئ على الكل لان تقدم الجزئ على الكل لا يلزم عدم تقدم الجزئ على الكل

قوله لا يلزم عدم تقدم الجزئ على الكل
 تقدم الجزئ على الكل لان تقدم الجزئ على الكل لا يلزم عدم تقدم الجزئ على الكل
 تقدم الجزئ على الكل لان تقدم الجزئ على الكل لا يلزم عدم تقدم الجزئ على الكل
 تقدم الجزئ على الكل لان تقدم الجزئ على الكل لا يلزم عدم تقدم الجزئ على الكل

يلزم الخلف المذكور وعلى الباقيين يلزم عدم تقدم الجزئ على الكل
 التقدم ضروري ضرورة احتياج الكل الى الاجزاء ولا يحتاج بان تقدم
 الاجزاء الخارجية الحقيقية ضروري ويجوز ان يكون تلك الاجزاء اجزاء ذهنية
 تخيلية فقط ولا يجوز تقدمها على الكل لانه لا كلام استدلال
 التحقيق في الاستدلال المنهية استلزامية للاجزاء الخارجية كما سيأتي ذكره
 والاجزاء المذكورة في الجواب اجزاء على سبيل امساحة وليس الكلام
 فيها بل الحق في الجواب على ما قول ان الواجب تقدم وجود الجزئ على وجود
 الكل ونفس الجزئ على نفس الكل لا يحتاج بان تقدم وجود الجزئ على نفس الكل
 ذلك لان هذا التقدم انما يلزم لاحتياج الكل الى الجزئ وانما احتياج نفس
 الكل الى نفس الاجزاء دون وجودها ووجود الكل يحتاج الى وجود الاجزاء
 ويحتاج الى نفس الاجزاء ايضا ضرورة احتياج وجود الاجزاء الى نفس
 نفسها فان العارض يحتاج الى ذات المعروض مطلقا ولا يحتاج نفس الكل
 الى وجود الاجزاء فان يتصور نفس الكل بالاجزاء انما يكون بالنظر الى ارتباطها
 ويطبق النظرية عن وجود الاجزاء ووجود الكل اذ تهتم به القول في الجواب
 استدلالا اذ اراد بقوله ان اجزاء الوجود الكل ما ان تصف بالوجود وقبله
 او بعده او معا ما ان يريد بـ نفس الكل وبعده او معهما الشق الثاني او
 الثالث ولا يلزم تقدم وجود الجزئ على نفس الكل لكن الجواب بالحققة بتعين الشق

قوله لا يلزم عدم تقدم الجزئ على الكل
 تقدم الجزئ على الكل لان تقدم الجزئ على الكل لا يلزم عدم تقدم الجزئ على الكل
 تقدم الجزئ على الكل لان تقدم الجزئ على الكل لا يلزم عدم تقدم الجزئ على الكل
 تقدم الجزئ على الكل لان تقدم الجزئ على الكل لا يلزم عدم تقدم الجزئ على الكل

[illegible]

بما لا يشترط فيه من الكمال والجلالة لا يستلزم حمل الكل على شيء
بمحل خاص حمل كجسمه كماله كل نعم مطلق كل ضروري في الاجزاء والذات
والنظر الثاني ما لم يعرض لبعض المحققين وتبعه بعض الشارحين فقلنا هو
فاسد فان الثابت بالذليل والضرورة ذاتية الوجود والمصدرى كخصه
لا ذاتية لا في المخصوص له وحده الوجود ولو حمل عليه الوجود
المصدرى لكان معروضا ولم تثبت ذاتية للمعروضات فان قلت كل
في الوجود والمصدرى فلو كان له جسمه ذهني فيكون محمولا عليه بالمواطات
فان الكل يحمله على جسمه الذهني بالمواطات وقد تقرر ان حمل
المعنى المصدرى مواطاة انما يصح على ما كان ذاتيا له قلت لا نسلم لزوم
حمل الكل على الجزر الذهني بالمواطاة بل يجوز ان يكون خصوصية المعنى المصدر
آية عنه نعم مطلق كل ضروري للاتحاد فانهم فانه دقيق وان قرير الشق
الاول من الاستدلال بالنظر الى التضاف المحكي عنه ويقال ان جسمه
الوجود وان كان موجودا لكان الوجود محارضا له ولو في مرتبة التضاف
وعروض الشيء الشئ انما يصح بعروض كل جزء منه فيستلزم عروض الشيء
المستحيل فان نفس الشيء من حيث هو يكون عارضا له من تلك الهيئة فيكون العرض
بدون تغاير العارض المعروض مطلقا وهو مستحيل عندكم قلت او لا بانظر
بخصوصية من الوجود والمطلق العارضة له فان المطلق جزء من الخصية العارضة

[illegible]

[illegible]

من الكتب المنسوبة لثنا عشرية عن اعتبارات شتى حاصل في الذهن إلى أن
موجودات تحقق حاصل في الخارج أو الذهن فيكون كاشفا عن حالة محققة خارجية
أو ذهنية أو مستعمل كذلك فالعقيدة كاشفة عن وضع خاص للجسم كالسما
مثلا والقيام بالذهن عن حالة ذهنية وبغير ذلك والوجود المطلق حاصل
في الذهن فأنه انبسط إلى ذاته متغايرا لا لفاترة ومظهر في أخذ عن
الموجودات المحققة في الخارج أو الذهن فيكون كاشفا عن حالة خارجية
في الموجودات الخارجية مثلا فان سألنا بالحالة الخارجية اعم من أن
يكون الحالة في الخارج كما في المثال الأول لمضروب أو بحسب الخارج كما في
الموجودات الخارجية المنتزعة من الموجودات كذلك وهكذا الحال في
استدراج الوجود الخاص عن غيره والوجود المطلق فان الوجود المطلق أو
أخذ من الموجودات الخارجية وتحقق بحسب الخارج فيكون الحقيقة المحققة
الحاصلة من انتسابه إليها عارضة لها بمعنى أنها منتزعة كاشفة
عن تحقيقها وكذا الحقيقة الخاصة بالحاصلة من انتساب الوجود المطلق إلى
ذلك الجسم، تعرض بذلك الجسم، على تقدير عرض الوجود المطلق كسببه
وغيره بمعنى أنها منتزعة منه كاشفة عن حقيقة بحسب الخارج في ضمن الكل
ولا استحالة فيه أصلا فافهم المطلوب لأجل أنه من الدليلين المذكورين
تركنا ذكرنا لافهم المطلوب ثم لتحقيق أن الكلام أن كان في الوجود

من الكتب المستنفة لنا انه عبارة عن انتساب شيء في الذهن الى امر
موجود متحقق حاصل في الخارج او الذهن فيكون كاشفا عن حالة متحققة خارجية
او ذهنية او مستعمل كذا لك فالفوقية كاشفة عن وضع خاص للشيء كالمسا
مثلا والقياس بالذهن عن حالة ذهنية وعينية وذلك والوجود المطلق حاصل
في الذهن فانه انبسط الى ذاته بتأثير الالفاتية وتطير في اخذ عن
الموجودات المحققة في الخارج او الذهن فيكون كاشفا عن حالة خارجية
في الموجودات الخارجية مثلا فان امرنا بالحالة الخارجية اعم من ان
يكون الحالة في الخارج كما في المثال الاول لمصر وب او بحسب الخارج كما في
الموجودات الخارجية المتشعبة من الموجودات كذلك وبكذا الحال في
استدلال الوجود الخاص عن جبره والوجود المطلق فان الوجود المطلق او
أخذ من الموجودات الخارجية وتتحقق بحسب الخارج فيكون الحقيقة
الحاصلة من انتساب اليها عارضة لها بمعنى انها عارضة كاشفة
عن تحقيقها وكذا الحقيقة الخاصة الحاصلة من انتساب الوجود المطلق الى
ذلك الجبر وتعرض بذلك الجبر على تقدير عرض الوجود المطلق كسبانية
وغيره لمعنى انها متشعبة منه كاشفة عن حقيقة بحسب الخارج في ضمن الكل
ولا استحالة فيه اصلا فانهم المطلوب لا لشيء آخر من الدليلين المذكورين
تركنا ذكرها خوفا للاطراب ثم التحقيق ان الكلام ان كان في الوجود

[illegible][illegible]

لہذا لو کہ ان کے لئے مومن بننا عمومی ہوتا تو وہ یہ کیوں نہ بن سکتے؟

فصل في بيان قرب القرب كالعلمية المفيدة لوجود الجنس
فصلان قريبان ان القرب كالعلمية المفيدة لوجود الجنس
انه لا يحتاج لجنس في وجوده بقدر وجوده كقرب
كالعلمية التامة التي لا يتصور تعدد ما على سبيل الاجتماع فيظهر المطلوب
بأنه لا يخلو ولا يقوم الا بحد واحد لا يقوم الا بحد واحد
والا فلو كان الا بحد واحد لا يقوم الا بحد واحد
فصل في بيان القرب كالعلمية المفيدة لوجود الجنس
فصلان قريبان ان القرب كالعلمية المفيدة لوجود الجنس
انه لا يحتاج لجنس في وجوده بقدر وجوده كقرب
كالعلمية التامة التي لا يتصور تعدد ما على سبيل الاجتماع فيظهر المطلوب
بأنه لا يخلو ولا يقوم الا بحد واحد لا يقوم الا بحد واحد
والا فلو كان الا بحد واحد لا يقوم الا بحد واحد

فان قيل لا بد ان يكون الجوهر في ذاته واجب الوجود لا يحتاج الى غيره
 فان قيل لا بد ان يكون الجوهر في ذاته واجب الوجود لا يحتاج الى غيره
 فان قيل لا بد ان يكون الجوهر في ذاته واجب الوجود لا يحتاج الى غيره

فان قيل لا بد ان يكون الجوهر في ذاته واجب الوجود لا يحتاج الى غيره
 فان قيل لا بد ان يكون الجوهر في ذاته واجب الوجود لا يحتاج الى غيره
 فان قيل لا بد ان يكون الجوهر في ذاته واجب الوجود لا يحتاج الى غيره

الفصل المقتسم للجنس القريب كالعلم المفيدة لوجوده باعتبار جميع مراتبه
 سواء كانت مرتبة وجود الطبيعة او وجود نفس او الشخصية الخاصة بكذا حقيقة
 بعض المحققين من المتأخرين فاذا كان ال كذا كذا لم يكن كذا كذا
 عندهم مع شذوذا لا يوجد في الموضوع والموضوع خارج المحل المستعني
 وجوده وطبيعته نفسية المطلقة عن طبيعته الحال وان احتاج في وجوده
 الشخصي الى طبيعة الحال كما حقه بعض المحققين من المتأخرين واذا قد تقر
 ان الفصول للجواهر مرتبة لوجودها بطابع المحل ونسبها المطلقة
 فلا يكون وجود وطبيعته المحل الذي هيها هو كذا باعتبار بعض الملاحظات
 التفصيلية للعقل ضياء عن وجود ذلك الفصل بحسب تلك الملاحظة فثبت
 كونه جوهرا وهو المطلوب حيث لا يرد التقصير لنفصول الاعراض بحسب
 الدليل فيهما فان الباطنة المذكورة انما هي في فصول الجواهر ووجه
 برهن عليها في محبت الهيولى والصورة وكيفية تلك المحسوسات وما
 فصول الاعراض فلم يبرهن عليها بعد وكذا لا يرد التقصير بان فصول الجواهر
 يتجزأ ان يكون علمه للوجود والشخصي للجنس لا للوجود وطبيعته فلا يكون جوهرا فان
 الاعراض قد تكون مشتملة لها ما قال المحقق الطوسي رح في شرح
 الاشارات بان الاشكال والاول وان والاول ضاع فاعل لوجوده
 اى تشخصه مع انها اعراض له وقال بعض المحققين ان الزمان شخص لوجود

فان قيل لا بد ان يكون الجوهر في ذاته واجب الوجود لا يحتاج الى غيره
 فان قيل لا بد ان يكون الجوهر في ذاته واجب الوجود لا يحتاج الى غيره
 فان قيل لا بد ان يكون الجوهر في ذاته واجب الوجود لا يحتاج الى غيره

فان قيل لا بد ان يكون الجوهر في ذاته واجب الوجود لا يحتاج الى غيره
 فان قيل لا بد ان يكون الجوهر في ذاته واجب الوجود لا يحتاج الى غيره
 فان قيل لا بد ان يكون الجوهر في ذاته واجب الوجود لا يحتاج الى غيره

[illegible]

فان قيل ان المركبات العنصرية لا تتفرع على بعضها الا على النوع...
 او يجوز ان يكون بعض من الاعراض فصلا ذاتيا ومميزا لبعضها...
 سيما في المركبات العنصرية كما بينها عليه انما واما ما لو ان...
 اجزئته لا يتحصل من جوهر واحد من كاهن من الشوائب فذلك قول...
 عليه ان غاية ما له الى بيان ان من اجزاء العنصر ما في العنصر من اجزاء...
 والعنصرين من متفرعة واحدة فذلك كلام افاضلي معاطي فان الكلام...
 اجمالى الذي هو مناط النوع الطبعي المعبر في النوع الحقيقي من المركبات...
 اشتد في العنصرين والجزء من اجزئته على وجه التحقيق والتفصيل...
 ان الوحدة تحتية لمعبر في النوع الحقيقي على نحو من الامل...
 الذات وحده الوجود وهي انما تأتي في اقسام حقيقية...
 لا شائبة للمركب الحقيقي كالمعقول والنفوس والثاني...
 وحده المحلول وهي انما تأتي في المركبات الحقيقية كما جسم...
 الطبيعية من الافلاك والاعراض لا يتأتى منها غير هذه الوحدة من...
 الوجود والذات اما الثانية فظاهرة فان الذاتين المتعبرين بالذات...
 مما لا يحصل اتحادهما كذا لك الا بالاعطال وذلك باطل كما بينها...
 من ان الكلام في الذات المتألفة بالفعل من الاجزاء الحقيقية المعجزة...
 وقد مر خواجه وجودها في الانواع المركبة للجسم الطبيعي ومبدأ الموفق لما يقتضيه

لا يتفرع على المعنى الاول من التفرع عليه وكذا لا يتفرع عليه الفرع الخامس...
 او يجوز ان يكون بعض من الاعراض فصلا ذاتيا ومميزا لبعضها...
 سيما في المركبات العنصرية كما بينها عليه انما واما ما لو ان...
 اجزئته لا يتحصل من جوهر واحد من كاهن من الشوائب فذلك قول...
 عليه ان غاية ما له الى بيان ان من اجزاء العنصر ما في العنصر من اجزاء...
 والعنصرين من متفرعة واحدة فذلك كلام افاضلي معاطي فان الكلام...
 اجمالى الذي هو مناط النوع الطبعي المعبر في النوع الحقيقي من المركبات...
 اشتد في العنصرين والجزء من اجزئته على وجه التحقيق والتفصيل...
 ان الوحدة تحتية لمعبر في النوع الحقيقي على نحو من الامل...
 الذات وحده الوجود وهي انما تأتي في اقسام حقيقية...
 لا شائبة للمركب الحقيقي كالمعقول والنفوس والثاني...
 وحده المحلول وهي انما تأتي في المركبات الحقيقية كما جسم...
 الطبيعية من الافلاك والاعراض لا يتأتى منها غير هذه الوحدة من...
 الوجود والذات اما الثانية فظاهرة فان الذاتين المتعبرين بالذات...
 مما لا يحصل اتحادهما كذا لك الا بالاعطال وذلك باطل كما بينها...
 من ان الكلام في الذات المتألفة بالفعل من الاجزاء الحقيقية المعجزة...
 وقد مر خواجه وجودها في الانواع المركبة للجسم الطبيعي ومبدأ الموفق لما يقتضيه

من اجزاء العنصرين والجزء من اجزئته على وجه التحقيق والتفصيل...
 ان الوحدة تحتية لمعبر في النوع الحقيقي على نحو من الامل...
 الذات وحده الوجود وهي انما تأتي في اقسام حقيقية...
 لا شائبة للمركب الحقيقي كالمعقول والنفوس والثاني...
 وحده المحلول وهي انما تأتي في المركبات الحقيقية كما جسم...
 الطبيعية من الافلاك والاعراض لا يتأتى منها غير هذه الوحدة من...
 الوجود والذات اما الثانية فظاهرة فان الذاتين المتعبرين بالذات...
 مما لا يحصل اتحادهما كذا لك الا بالاعطال وذلك باطل كما بينها...
 من ان الكلام في الذات المتألفة بالفعل من الاجزاء الحقيقية المعجزة...
 وقد مر خواجه وجودها في الانواع المركبة للجسم الطبيعي ومبدأ الموفق لما يقتضيه

من اجزاء العنصرين والجزء من اجزئته على وجه التحقيق والتفصيل...
 ان الوحدة تحتية لمعبر في النوع الحقيقي على نحو من الامل...
 الذات وحده الوجود وهي انما تأتي في اقسام حقيقية...
 لا شائبة للمركب الحقيقي كالمعقول والنفوس والثاني...
 وحده المحلول وهي انما تأتي في المركبات الحقيقية كما جسم...
 الطبيعية من الافلاك والاعراض لا يتأتى منها غير هذه الوحدة من...
 الوجود والذات اما الثانية فظاهرة فان الذاتين المتعبرين بالذات...
 مما لا يحصل اتحادهما كذا لك الا بالاعطال وذلك باطل كما بينها...
 من ان الكلام في الذات المتألفة بالفعل من الاجزاء الحقيقية المعجزة...
 وقد مر خواجه وجودها في الانواع المركبة للجسم الطبيعي ومبدأ الموفق لما يقتضيه

[illegible]

[illegible]

١٩٢
 فصل في بيان حقيقة الوحدة الحقيقية بالوحدانية الحقيقية فانه لا يقال على المجموع المركب
 من الوحدات الحقيقية واحدة حقيقية واحدة حقيقية نسيم صدق في بعض الصفات قد يكون في
 مجموعها بقوله في مجموع الانسان والفرس حيوان فله فصلان فربما وكذا
 مجموع الجواهر جميع الكليات كم مجموع الكيفيات كيف حقيقة يظهر
 اجواب عما قاله بعض المحققين من ان هذا الارباع قطع عن مسئلة فان
 الكل على مجموع اشياء لا يبرهن كالتوحد الحقيقي نعم لم يبرهن صدق على كل
 اشياء من افراد و هو لا يستلزم مطلوب المصنف وذلك لان
 المصنف تعينه المصلحة المستلزمة لا بكونه لا بكونه تفصيل اعراض المصنف بحيث لا
 عن مصلحه كما نرى ان مجموع الكية المصلحة والمصلحة مثلا يصدق عليه
 ضرورة ان تمام المجموع بالذات بقى ام اجزائه كذلك وهو معنى ما
 يصدق على ذلك المجموع انه كم بالذات يصدق مقوله الحكم عليه يصدق الا
 على الانواع فيكون لهذا المجموع فصلان قريبان وهو خلاف ما قرر
 كما سبق وان فاست في اشكال الذي ذكره المصنف من ان مجموع الانسان
 والفرس حيوان باطل ومنفوع بذلك لعدم جناس في اشكال غير

لا يقال يلزم صدق العلة على المعلول المركب لانه مجموع الماديات والصورة
محال حاصله ابطال المقدسة المذكورة في الاشكال وهو ان الحكم كما يصدق على
من افرادو يصدق على كثيرين من افراده اي مجموعها بان ذلك يستلزم
صدق علة المعلول على شئ واحد فان علة كل يصدق على العلة المادية
والصورية فصدق على المجموع المركب منها وهو المعلول شئ انه محال في جواب
عنه من وجهين الاول على اقول ان هذا الحكم ليس من الكليات المذكورة
التي تصدق على مجموع افرادها والثاني على ما اجاب به المستفت بعد تسليم
الكليات المذكورة المقصودة منها فتكون لان الاستحالة مضمومة فانه معلول
واحد على كثرة حاصله المادى ان يصدق على المعلول على المجموع المركب من
لزم الاستحالة والجدية بانها من جهة واحدة من جهة
فانما هو الذي يصدق عليه من جهة واحدة من جهة

میں : اہم ترین اور گونا گویا بعد میں سے مجموعہ الاہم ترین

بزيادة التوضيح في الحكمة وجوابه ايضا من جهين الاول مثل ما ذكرت اننا
 من ان هذا الكلي شريك الباري لا يجوز ان يكون من الكليات المذكورة وثالثا
 كما قاله المصنف من كلية الكبرى لا يمكن كل مركب مصنوع فان المركبات
 الفرضية كالمجموع المركب من التقضيين يمكن بل المراد بها المجموعات الواقعية
 وحيد لا يتكرر الاوسط فاشأنا ان يقوله فان افتقار الاجتماع على تقدير
 الوجود العرضي لا يصحرا لا متيقن في نفس الامر فلا منافاة بينهما فان الاحكام
 الفرضية المتناقضة للاحكام النفس الامرية بحسب الظاهر قد توجد في موضوع واحد
 كما مر مثاله سابقا من ان شئ اذا فرض وجوده مع عدمه فاذا كان موجودا
 في نفس الامر يكون معدوما بحسب الفرض واذا كان معدوما فيها يكون موجودا
 بحسب الفرض ولا تناقض ولا استحالة فيه فان التناقض لا يستحيل لتبعية
 اتحاد الوجه ولا اتحاد ههنا الا ترى انه يستلزم المحال لذلك فلا يكون مستكنا
 فتدبر ما هي مستكنا بالذات في الواقع فان الممكن بالذات لا يستلزم المحال
 كذلك ان قد يباح مع الاستحالة بالغير كما يقال في عدم العقل الاول
 فانه ممكن بالنظر الى ذاته وان امتنع بالنظر الى غيره هو الواجب شك فان قلت
 الاستحالة بالغير يستحيل بالذات مع انه محذور الممكن بالذات فان العقل الاول
 بالنظر الى ذاته يجوز ان يكون معدوما فاذا اعدم بالنظر الى ذاته امتنع
 الاقتصاء التام له من الواجب شك قلت اولانا لا سلم ان وقوع الاستحالة بغير

فلا بد من التوضيح في الحكمة وجوابه ايضا من جهين الاول مثل ما ذكرت اننا
 من ان هذا الكلي شريك الباري لا يجوز ان يكون من الكليات المذكورة وثالثا
 كما قاله المصنف من كلية الكبرى لا يمكن كل مركب مصنوع فان المركبات
 الفرضية كالمجموع المركب من التقضيين يمكن بل المراد بها المجموعات الواقعية
 وحيد لا يتكرر الاوسط فاشأنا ان يقوله فان افتقار الاجتماع على تقدير
 الوجود العرضي لا يصحرا لا متيقن في نفس الامر فلا منافاة بينهما فان الاحكام
 الفرضية المتناقضة للاحكام النفس الامرية بحسب الظاهر قد توجد في موضوع واحد
 كما مر مثاله سابقا من ان شئ اذا فرض وجوده مع عدمه فاذا كان موجودا
 في نفس الامر يكون معدوما بحسب الفرض واذا كان معدوما فيها يكون موجودا
 بحسب الفرض ولا تناقض ولا استحالة فيه فان التناقض لا يستحيل لتبعية
 اتحاد الوجه ولا اتحاد ههنا الا ترى انه يستلزم المحال لذلك فلا يكون مستكنا
 فتدبر ما هي مستكنا بالذات في الواقع فان الممكن بالذات لا يستلزم المحال
 كذلك ان قد يباح مع الاستحالة بالغير كما يقال في عدم العقل الاول
 فانه ممكن بالنظر الى ذاته وان امتنع بالنظر الى غيره هو الواجب شك فان قلت
 الاستحالة بالغير يستحيل بالذات مع انه محذور الممكن بالذات فان العقل الاول
 بالنظر الى ذاته يجوز ان يكون معدوما فاذا اعدم بالنظر الى ذاته امتنع
 الاقتصاء التام له من الواجب شك قلت اولانا لا سلم ان وقوع الاستحالة بغير

[illegible]

[illegible][illegible]

۱۱- سوالا محمود مصنف و ام علامہ
 انجمن اعلیٰ شریعت احمد آباد
 احمد آباد انجمن اعلیٰ شریعت احمد آباد
 محمد مصنف و ام علامہ
 سوالا محمود مصنف و ام علامہ
 انجمن اعلیٰ شریعت احمد آباد
 احمد آباد انجمن اعلیٰ شریعت احمد آباد
 محمد مصنف و ام علامہ
 سوالا محمود مصنف و ام علامہ
 انجمن اعلیٰ شریعت احمد آباد
 احمد آباد انجمن اعلیٰ شریعت احمد آباد
 محمد مصنف و ام علامہ

[illegible]

فيكون المذهب المتكلمين انقول تحقيق الحق ليقضي خلاف ما ذكره لمصنف و ذلك لانهم
 الاول على ما قول ان الوجود سيطر على معنيين الاول المعنى لمصدر رسي ولا
 شك انه معنى انتزاعي تابع لاعتبار باره لمعتبر وانتزاع المنتزع عن الموجود
 الخارجى اذ الذي ينبغي فيلزم وجود الموصوفات وتحقيقه الواقعي قبل انتزاعه في
 الكلام فيه والثاني المعنى الحقيقي فهو اما ان يكون عين حقيقة الواجب و
 او خارجا عنه فمترنما منه او منضم اليه وعلى الاول يلزم خلاف ما ذكره
 لمصنف من ابطال المتكلمين والثاني باطل باتفاق المنتهين بالبرهان
 الذي ذكرته سابقا في شرح الخطبة والثالث ايضا باطل فان المعنى الانتزاعي
 بنفس مفهومه لا يمتنع لان يكون مناطا و منشا لموجودية الموجود و الخارج
 سيما اذا كان واجبا بالذات فمترنما كذلك وان ارجع الكلام الى الثاني
 يرجع الى المشتق التي ذكرنا ابطالها و هذا واضح على الذي لم يفتن
 الاحتمال الرابع وهو مشتق الانضمام ولا شك انه فرع وجود المنضم اليه و
 فيلزم وجود العلة او لا على خلاف ما ذكره لمصنف فان قيل يجوز ان يكون
 فرع ذات المنضم اليه دون وجوده واما ما ذكره في بيانه من ادعاء البطلان
 فيه فليعلم لا يعمد عليه المتأخر بل يرجع ويقول ان الكثرة رقة عقلية يشهد
 بفرعية المنضم عن المنضم اليه اما بحسب الوجود كما في السواد و انجسم اوجب

٢٠٢
 فيكون المذهب المتكلمين انقول تحقيق الحق ليقضي خلاف ما ذكره لمصنف و ذلك لانهم
 الاول على ما قول ان الوجود سيطر على معنيين الاول المعنى لمصدر رسي ولا
 شك انه معنى انتزاعي تابع لاعتبار باره لمعتبر وانتزاع المنتزع عن الموجود
 الخارجى اذ الذي ينبغي فيلزم وجود الموصوفات وتحقيقه الواقعي قبل انتزاعه في
 الكلام فيه والثاني المعنى الحقيقي فهو اما ان يكون عين حقيقة الواجب و
 او خارجا عنه فمترنما منه او منضم اليه وعلى الاول يلزم خلاف ما ذكره
 لمصنف من ابطال المتكلمين والثاني باطل باتفاق المنتهين بالبرهان
 الذي ذكرته سابقا في شرح الخطبة والثالث ايضا باطل فان المعنى الانتزاعي
 بنفس مفهومه لا يمتنع لان يكون مناطا و منشا لموجودية الموجود و الخارج
 سيما اذا كان واجبا بالذات فمترنما كذلك وان ارجع الكلام الى الثاني
 يرجع الى المشتق التي ذكرنا ابطالها و هذا واضح على الذي لم يفتن
 الاحتمال الرابع وهو مشتق الانضمام ولا شك انه فرع وجود المنضم اليه و
 فيلزم وجود العلة او لا على خلاف ما ذكره لمصنف فان قيل يجوز ان يكون
 فرع ذات المنضم اليه دون وجوده واما ما ذكره في بيانه من ادعاء البطلان
 فيه فليعلم لا يعمد عليه المتأخر بل يرجع ويقول ان الكثرة رقة عقلية يشهد
 بفرعية المنضم عن المنضم اليه اما بحسب الوجود كما في السواد و انجسم اوجب

فيكون المذهب المتكلمين انقول تحقيق الحق ليقضي خلاف ما ذكره لمصنف و ذلك لانهم
 الاول على ما قول ان الوجود سيطر على معنيين الاول المعنى لمصدر رسي ولا
 شك انه معنى انتزاعي تابع لاعتبار باره لمعتبر وانتزاع المنتزع عن الموجود
 الخارجى اذ الذي ينبغي فيلزم وجود الموصوفات وتحقيقه الواقعي قبل انتزاعه في
 الكلام فيه والثاني المعنى الحقيقي فهو اما ان يكون عين حقيقة الواجب و
 او خارجا عنه فمترنما منه او منضم اليه وعلى الاول يلزم خلاف ما ذكره
 لمصنف من ابطال المتكلمين والثاني باطل باتفاق المنتهين بالبرهان
 الذي ذكرته سابقا في شرح الخطبة والثالث ايضا باطل فان المعنى الانتزاعي
 بنفس مفهومه لا يمتنع لان يكون مناطا و منشا لموجودية الموجود و الخارج
 سيما اذا كان واجبا بالذات فمترنما كذلك وان ارجع الكلام الى الثاني
 يرجع الى المشتق التي ذكرنا ابطالها و هذا واضح على الذي لم يفتن
 الاحتمال الرابع وهو مشتق الانضمام ولا شك انه فرع وجود المنضم اليه و
 فيلزم وجود العلة او لا على خلاف ما ذكره لمصنف فان قيل يجوز ان يكون
 فرع ذات المنضم اليه دون وجوده واما ما ذكره في بيانه من ادعاء البطلان
 فيه فليعلم لا يعمد عليه المتأخر بل يرجع ويقول ان الكثرة رقة عقلية يشهد
 بفرعية المنضم عن المنضم اليه اما بحسب الوجود كما في السواد و انجسم اوجب

[illegible][illegible]

فصل في بيان ما لا يشترط في الوجود من جهة الوجود
بعضها دون بعض الأول باطل واللام كمن الالف ادراكه الاول ان كل ما
الوجود الخاص بالادق للتشخيص الخاص وهو انما يخص شبر دون جميع الاشياء
والثاني ايضا باطل فان نسبة الاحتصاص الى شبر دون فرد انما يتصل
بغيره هذا الفرد عن كمال الفرد والتميز المذكور انما يتصور بالتشخيص فمعنى
التشخيص ان لا يشترط ان الوجودية ثانيا و هذا في المساواة والبيئة
بين الوجود والخص وهذا البيان لغيره يحتاج الى تأمل دقيق ومشتد
لغير المحتاج الى ربه الكبير والكان كما قاله الحكماء ومن ان وجود الواجب ثم
لو كان قائما بذاته لم يكن محتاجا اليه والاحتياج يساق الامكان فلو كان
ذلك الوجود ممكنا ولا بد له من حكمة فعلته اما ذات الواجب تعالى او غيره
والثاني باطل لتعالیه عن مجموعية نفسه والأول ايضا باطل فان العلية انما تكون
بحسب الوجود فلا بد ان يكون لها جهة موجودة او لا ثم تصد الوجود ثانيا وحيدة
يلزم الدور والشك في انها كانت سابقا وحيدة بحسب ما ذكره لمص من الوجود
له ثم الضرورة لا العلية موجودة اولاد حاصليه ان المتشخص التام للوجود وهو الماهية
من دون ان يكون موجودة اولاد بل يكون حسب ذاتها مقتضية له ولو ارجع هذا
ال كلام الى ذكرنا اولاد بعين بعض المقدمات الى بعض يستلزم ما ذكره لمص فان عالم
التوجهات يتجزأ وايضا لا يلزم اما يلزم تصور من تصور المعلوم وقد
يقال ليس على الذي يلزم من تصورهما ان يلزم بالذات وهو انما هو
فصل في بيان ما لا يشترط في الوجود من جهة الوجود
بعضها دون بعض الأول باطل واللام كمن الالف ادراكه الاول ان كل ما
الوجود الخاص بالادق للتشخيص الخاص وهو انما يخص شبر دون جميع الاشياء
والثاني ايضا باطل فان نسبة الاحتصاص الى شبر دون فرد انما يتصل
بغيره هذا الفرد عن كمال الفرد والتميز المذكور انما يتصور بالتشخيص فمعنى
التشخيص ان لا يشترط ان الوجودية ثانيا و هذا في المساواة والبيئة
بين الوجود والخص وهذا البيان لغيره يحتاج الى تأمل دقيق ومشتد
لغير المحتاج الى ربه الكبير والكان كما قاله الحكماء ومن ان وجود الواجب ثم
لو كان قائما بذاته لم يكن محتاجا اليه والاحتياج يساق الامكان فلو كان
ذلك الوجود ممكنا ولا بد له من حكمة فعلته اما ذات الواجب تعالى او غيره
والثاني باطل لتعالیه عن مجموعية نفسه والأول ايضا باطل فان العلية انما تكون
بحسب الوجود فلا بد ان يكون لها جهة موجودة او لا ثم تصد الوجود ثانيا وحيدة
يلزم الدور والشك في انها كانت سابقا وحيدة بحسب ما ذكره لمص من الوجود
له ثم الضرورة لا العلية موجودة اولاد حاصليه ان المتشخص التام للوجود وهو الماهية
من دون ان يكون موجودة اولاد بل يكون حسب ذاتها مقتضية له ولو ارجع هذا
ال كلام الى ذكرنا اولاد بعين بعض المقدمات الى بعض يستلزم ما ذكره لمص فان عالم
التوجهات يتجزأ وايضا لا يلزم اما يلزم تصور من تصور المعلوم وقد
يقال ليس على الذي يلزم من تصورهما ان يلزم بالذات وهو انما هو

وقد ناقش المحقق المذكور ان بانه انما يلزم لمعوم اذا عتبر في الاول ما عتبر
 في الثاني وهو كفاية تصورهما بجزء بالزوم او غير بين بخلافه اى بجلان
 البين باحد اثنين فالنسبة بالعكس وذلك لان نقض الاخص اعم و
 كل منهما موجد بالضرورة فلا يحتاج الى تنبيه فلا عن دليل وهذا يشاهد
 وهوان الزوم لا يضر ولا يهدم اصل الملازمة وقد فرضنا وقوعه فيسلسل
 الزومات ضرورة كونها غير واقعة الى حد وكونها متتابعة بالترتيب للزوم
 كما بين في موضعنا وعله ان الزوم من المعاني الاعتبارية لا انتزاعية
 التي ليس لها تحقق في الواقع كافي الدهن بعد اعتبارها فنقطع بالكتابة
 انقطاع الاعتبار فلا يلزم تسلسل اصيل فانه عبارة عن وجود اعموية
 متناهية موجودة بالنفس مرتبة والترتيب وان ثبت بالزوم بان يكون
 الزوم الذي اعتبر اولاً بين اللازم والملازم ملزم والملازم الثاني للزوم الثالث
 وبكذلك لكن لم يثبت وجود الزومات الغير المتناهية المتتالية في الوجود في
 الواقع لا في الخارج لا بنهاية ولا بغيره ولا في الخارج ولا في الدهن لعدم
 تقدير الدهن على انتزاع الامور الغير المتناهية المتتالية المتصلة في منشأها
 محقق وهو واحد لا يتكثر حسب كمثر الانتراميات فلا يوجب الاسكان في غير
 وذلك هو الحافظ لنفس هذه الانتزاعية فلا تكون اخر اعمية متناهية
 غير متناهية مرتبة او غير مرتبة فقولهم التسلسل فيها ليس محالاً صريحاً

وقد ناقش المحقق المذكور ان بانه انما يلزم لمعوم اذا عتبر في الاول ما عتبر
 في الثاني وهو كفاية تصورهما بجزء بالزوم او غير بين بخلافه اى بجلان
 البين باحد اثنين فالنسبة بالعكس وذلك لان نقض الاخص اعم و
 كل منهما موجد بالضرورة فلا يحتاج الى تنبيه فلا عن دليل وهذا يشاهد
 وهوان الزوم لا يضر ولا يهدم اصل الملازمة وقد فرضنا وقوعه فيسلسل
 الزومات ضرورة كونها غير واقعة الى حد وكونها متتابعة بالترتيب للزوم
 كما بين في موضعنا وعله ان الزوم من المعاني الاعتبارية لا انتزاعية
 التي ليس لها تحقق في الواقع كافي الدهن بعد اعتبارها فنقطع بالكتابة
 انقطاع الاعتبار فلا يلزم تسلسل اصيل فانه عبارة عن وجود اعموية
 متناهية موجودة بالنفس مرتبة والترتيب وان ثبت بالزوم بان يكون
 الزوم الذي اعتبر اولاً بين اللازم والملازم ملزم والملازم الثاني للزوم الثالث
 وبكذلك لكن لم يثبت وجود الزومات الغير المتناهية المتتالية في الوجود في
 الواقع لا في الخارج لا بنهاية ولا بغيره ولا في الخارج ولا في الدهن لعدم
 تقدير الدهن على انتزاع الامور الغير المتناهية المتتالية المتصلة في منشأها
 محقق وهو واحد لا يتكثر حسب كمثر الانتراميات فلا يوجب الاسكان في غير
 وذلك هو الحافظ لنفس هذه الانتزاعية فلا تكون اخر اعمية متناهية
 غير متناهية مرتبة او غير مرتبة فقولهم التسلسل فيها ليس محالاً صريحاً

[illegible][illegible]

[illegible]

[illegible]

بالنظر إلى ما انظر إليه فليس ثمة بل لا يجوز أن يكون الكليات
 مترعات صرفة من كليات الموجودات وفيه وجهان أحدهما فالكليات
 بالذات هي عرض عامة لها مترعات من وجودها كالتقسيم والتقسيم
 المترعات من الوجودات والوجودات وكما لا يمكن أن يكون مترعات من الوجودات
 المتبع الذي ثبت عندى بالبرهان التيقن في بيان مترعات
 والثاني ما يخص بعض المتأخرين من المحققين وهو أن الاتصال في الأجسام
 ثابت بإبطال الجبر الذي لا يجزى فالتصل أو اتصاله إلى قسمين
 مثلا بالقسمه الفعليه فالجبر وأن المتصلان اللذان انفكسا في الخارج
 اما ان يكونا عين الشخص او لا على الثاني ثبت المطلوب من وجوده والكل
 الطبعي في الخارج فانه على تقدير عدمه فيه انما هي شخصيات مخصصة بقبائنه
 فيه وعلى الاول لم يثبت منها الاتصال سابقا لاحتمال انه قد ثبت في
 الزمان السابق على الاتصال بل الاحتمال ايضا في بعض الصور كالاجسام
 المائيه او انفصلت من ما اتصل واحد ثم انفصلت بعد ذلك هذا بناء على ان
 بالذات لا يتصلان ولا يتصلان بقبائنه كذلك وانما مع انه مذموب تخصم
 برهن عليه في مقامه وهذا شخص بالنظر الدقيق فان جسم متصل لم يثبت
 إمكان انفكاكه في الخارج وقد بيناه مفصلا في بعض المحاشي وشرحه
 ايضا ان الاجزاء لم تعلقه قد انفصلت بالكل بانداء متصل الاول والاجزاء

فانما انظر الى ما انظر اليه فليس ثمة بل لا يجوز أن يكون الكليات
 مترعات صرفة من كليات الموجودات وفيه وجهان أحدهما فالكليات
 بالذات هي عرض عامة لها مترعات من وجودها كالتقسيم والتقسيم
 المترعات من الوجودات والوجودات وكما لا يمكن أن يكون مترعات من الوجودات
 المتبع الذي ثبت عندى بالبرهان التيقن في بيان مترعات
 والثاني ما يخص بعض المتأخرين من المحققين وهو أن الاتصال في الأجسام
 ثابت بإبطال الجبر الذي لا يجزى فالتصل أو اتصاله إلى قسمين
 مثلا بالقسمه الفعليه فالجبر وأن المتصلان اللذان انفكسا في الخارج
 اما ان يكونا عين الشخص او لا على الثاني ثبت المطلوب من وجوده والكل
 الطبعي في الخارج فانه على تقدير عدمه فيه انما هي شخصيات مخصصة بقبائنه
 فيه وعلى الاول لم يثبت منها الاتصال سابقا لاحتمال انه قد ثبت في
 الزمان السابق على الاتصال بل الاحتمال ايضا في بعض الصور كالاجسام
 المائيه او انفصلت من ما اتصل واحد ثم انفصلت بعد ذلك هذا بناء على ان
 بالذات لا يتصلان ولا يتصلان بقبائنه كذلك وانما مع انه مذموب تخصم
 برهن عليه في مقامه وهذا شخص بالنظر الدقيق فان جسم متصل لم يثبت
 إمكان انفكاكه في الخارج وقد بيناه مفصلا في بعض المحاشي وشرحه
 ايضا ان الاجزاء لم تعلقه قد انفصلت بالكل بانداء متصل الاول والاجزاء

[illegible]

وجودها في الخارج فان النسبة المتصورة اليها تختص في خمسة اما لعينية او كجسمية
ليها او بخروج عنها بخروج يخص في الانضمام والانتزاع والانفصال والتميز
احتمالات كلها باطله على تقدير وجود الكل لطبيعي في الخارج فيكون التقدير المذكور
ايضا باطلا وهو المطلوب اما بطلان الاول على ذلك التقدير فلان الشخص
الخاص لزيد مثلا اذا كان عينا لاما هيته الكلية كالانسان مثلا يكون مشتركا
بين زيد و... وحينئذ لا يكون الكل لطبيعي كليا ولا الشخص تشخصا كما لا يخفى على
من له ادنى دراية واما بطلان الثاني فانه فهو ظاهر من بطلان الاول
بالبيان الذي ذكره ضرورة اشتراك الجزء وكاشتراك الكل او
اقوى منه اذا كان اعم من الكل واما بطلان الثالث فهو لانضمام فلان
انضمام الشخص الى الماهية تشخصا آخر لها قبله ضرورة ان تشخص
انما يكون بتشخص المحل وضرورة ان انضمام شئ الى شئ انما يتصور بعد
وجود المنضم اليه والوجود مساو للشخص لا يقال ان الضرورة انما تحكم
بضرعية الحال عن ماهية المحل دون وجوده وشخصه والعلة تحتية الاول
حاصلة ههنا فان نسبة عينة الشخص والوجود حاصلة على هذا التقدير لانما هو
ما ذكرتم مخالف للبداهة العقلية المذكورة واما القول بانها لا بد من
بقول لا يابعد الماهية المتفطن لانما تحكم بالضرورة بانما تشخص
زيد مثلا الى ذاته فقط دون ذات غيره وبكره وخالد فاما ان

[illegible][illegible]

[illegible]

قوله

والا يلزم الدور ولا عيب به والا يلزم التسلسل والدور بمراتب ونظم ما قال
جدي ومرشدي مقدام المحققين نظام الملّة والدين قدس سره الغزير ان
المابيات على تقدير وجودها في الخارج وانضمام الشخص اليها كالمابية
المجردة التي قيم البرهان على البطلان لها فانما لا تتعقل حصولها في الخارج الا
بالتعقل لا استقلالها بان يكون في الخارج طبيعة عامة موجودة فيهم فيضم اليها شخص
زيد وغيره وكبر فان المابية المجردة وهذه المابية لتضم اليها الشخص
في البطلان اقول وجه بطلانها ما ذكرنا اننا انما لم يتحق التال فيه وجدت
الامر كما قال المرشد المحقق ثم انه قد يقال في صحيح الانضمام المذكور انه يجوز
ان يكون انضمام الفصل الى الشخص فيكون الشخص في مرتبة وجود
ذاته محصلة للمابية بحسب الوجود والتشخص بحسب خصوصية محتاجة الى
وجود المابية اقول فيه فساد من وجوه الاول ان في انضمام
الشخص في بعض الملاحظات التفصيلية للعقل وهي مرتبة الصورة والمادة
انما يكون الشخص للصورة محتاجا الى الشخص الخاص لمادة فلو كان
انضمام الشخص الخاص كالمابية كاتضمام الفصل اعني الصورة الى الشخص
اعني المادة يلزم ان يكون الشخص بنفسه تابعاً للشخص المابية فيلزم لفسدة
المذكورة من الدور والتسلسل والثاني ان الشخص بنفسه بسيط بمعنى انه
له مابية كلية فيضم اليها الشخص والا يلزم ان يكون الشخص شخص آخر وتيسل

قوله
والا يلزم الدور ولا عيب به والا يلزم التسلسل والدور بمراتب ونظم ما قال
جدي ومرشدي مقدام المحققين نظام الملّة والدين قدس سره الغزير ان
المابيات على تقدير وجودها في الخارج وانضمام الشخص اليها كالمابية
المجردة التي قيم البرهان على البطلان لها فانما لا تتعقل حصولها في الخارج الا
بالتعقل لا استقلالها بان يكون في الخارج طبيعة عامة موجودة فيهم فيضم اليها شخص
زيد وغيره وكبر فان المابية المجردة وهذه المابية لتضم اليها الشخص
في البطلان اقول وجه بطلانها ما ذكرنا اننا انما لم يتحق التال فيه وجدت
الامر كما قال المرشد المحقق ثم انه قد يقال في صحيح الانضمام المذكور انه يجوز
ان يكون انضمام الفصل الى الشخص فيكون الشخص في مرتبة وجود
ذاته محصلة للمابية بحسب الوجود والتشخص بحسب خصوصية محتاجة الى
وجود المابية اقول فيه فساد من وجوه الاول ان في انضمام
الشخص في بعض الملاحظات التفصيلية للعقل وهي مرتبة الصورة والمادة
انما يكون الشخص للصورة محتاجا الى الشخص الخاص لمادة فلو كان
انضمام الشخص الخاص كالمابية كاتضمام الفصل اعني الصورة الى الشخص
اعني المادة يلزم ان يكون الشخص بنفسه تابعاً للشخص المابية فيلزم لفسدة
المذكورة من الدور والتسلسل والثاني ان الشخص بنفسه بسيط بمعنى انه
له مابية كلية فيضم اليها الشخص والا يلزم ان يكون الشخص شخص آخر وتيسل

[illegible]

[illegible][illegible][illegible]

فصل في بيان حقيقة الذات الواجب تعالى فانتزع صور متبانية بالذات متحدة
فيها كاجوهرية وكمية وكمية والانسانية من ذات زيد مثلا اذا كانت
هوية بسيطة كالشخص فقط مالا استحالة فيه سيما اذ دل دليل على ثبوت
ثبوت زيد بسيط في الخارج كما ذكرته آنفا ولا شبهة في انتزاع هذه المفهومات
من ذات زيد فلهذا اذ دل على خلاف ما زعمه المصنف من متباعدة
صفات مختلفة من ذات واحدة بسيطة وانما وقع المصنف في هذه الخطأ
انظروا انه زعم من انتزاع هذه الصفات مختلفة من ذات زيد مثلا انما ادخل
فيها دخولا حقيقيا والقيام تلك الذات منها وهو باطل بالبيان الذي ذكرته
من ابطال وجود الكل الطبيعي في الخارج فلم يفرق المصنف بين
الماخوذ من الذات الدخول فيها والحال ان الاول اعم من الثاني فالأجزاء
تؤخذ من الكل كما تؤخذ الخشب والسائر من ذات السيرة وكذلك يؤخذ من
ذات الشيء ما لا يكون جسدا ومنها الصلابة التمييز والتحيز والاشارة
الحسية من ذات الجسم مع ان هذه المفهومات ليست داخلية فيها ولم يفرق
المصنف بين لوازم الذات بخارجتها منها المختصة بها المنتزعة عنها وبين لوازم
الحقيقة الداخلية منها غير متفارقة عن ذات الكل في ظرف من الظرف
فهذا الاشتباه أو وقع في الزعم الفاسد فليكن بالتفطير
الفائق والفكر اللائق هكذا اى بيان الوجود في الخارج في المخلوطة والمطلقة
فصل في بيان حقيقة الذات الواجب تعالى فانتزع صور متبانية بالذات متحدة
فيها كاجوهرية وكمية وكمية والانسانية من ذات زيد مثلا اذا كانت
هوية بسيطة كالشخص فقط مالا استحالة فيه سيما اذ دل دليل على ثبوت
ثبوت زيد بسيط في الخارج كما ذكرته آنفا ولا شبهة في انتزاع هذه المفهومات
من ذات زيد فلهذا اذ دل على خلاف ما زعمه المصنف من متباعدة
صفات مختلفة من ذات واحدة بسيطة وانما وقع المصنف في هذه الخطأ
انظروا انه زعم من انتزاع هذه الصفات مختلفة من ذات زيد مثلا انما ادخل
فيها دخولا حقيقيا والقيام تلك الذات منها وهو باطل بالبيان الذي ذكرته
من ابطال وجود الكل الطبيعي في الخارج فلم يفرق المصنف بين
الماخوذ من الذات الدخول فيها والحال ان الاول اعم من الثاني فالأجزاء
تؤخذ من الكل كما تؤخذ الخشب والسائر من ذات السيرة وكذلك يؤخذ من
ذات الشيء ما لا يكون جسدا ومنها الصلابة التمييز والتحيز والاشارة
الحسية من ذات الجسم مع ان هذه المفهومات ليست داخلية فيها ولم يفرق
المصنف بين لوازم الذات بخارجتها منها المختصة بها المنتزعة عنها وبين لوازم
الحقيقة الداخلية منها غير متفارقة عن ذات الكل في ظرف من الظرف
فهذا الاشتباه أو وقع في الزعم الفاسد فليكن بالتفطير
الفائق والفكر اللائق هكذا اى بيان الوجود في الخارج في المخلوطة والمطلقة

فصل في بيان حقيقة الذات الواجب تعالى فانتزع صور متبانية بالذات متحدة
فيها كاجوهرية وكمية وكمية والانسانية من ذات زيد مثلا اذا كانت
هوية بسيطة كالشخص فقط مالا استحالة فيه سيما اذ دل دليل على ثبوت
ثبوت زيد بسيط في الخارج كما ذكرته آنفا ولا شبهة في انتزاع هذه المفهومات
من ذات زيد فلهذا اذ دل على خلاف ما زعمه المصنف من متباعدة
صفات مختلفة من ذات واحدة بسيطة وانما وقع المصنف في هذه الخطأ
انظروا انه زعم من انتزاع هذه الصفات مختلفة من ذات زيد مثلا انما ادخل
فيها دخولا حقيقيا والقيام تلك الذات منها وهو باطل بالبيان الذي ذكرته
من ابطال وجود الكل الطبيعي في الخارج فلم يفرق المصنف بين
الماخوذ من الذات الدخول فيها والحال ان الاول اعم من الثاني فالأجزاء
تؤخذ من الكل كما تؤخذ الخشب والسائر من ذات السيرة وكذلك يؤخذ من
ذات الشيء ما لا يكون جسدا ومنها الصلابة التمييز والتحيز والاشارة
الحسية من ذات الجسم مع ان هذه المفهومات ليست داخلية فيها ولم يفرق
المصنف بين لوازم الذات بخارجتها منها المختصة بها المنتزعة عنها وبين لوازم
الحقيقة الداخلية منها غير متفارقة عن ذات الكل في ظرف من الظرف
فهذا الاشتباه أو وقع في الزعم الفاسد فليكن بالتفطير
الفائق والفكر اللائق هكذا اى بيان الوجود في الخارج في المخلوطة والمطلقة

فاما الجبره فانه يذهب اجمالا الى وجودها في الخارج و دليله ان الماهية اذا
وجدت في الخارج فلا يكون اقل من ان يعرضها الوجود والخارجي اللوازم
المنسبة اليها فلم تكن مجرودة الا فلاطون وبهم المثل الا فلاطونية وهذا
ما تشنع عليه و الحق عندي ان التشنيع المذكور ساقط عنه فان اقل عن عالم
المثال قد تغيرت تفسيرات اخرى اما انتساب القول بانها قائل
بوجود الماهية المجردة بمعنى عدم الانتساب ان يعوا رضى فلم يثبت نعم ذلك
لو ثبت لكان انتساب التشنيع اليه شنيع و هو مع علو شأنه برى عن
ذلك القول اما الانتساب بقوله اقل فثبت للتشنيع لما ذكرنا من ان
التفسير الاخرى قد تفسر في باب الطبيعة باري الاجسام وطلسمات
اخترى باري الاجسام وهي الحقول المفارقة للمدبرة لها ولم يدل برهان
على اطلاقها في باب العلم بالصورتا فامة بانفسها وهذا ما لم يسطر البرهان في باب قسم
العوالم بالعالم المتوسط بين عالم الغيب عنى المجردات وعالم الشهادة عنى الاجسام
المادية فريضا لصورته المثالية امساكته لمفارقة عن المادة مقدارية غير قابلة للفك
من حيث انها مفارقة عن المادة المتحققة بعالم المجردات و من حيث انها مقدارية متحققة
بعالم الماديات فكانها يترجخ بين العالمين هذا ايضا مما لم يسطر برهان قوي ان
دون الشاؤن في البطالة دلائل وهي اربع من بيت العنكبوت وبكلمة لا تشنيع
على فلاطون تشنيع وذلك لعدم الاطلاع على عهده هل توجد في الذهن قائل

فاما الجبره فانه يذهب اجمالا الى وجودها في الخارج و دليله ان الماهية اذا
وجدت في الخارج فلا يكون اقل من ان يعرضها الوجود والخارجي اللوازم
المنسبة اليها فلم تكن مجرودة الا فلاطون وبهم المثل الا فلاطونية وهذا
ما تشنع عليه و الحق عندي ان التشنيع المذكور ساقط عنه فان اقل عن عالم
المثال قد تغيرت تفسيرات اخرى اما انتساب القول بانها قائل
بوجود الماهية المجردة بمعنى عدم الانتساب ان يعوا رضى فلم يثبت نعم ذلك
لو ثبت لكان انتساب التشنيع اليه شنيع و هو مع علو شأنه برى عن
ذلك القول اما الانتساب بقوله اقل فثبت للتشنيع لما ذكرنا من ان
التفسير الاخرى قد تفسر في باب الطبيعة باري الاجسام وطلسمات
اخترى باري الاجسام وهي الحقول المفارقة للمدبرة لها ولم يدل برهان
على اطلاقها في باب العلم بالصورتا فامة بانفسها وهذا ما لم يسطر البرهان في باب قسم
العوالم بالعالم المتوسط بين عالم الغيب عنى المجردات وعالم الشهادة عنى الاجسام
المادية فريضا لصورته المثالية امساكته لمفارقة عن المادة مقدارية غير قابلة للفك
من حيث انها مفارقة عن المادة المتحققة بعالم المجردات و من حيث انها مقدارية متحققة
بعالم الماديات فكانها يترجخ بين العالمين هذا ايضا مما لم يسطر برهان قوي ان
دون الشاؤن في البطالة دلائل وهي اربع من بيت العنكبوت وبكلمة لا تشنيع
على فلاطون تشنيع وذلك لعدم الاطلاع على عهده هل توجد في الذهن قائل

الاشارة الى ان الماهية المجردة لا يكون لها وجود خارجي بل وجودها في الخارج هو وجودها في الذهن
والمادة المادية لا يكون لها وجود خارجي بل وجودها في الخارج هو وجودها في الذهن

فان المقبر في المعرفة ليس الا الكشف وانما اعتبره ونخرج التعريف الاخر
الخارجية فانه ليس بمعرف عندنا اصطلاحا وليس للقوا عندنا منطقية
فيه وانما المقبر التعريف للقسم المعبر للمعرف تصويها اعم من ان يكون
كما يقع في التعريف الحقيقي او تانوي في المدة بعد الاحصار والى هذا اشار
المصنف وقال يحصل اي يحصل لا يشك ان هذا هو المقبر في المعرفة
انما يقال الحصول اجدوا وتفسيره اي حصولا تاما في المدة بعد الجهول عنها

التوفيق لا يأتي الا بالتوفيق
 والاولى ان لا يكون التوفيق
 الا بالتوفيق
 التوفيق لا يأتي الا بالتوفيق
 والاولى ان لا يكون التوفيق
 الا بالتوفيق

فان علم وجودها اى وجود تلك الصورة فى الخارج متعنى وجود متصوفا فيه
فروموجب الحقيقة كتعريف الانسان بالحيوان الناطق عنده من علم وجوده فيه
واذا اى وان لم نعلم وجوده فى الخارج بالمعنى الذى ذكرنا فاجب الاسم
وهذان القسمان مختلفان كمالا لاشخاص فمفهوم من يعلم وجود الشئ فى الخارج
وتعريفه بالحد او الرسم يكون التعريف متحده بحسب الحقيقة ومنهم لم يعرف وجود
فيه يكون بحسب الاسم بل مختلفان بحسب شخص واحد بالبطر الى الوقيتين متدرج
فيه اقسام ثمانية فان التعريف ليس للمذكورين كل واحد منهما قد يكون حدا وقد يكون
رسا وكل واحد من الحد والرسم قد يكون تاما وقد يكون غير تام والتاسع لهذه
الاقسام الثمانية هو التعريف اللفظى فجميع اقسام التعريف منحصرة فى التسع
ولا بد ان يكون التعريف اجليا ونهذه له عوى على معنى من البيان فلا يصح
بالمساوى معرفة وبالاخفى وان يكون مساويا فيجب الاطراد والانعكاس
اى المنع والرجوع فلا يصح بالاعم لا خلا له بالمنع والاخص لا خاله بالجمع وهذا
القسم اى الجامع والمنع هو الفرد الكمال للعرف يقع به التمييز التام فى التعريف
ونسب بعض اقسامه مداخلته تامة للقواعد المنطقية ولذا اخرجوا ما خرج عنه
اى كان بالاخص والاعم والتعريف بالمثال تعريف بالمشابهة المختصة
دفع دخل وهو ان المعرف قد عتب فى تعريفه بكل كما ذكر مع ان التعريف يقتض
المباين لمشابهة المختصة كما يقال فى تعريف ارجل الشجاع الاستدفاع لعل الشجر

من الغرض ان لا يكون الموصول الى الكنية مخصصا في احد التامرين
 بل هو مشترك في كليهما لان الغرض من التامرين ان لا يكون الموصول
 الى الكنية مخصصا في احد التامرين بل هو مشترك في كليهما لان الغرض
 من التامرين ان لا يكون الموصول الى الكنية مخصصا في احد التامرين
 بل هو مشترك في كليهما لان الغرض من التامرين ان لا يكون الموصول
 الى الكنية مخصصا في احد التامرين بل هو مشترك في كليهما لان الغرض

الموصل الى الكنية يقيم منه ان الموصل الى الكنية مخصص في احد التامرين
 لم يدل دليل قوسي على عدم افادة بعض الرسوم له بل يجوز عند العقل
 ان يكون بعض التامرين مخصصا بشي واحد او مع بعض القريب من الكنية
 والبرهان في ابطال اتصال الرسوم الى الكنية مذكورة في كتب بعض المتأخرين كلها
 واجبة لانفس الوقت في ذكرها وازاحتها مع انه يغضى الى الاطلاء المتحيزة عنها
 في هذا الكتاب ويستحسن تقلد الحسن فانهم الغرض المقيد بالحسن وان كان
 يجوز افادته لكنه كانا طبقا المقيد بالحسن لما بهية الانسان مثلا ولكن
 يستحسن ان يقع اتصال بعد الابهام لمسه الانتقال منه الى ما يقتل اليه
 ويجب تعقيد احدها بالآخر ضرورة ان الانتقال لا يحصل وهو اى
 ايجاد التام لا يقبل الزيادة والنقصان فانه عبارة عن تمام ذاتيات
 الشئ فهو في الزيادة والنقصان والبسيط لا يحد اى ما يحقق في الشئ
 من الاجزاء الحقيقية الدخلة في ذاته ضرورة تناقض البسيط لا وقد
 يحد به كالحد يد بالفضل وحده وبالحسن العالي كذلك فانها بسيطان والحد
 ضرورة تحقق الاجزاء فيه وهي مناط التميز ويحد به وقد لا يحد به كما يشاهد
 في الانواع حقيقة التي تبلغ في التحصيل الى ان لا يتصور صورة متنوعة اخرى كالانسان
 والفرس انما قيدنا بالحد الذي لا يتعقظ بالصورة الجسمانية التي ثبتت في حقيقتها
 عندهم بالنظر الى اشياء صفتها فانها تقع في حد الجسم والحد يد

ان الانتقال الى الكنية لا يوجب زيادة في الكنية بل هو مشترك في كليهما
 لان الغرض من التامرين ان لا يكون الموصول الى الكنية مخصصا في احد التامرين
 بل هو مشترك في كليهما لان الغرض من التامرين ان لا يكون الموصول الى الكنية
 مخصصا في احد التامرين بل هو مشترك في كليهما لان الغرض من التامرين
 ان لا يكون الموصول الى الكنية مخصصا في احد التامرين بل هو مشترك في كليهما
 لان الغرض من التامرين ان لا يكون الموصول الى الكنية مخصصا في احد التامرين
 بل هو مشترك في كليهما لان الغرض من التامرين ان لا يكون الموصول الى الكنية
 مخصصا في احد التامرين بل هو مشترك في كليهما لان الغرض من التامرين
 ان لا يكون الموصول الى الكنية مخصصا في احد التامرين بل هو مشترك في كليهما

من الغرض ان لا يكون الموصول الى الكنية مخصصا في احد التامرين
 بل هو مشترك في كليهما لان الغرض من التامرين ان لا يكون الموصول
 الى الكنية مخصصا في احد التامرين بل هو مشترك في كليهما لان الغرض
 من التامرين ان لا يكون الموصول الى الكنية مخصصا في احد التامرين
 بل هو مشترك في كليهما لان الغرض من التامرين ان لا يكون الموصول
 الى الكنية مخصصا في احد التامرين بل هو مشترك في كليهما لان الغرض
 من التامرين ان لا يكون الموصول الى الكنية مخصصا في احد التامرين
 بل هو مشترك في كليهما لان الغرض من التامرين ان لا يكون الموصول
 الى الكنية مخصصا في احد التامرين بل هو مشترك في كليهما لان الغرض

[illegible][illegible]

ان الحسن اذا اقتصر في الفصل في مرتبة يكون اصيل عين الاجمال ويكون كل
 واحد منها مجموعا على الآخر يكون عينه لا خارجا عنه اما بحسب الوجود فقط
 يكون عيننا بحسب الوجود فقط ونسأرا بحسب الماهية او بحسب الوجود والماهية
 كما هي اى يكون وجود الفصل عين وجود بحسب ذاته عين ذاته فحينئذ يتم
 كلام المصنف على التقديرين المذكورين فان الفصل يضاف الى الحسن لا على
 انه خارج عنه لاحق به فانه في مرتبة مشتركة بين الفصل والحسن
 عينه متعنا فيه فاذا اختلفا بحسب الفصل لم يكن شيئا آخر بل يكون احدا
 والفصل متصلا بواقعته واحدة فان التحصيل في مرتبة الاقتصار ان حينئذ لا يكون
 عينه الحسن بل خصه فقم ماراه المصنف موافقا لما قاله القدامى من ايتين
 ولكن اعمل على التركيب التحليل بحيث يكون عبارة لمعنى موافقا لعبارة الشيخ
 اعمل واقرى من اعمل على التركيب للاتحادى ليس ان هذا الكلام سفسط
 لايركن اليه من له ذهن مستقيم وفهم سليم وتعود في بيان ابطاله مرة ثالثة
 ليفيد لنا نظرا فائدة جليلة فنقول ان اتحاد الوجود وبين الماهيتين المتعارفتين بالذات
 باطل فان الوجود والشخصى امر عارض للماهية والعارض لا يقوم بغير
 متناظرين بالذات واتحادهما بحسب الماهية فهو شخص من اتحاد الوجود واما
 انما يتصور بالانقلاب اى بالقدام ما بهية بحسب الفصل وحدو الماهية الاخر
 كما عند الماء والهواء ويحدث الجسم النارى لا شك حينئذ في ان يطل عليه

ان الحسن اذا اقتصر في الفصل في مرتبة يكون اصيل عين الاجمال ويكون كل
 واحد منها مجموعا على الآخر يكون عينه لا خارجا عنه اما بحسب الوجود فقط
 يكون عيننا بحسب الوجود فقط ونسأرا بحسب الماهية او بحسب الوجود والماهية
 كما هي اى يكون وجود الفصل عين وجود بحسب ذاته عين ذاته فحينئذ يتم
 كلام المصنف على التقديرين المذكورين فان الفصل يضاف الى الحسن لا على
 انه خارج عنه لاحق به فانه في مرتبة مشتركة بين الفصل والحسن
 عينه متعنا فيه فاذا اختلفا بحسب الفصل لم يكن شيئا آخر بل يكون احدا
 والفصل متصلا بواقعته واحدة فان التحصيل في مرتبة الاقتصار ان حينئذ لا يكون
 عينه الحسن بل خصه فقم ماراه المصنف موافقا لما قاله القدامى من ايتين
 ولكن اعمل على التركيب التحليل بحيث يكون عبارة لمعنى موافقا لعبارة الشيخ
 اعمل واقرى من اعمل على التركيب للاتحادى ليس ان هذا الكلام سفسط
 لايركن اليه من له ذهن مستقيم وفهم سليم وتعود في بيان ابطاله مرة ثالثة
 ليفيد لنا نظرا فائدة جليلة فنقول ان اتحاد الوجود وبين الماهيتين المتعارفتين بالذات
 باطل فان الوجود والشخصى امر عارض للماهية والعارض لا يقوم بغير
 متناظرين بالذات واتحادهما بحسب الماهية فهو شخص من اتحاد الوجود واما
 انما يتصور بالانقلاب اى بالقدام ما بهية بحسب الفصل وحدو الماهية الاخر
 كما عند الماء والهواء ويحدث الجسم النارى لا شك حينئذ في ان يطل عليه

[illegible]

ولفصل في مرتبة تقييد احدهما بالآخره اعني في مرتبة بشرط شي ويكون كل
 واحد منهما عينا للآخر في الخارج بحيث يرتفع الاستيثار بينهما بحسب الوجود
 الماوية في الخارج وهذا في مرتبة التقييد ومرتبة بشرط شي ثم هما متمازان
 بمرتبة تجزئة هي بشرط لا شيء في هذه المرتبة تصور التركيب وتخييد صحيح القول
 باستلزام التركيب الذمهي للخارجي ويندفع المخذورات المذكورة على الشق
 الاول ولكن ان هذا الشق فحش من الاول وان قلنا بالحقول بالبول
 واعتمد عليه المحصول لما ذكرنا سابقا من انه لا يتصور الا بالاضطراب اصيل
 وقد ذكرت سابقا مرارا ان يظهر هذا المذهب لطبيعية الحكمة عن وجه الارض
 وارقت العلوم الحكيم الحقيقية العقلية فان اتحاد الحقيقةين المتماثلتين بحسب
 الذات فحش من اتحادهما بحسب الوجود والحق عندي غيبي ووجوده على
 الطبيعي كما بينا برهانه انفا وتخييد يرتفع وجوده بحسب الفصل اساء
 تقدير وجود الكلي ووجودهما استقرارا على غيبية آخره وبعون اد
 ولفصل موجودان بوجوهين كل واحد منهما في الآخر وانهما يستدعيان
 الانضمام الذي انطلقا المحققون ببيانات واهية واشتدنا عرشه على التحقيق
 كما بينا حقيقة في بحث نجس يان النسق كجسب والمادة والاباس
 بان يفيد لينفد لناظر فائدة جديدة بان استلزام التركيب الذمهي للتركيب
 الخارج عن محقق ومبرهن بالبراهين القوية كما بينا لك في ذلك البحث فاقوا

في الفصل في مرتبة تقييد احدهما بالآخره اعني في مرتبة بشرط شي ويكون كل
 واحد منهما عينا للآخر في الخارج بحيث يرتفع الاستيثار بينهما بحسب الوجود
 الماوية في الخارج وهذا في مرتبة التقييد ومرتبة بشرط شي ثم هما متمازان
 بمرتبة تجزئة هي بشرط لا شيء في هذه المرتبة تصور التركيب وتخييد صحيح القول
 باستلزام التركيب الذمهي للخارجي ويندفع المخذورات المذكورة على الشق
 الاول ولكن ان هذا الشق فحش من الاول وان قلنا بالحقول بالبول
 واعتمد عليه المحصول لما ذكرنا سابقا من انه لا يتصور الا بالاضطراب اصيل
 وقد ذكرت سابقا مرارا ان يظهر هذا المذهب لطبيعية الحكمة عن وجه الارض
 وارقت العلوم الحكيم الحقيقية العقلية فان اتحاد الحقيقةين المتماثلتين بحسب
 الذات فحش من اتحادهما بحسب الوجود والحق عندي غيبي ووجوده على
 الطبيعي كما بينا برهانه انفا وتخييد يرتفع وجوده بحسب الفصل اساء
 تقدير وجود الكلي ووجودهما استقرارا على غيبية آخره وبعون اد
 ولفصل موجودان بوجوهين كل واحد منهما في الآخر وانهما يستدعيان
 الانضمام الذي انطلقا المحققون ببيانات واهية واشتدنا عرشه على التحقيق
 كما بينا حقيقة في بحث نجس يان النسق كجسب والمادة والاباس
 بان يفيد لينفد لناظر فائدة جديدة بان استلزام التركيب الذمهي للتركيب
 الخارج عن محقق ومبرهن بالبراهين القوية كما بينا لك في ذلك البحث فاقوا

٢٣١

في الفصل في مرتبة تقييد احدهما بالآخره اعني في مرتبة بشرط شي ويكون كل
 واحد منهما عينا للآخر في الخارج بحيث يرتفع الاستيثار بينهما بحسب الوجود
 الماوية في الخارج وهذا في مرتبة التقييد ومرتبة بشرط شي ثم هما متمازان
 بمرتبة تجزئة هي بشرط لا شيء في هذه المرتبة تصور التركيب وتخييد صحيح القول
 باستلزام التركيب الذمهي للخارجي ويندفع المخذورات المذكورة على الشق
 الاول ولكن ان هذا الشق فحش من الاول وان قلنا بالحقول بالبول
 واعتمد عليه المحصول لما ذكرنا سابقا من انه لا يتصور الا بالاضطراب اصيل
 وقد ذكرت سابقا مرارا ان يظهر هذا المذهب لطبيعية الحكمة عن وجه الارض
 وارقت العلوم الحكيم الحقيقية العقلية فان اتحاد الحقيقةين المتماثلتين بحسب
 الذات فحش من اتحادهما بحسب الوجود والحق عندي غيبي ووجوده على
 الطبيعي كما بينا برهانه انفا وتخييد يرتفع وجوده بحسب الفصل اساء
 تقدير وجود الكلي ووجودهما استقرارا على غيبية آخره وبعون اد
 ولفصل موجودان بوجوهين كل واحد منهما في الآخر وانهما يستدعيان
 الانضمام الذي انطلقا المحققون ببيانات واهية واشتدنا عرشه على التحقيق
 كما بينا حقيقة في بحث نجس يان النسق كجسب والمادة والاباس
 بان يفيد لينفد لناظر فائدة جديدة بان استلزام التركيب الذمهي للتركيب
 الخارج عن محقق ومبرهن بالبراهين القوية كما بينا لك في ذلك البحث فاقوا

في الفصل في مرتبة تقييد احدهما بالآخره اعني في مرتبة بشرط شي ويكون كل
 واحد منهما عينا للآخر في الخارج بحيث يرتفع الاستيثار بينهما بحسب الوجود
 الماوية في الخارج وهذا في مرتبة التقييد ومرتبة بشرط شي ثم هما متمازان
 بمرتبة تجزئة هي بشرط لا شيء في هذه المرتبة تصور التركيب وتخييد صحيح القول
 باستلزام التركيب الذمهي للخارجي ويندفع المخذورات المذكورة على الشق
 الاول ولكن ان هذا الشق فحش من الاول وان قلنا بالحقول بالبول
 واعتمد عليه المحصول لما ذكرنا سابقا من انه لا يتصور الا بالاضطراب اصيل
 وقد ذكرت سابقا مرارا ان يظهر هذا المذهب لطبيعية الحكمة عن وجه الارض
 وارقت العلوم الحكيم الحقيقية العقلية فان اتحاد الحقيقةين المتماثلتين بحسب
 الذات فحش من اتحادهما بحسب الوجود والحق عندي غيبي ووجوده على
 الطبيعي كما بينا برهانه انفا وتخييد يرتفع وجوده بحسب الفصل اساء
 تقدير وجود الكلي ووجودهما استقرارا على غيبية آخره وبعون اد
 ولفصل موجودان بوجوهين كل واحد منهما في الآخر وانهما يستدعيان
 الانضمام الذي انطلقا المحققون ببيانات واهية واشتدنا عرشه على التحقيق
 كما بينا حقيقة في بحث نجس يان النسق كجسب والمادة والاباس
 بان يفيد لينفد لناظر فائدة جديدة بان استلزام التركيب الذمهي للتركيب
 الخارج عن محقق ومبرهن بالبراهين القوية كما بينا لك في ذلك البحث فاقوا

[illegible]

و قد ختمت هذه النسخة لعل من يطلع عليها من المتفكرين في هذه المسئلة
فيها خاصة في كيفية تفصيلها في الايمان براد على ملوك الحقائق الزايعين بالحدود المادية
والوجودية تفصيلها في حقيقة الحق سبحانه وتعالى فان هذا التفصيل كان من غير شبهة
الجنس لا تجاوزه منه وتفصيله له في المذهب لتحقيق الذي هو حقه كما هو
المراد بالتفصيل كون ان يكون الحق من غير كاشف الى غير عياره في ان الحق
لنقوم لوجود الحق في بعض الملاحظات التفصيلية كبر من الحق من غير ان يشترك
للجزء في التحصيل وان كان بين التحصيلين فرق فحق الجزاء بحسب الذات والوجود
كلها وفي الحال المذكور بحسب الوجود فقط او على كلا التقديرين لا يتخلل بينهما
لفظ تفصيل من المسامحة ووصف توصيفا لاجل التحصيل والتقويم كان
شيئا مودعا الى الصورة الوحدانية التي للحدود كسبها كما هو المأمور في الترتيب
للحدود وعند الزاعمين بالتجاهل بحسب التفصيل بحسب الذات والوجود وهو الذات
لبسيطة المتخللة الى ذات الجنس وتفصيل عند الزاعمين بحسب الوجود فقط هو
الذات المركبة المتحدة في الوجود واذ قد اقبلنا لك بالبرهان القويم لهما
ظهر لك ان الحق بالتوحد في الصورة الوحدانية للحدود وهو التوحد في الالات
فقط دون الذات والوجود ومثلا الحيوان الناطق في تحديده الانسان
يهم منه شئ واحد هو عينه الحيوان الذي خلك الحيوان بعينه الناطق
بكذا زعم الزاعمون بالتجاهل بحسب التفصيل بحسب الذات والوجود ويتكلف في العبارة

و قد ختمت هذه النسخة لعل من يطلع عليها من المتفكرين في هذه المسئلة
فيها خاصة في كيفية تفصيلها في الايمان براد على ملوك الحقائق الزايعين بالحدود المادية
والوجودية تفصيلها في حقيقة الحق سبحانه وتعالى فان هذا التفصيل كان من غير شبهة
الجنس لا تجاوزه منه وتفصيله له في المذهب لتحقيق الذي هو حقه كما هو
المراد بالتفصيل كون ان يكون الحق من غير كاشف الى غير عياره في ان الحق
لنقوم لوجود الحق في بعض الملاحظات التفصيلية كبر من الحق من غير ان يشترك
للجزء في التحصيل وان كان بين التحصيلين فرق فحق الجزاء بحسب الذات والوجود
كلها وفي الحال المذكور بحسب الوجود فقط او على كلا التقديرين لا يتخلل بينهما
لفظ تفصيل من المسامحة ووصف توصيفا لاجل التحصيل والتقويم كان
شيئا مودعا الى الصورة الوحدانية التي للحدود كسبها كما هو المأمور في الترتيب
للحدود وعند الزاعمين بالتجاهل بحسب التفصيل بحسب الذات والوجود وهو الذات
لبسيطة المتخللة الى ذات الجنس وتفصيل عند الزاعمين بحسب الوجود فقط هو
الذات المركبة المتحدة في الوجود واذ قد اقبلنا لك بالبرهان القويم لهما
ظهر لك ان الحق بالتوحد في الصورة الوحدانية للحدود وهو التوحد في الالات
فقط دون الذات والوجود ومثلا الحيوان الناطق في تحديده الانسان
يهم منه شئ واحد هو عينه الحيوان الذي خلك الحيوان بعينه الناطق
بكذا زعم الزاعمون بالتجاهل بحسب التفصيل بحسب الذات والوجود ويتكلف في العبارة

و قد ختمت هذه النسخة لعل من يطلع عليها من المتفكرين في هذه المسئلة
فيها خاصة في كيفية تفصيلها في الايمان براد على ملوك الحقائق الزايعين بالحدود المادية
والوجودية تفصيلها في حقيقة الحق سبحانه وتعالى فان هذا التفصيل كان من غير شبهة
الجنس لا تجاوزه منه وتفصيله له في المذهب لتحقيق الذي هو حقه كما هو
المراد بالتفصيل كون ان يكون الحق من غير كاشف الى غير عياره في ان الحق
لنقوم لوجود الحق في بعض الملاحظات التفصيلية كبر من الحق من غير ان يشترك
للجزء في التحصيل وان كان بين التحصيلين فرق فحق الجزاء بحسب الذات والوجود
كلها وفي الحال المذكور بحسب الوجود فقط او على كلا التقديرين لا يتخلل بينهما
لفظ تفصيل من المسامحة ووصف توصيفا لاجل التحصيل والتقويم كان
شيئا مودعا الى الصورة الوحدانية التي للحدود كسبها كما هو المأمور في الترتيب
للحدود وعند الزاعمين بالتجاهل بحسب التفصيل بحسب الذات والوجود وهو الذات
لبسيطة المتخللة الى ذات الجنس وتفصيل عند الزاعمين بحسب الوجود فقط هو
الذات المركبة المتحدة في الوجود واذ قد اقبلنا لك بالبرهان القويم لهما
ظهر لك ان الحق بالتوحد في الصورة الوحدانية للحدود وهو التوحد في الالات
فقط دون الذات والوجود ومثلا الحيوان الناطق في تحديده الانسان
يهم منه شئ واحد هو عينه الحيوان الذي خلك الحيوان بعينه الناطق
بكذا زعم الزاعمون بالتجاهل بحسب التفصيل بحسب الذات والوجود ويتكلف في العبارة

بما لا يرتفع به قائمه وباجتمعة فيه مفاسد لا تخفى على المتفطن فالتدفع شاطئ الزمان
تعريف الماهية كما بنفسها أو مجمع اجزائها وهو نفسها فالتعريف تحصيل الحاصل
أو بالعوارض ولا علم بالحقيقة لا العلم بالكنه والعوارض لا تعطي تعريف
ان التعريف باطل فان المعرفة اما ان يكون عين المعرفة فالتعريف دورى
جميع اجزائه وهو نفسه فالتعريف ايضا دورى على كلا الشقين بل يتم تحصيل
فان المعرفة بالتحصيل قبل المعرفة بالفتح واذا كان الثاني عين الاول
بعده فيلزم تحصيل الحاصل اذا حصل لذاته واحدة لا يتعدد وتبينه وليست
بما ذكرنا او لا بان حصول المصدرى انما يتعدد بتعدد الماهية بالية واذا لم يكن
اليه واحد فالحصول واحد او يكون لبعض اجزائه وهو ايضا باطل فان الكلام
في تمام ماهية المعرفة بالفتح ولا يحصل تمام الماهية ببعض الاجزاء او يكون
المعرفة عارضا للمعرفة بالفتح فلا يحصل منها ذات اصلا فان الباري حق لا
منه ذات المعروض وان اردت حصول وجه المعرفة فيسبب المعرفة بالية
اليه فاما ان يكون عينه او تمام اجزائه او بعضها او عارضا له فاعلم ان
بأسرها باطله ومنه نذهب الى بطلان التصور ككله ووجه الاندفاع بما
قرنا ظاهرا باننا نختار التعريف بجميع اجزائها ولا يلزم الدورى تحصيل الحاصل
فالمعنى المعارف المعرفة احدى باعتبارها في الاول تفصيل في الثاني
واينما نختار ان التعريف بعض الاجزاء ونقول ان علم المعرفة قد يكون تمام

فقال لا بد من ان يكون
ان العلم انما هو حاصل من
الاشياء وان لم يحصل
فان العلم انما هو حاصل من
الاشياء وان لم يحصل

بتمام الماهية وهو علم تام وقد يكون بعض اجزائه وهو علم ناقص فالعلم الاول و
ان لم يحصل بعض الاجزاء ولكن الثاني حاصل وهو نحو من التعريف وايضا
تختار التعريف بالعارض فنقول ان علم المعرفة لفتح على نحوين علم كنهه
علم وجهه الاول وان لم يحصل بالعارض لكن الثاني حاصل بما قاله انشاؤه
في رده ان العارض ينسب الى الوجه الحاصل به بالتشويق المذكورة فمدنوع
ايضا بانما تختار انه عينه ولكن ينسأه بالا اعتبار فان المعرفة بالكسرات
العارض المعرفة بالفتح العارض من حيث اقترانه بذلك المعارض بالتفاهة
الا اعتبارى حاصل منها ايضا كما عرفت في الحد المحدث وهو ينفع تحصيل الحاصل
اقول شكك الراى غير منقطع فان الجمل والمفصل لا يكون بينهما تغاير الا بحسب
الالحاظ فقط بدون تغاير الذات الوجود اما الاول فقد ذكرنا لك سابقا ان
الحمد والحمد واحد واللا يلزم الانقلاب التحميل مفاسد اخرى فقد ذكرنا
ما ذكرناه آنفا واما الثاني فلما ذكرناه ايضا من ان موجود الواحد لا يقوم
بجملين فان لم يتوغلنا في عين الحمد والالحاظ فالحاصل ان الفصل اذا لوحظ كل
واحد منهما بالحاظ مغاير يكون احد ثم بعد الحمد يتوارد عليها كحاظ واحد للمعنى
من الحمد والجمل فتشمة التي بدحيثه يكون هو الحاظ الواحد في فقط وليس
بعلم كما ذكرناه مكررا فلم يكن الحاصل علما نظريا وتفصيلا ان الجملين القريب
اذا حل في الذهن حصل بعده تفصيل القريب لوجود مغاير له وحصل التقسيم

فقال لا بد من ان يكون
ان العلم انما هو حاصل من
الاشياء وان لم يحصل
فان العلم انما هو حاصل من
الاشياء وان لم يحصل

فقال لا بد من ان يكون
ان العلم انما هو حاصل من
الاشياء وان لم يحصل
فان العلم انما هو حاصل من
الاشياء وان لم يحصل

ان الحمد والحمد واحد
فان الحمد والحمد واحد
فان الحمد والحمد واحد

الفصل الثاني في بيان ما هو المحل للمجرد
 الفصل الثالث في بيان ما هو المحل للمجرد
 الفصل الرابع في بيان ما هو المحل للمجرد
 الفصل الخامس في بيان ما هو المحل للمجرد
 الفصل السادس في بيان ما هو المحل للمجرد
 الفصل السابع في بيان ما هو المحل للمجرد
 الفصل الثامن في بيان ما هو المحل للمجرد
 الفصل التاسع في بيان ما هو المحل للمجرد
 الفصل العاشر في بيان ما هو المحل للمجرد
 الفصل الحادي عشر في بيان ما هو المحل للمجرد
 الفصل الثاني عشر في بيان ما هو المحل للمجرد
 الفصل الثالث عشر في بيان ما هو المحل للمجرد
 الفصل الرابع عشر في بيان ما هو المحل للمجرد
 الفصل الخامس عشر في بيان ما هو المحل للمجرد
 الفصل السادس عشر في بيان ما هو المحل للمجرد
 الفصل السابع عشر في بيان ما هو المحل للمجرد
 الفصل الثامن عشر في بيان ما هو المحل للمجرد
 الفصل التاسع عشر في بيان ما هو المحل للمجرد
 الفصل العشرون في بيان ما هو المحل للمجرد
 الفصل الحادي والعشرون في بيان ما هو المحل للمجرد
 الفصل الثاني والعشرون في بيان ما هو المحل للمجرد
 الفصل الثالث والعشرون في بيان ما هو المحل للمجرد
 الفصل الرابع والعشرون في بيان ما هو المحل للمجرد
 الفصل الخامس والعشرون في بيان ما هو المحل للمجرد
 الفصل السادس والعشرون في بيان ما هو المحل للمجرد
 الفصل السابع والعشرون في بيان ما هو المحل للمجرد
 الفصل الثامن والعشرون في بيان ما هو المحل للمجرد
 الفصل التاسع والعشرون في بيان ما هو المحل للمجرد
 الفصل الثلاثون في بيان ما هو المحل للمجرد

FFA

[illegible]

[illegible]

اللفظ لا ينفك ١٠ مؤلفا من اجزاء
اللفظ لا ينفك ١١ مؤلفا من اجزاء
اللفظ لا ينفك ١٢ مؤلفا من اجزاء
اللفظ لا ينفك ١٣ مؤلفا من اجزاء
اللفظ لا ينفك ١٤ مؤلفا من اجزاء
اللفظ لا ينفك ١٥ مؤلفا من اجزاء
اللفظ لا ينفك ١٦ مؤلفا من اجزاء
اللفظ لا ينفك ١٧ مؤلفا من اجزاء
اللفظ لا ينفك ١٨ مؤلفا من اجزاء
اللفظ لا ينفك ١٩ مؤلفا من اجزاء
اللفظ لا ينفك ٢٠ مؤلفا من اجزاء

[illegible]

صورة المعرفة واذا كان في الثاني نحو من البعد اخرنا ولا المعنى الاول
 كمثل نقاش ينقش شجافى اللوح فالتعريف تصوير حيث لا حقيقه
 وقد مر شرحه فلا يتوجه عليه اى لا يتوجه من جهة التعريف والتصوير حيث
 شئ من المنوع من النقض والمنع والمعارضه ضرورة استدعائها اعم
 فان المناطرة انما تجرى فيه نعم هناك احكام غيبية من جهة ان من ياتي
 بالتعريف يقتضيه الكمال منه اى تميز التعريف بالفتح تميزا كاملا
 بحيث يدخل جميع افراده فيتميز حيث يتبين انما هي الذاتيات فهو كانه يد
 بان تعريفه حتى نام مفهوم جامع مانع واليه اشار بقوله مثل دعوى
 المحذية او الموصية والاطراد والانعكاس وغير ذلك كمثل دعوى
 الاوصية او غيرهما وبما تضمنت في ضمن دعوى الرسمية التامة وغيرها
 من المذكورات سوى السجدة فيجوز نفع تلك الاحكام المراد من المنع طلب
 الدليل على تلك الاحكام وكذا يتوجه النقض على سبب الاحتمال
 نعم المعارضة انما توجه على الحد الحقيقي كما سلكه العلماء اجمعوا على ان نفع
 التعريفات لا يجوز فكانه اى المنع المذكور شرعية لنسخت قبل
 العمل بها لم يظهر لهذا البعد الضعيف الى الآن وجه وجيه في المنع على الظاهر
 ان من اشتغل بتعريف الشئ بالذاتيات والعرضيات ليس للتميز الاخران من جهة
 على الشئ المذكور وايضا من ذواتها وعروضياتها وان ينفع سائر شرائط التعريف

فانما نقاش ينقش شجافى اللوح فالتعريف تصوير حيث لا حقيقه
 وقد مر شرحه فلا يتوجه عليه اى لا يتوجه من جهة التعريف والتصوير حيث
 شئ من المنوع من النقض والمنع والمعارضه ضرورة استدعائها اعم
 فان المناطرة انما تجرى فيه نعم هناك احكام غيبية من جهة ان من ياتي
 بالتعريف يقتضيه الكمال منه اى تميز التعريف بالفتح تميزا كاملا
 بحيث يدخل جميع افراده فيتميز حيث يتبين انما هي الذاتيات فهو كانه يد
 بان تعريفه حتى نام مفهوم جامع مانع واليه اشار بقوله مثل دعوى
 المحذية او الموصية والاطراد والانعكاس وغير ذلك كمثل دعوى
 الاوصية او غيرهما وبما تضمنت في ضمن دعوى الرسمية التامة وغيرها
 من المذكورات سوى السجدة فيجوز نفع تلك الاحكام المراد من المنع طلب
 الدليل على تلك الاحكام وكذا يتوجه النقض على سبب الاحتمال
 نعم المعارضة انما توجه على الحد الحقيقي كما سلكه العلماء اجمعوا على ان نفع
 التعريفات لا يجوز فكانه اى المنع المذكور شرعية لنسخت قبل
 العمل بها لم يظهر لهذا البعد الضعيف الى الآن وجه وجيه في المنع على الظاهر
 ان من اشتغل بتعريف الشئ بالذاتيات والعرضيات ليس للتميز الاخران من جهة
 على الشئ المذكور وايضا من ذواتها وعروضياتها وان ينفع سائر شرائط التعريف

[illegible]

واولا ان في النفس شئ من نور الله تعالى
 ان راعى مولوى عبد الجليل في كتابه في
 في النفس شئ من نور الله تعالى
 ان راعى مولوى عبد الجليل في كتابه في
 في النفس شئ من نور الله تعالى
 ان راعى مولوى عبد الجليل في كتابه في

وإنما قدماه بالوضع الواحد لأن المفرد مشترك الذي بعده وفيه الوضع يجوز أن يكون
على المعاني الكثيرة للتفصيل بحسب ^{المراد} والوضع فإن قلت فيلزم فيه أن يكون في أن
أولى الآلات والأرونة والأول باطل لما تقرر عند فهمه من أن النفس في أن واحد لا يخطأ في
تدبير الخلقين الثاني أيضا باطل لوجود التبرج بلا مرجح فإن الأوضاع كلها ابتدائية عند
الاحاطة بالتبرج لاحدا على الآخر فكلما كان يجوز أن يرجح بعض منها على الآخر كباقي طبع الحيوان
أو كحصوله ولا في غيره وكذا يجوز أن يكون له مرجحات أخرى لا يخفى على من لم يأنف فطرا
ولو لا ذلك لطل الشك مطلقا مع أنه محقق وجوده بالدليل الاستقرائي والأجزاء
تحقق قضية أحادية معناه أن القضية عند فهم مختصرة في لثباته والثباتية مطل
الاستحالة بالاستقرار ولو جاز الانتقال من اللفظ المفرد إلى التفصيل لجاز الانتقال من
معنى الموضع والمحمول إلى الثانية المخيرة والانتقال المذكور باطل فالتباين فكذا المقدم هو المطلوب
فإن قلت ماذا أريد بجواز في قوله الاستحالة يتحقق نعم أن أريد بجواز التباين فكذا ما غيب
ظانهم بطلان التباين كيف يستفصل فنقل منها إلى معنى القضية وهو مفرد ولو لم تكلف
باللغة المنزهة على هذا اللفظ الواحد فنقل على الكلام مع نفسه فنقل على أن أريد
جواز الوقوع في أي يجوز المقام به فذلك غير مفيد للمطلوب لأن تحقق الاستقرار في القضية
أن لا يفهم معناه من اللفظ المفرد كما يستلزم أن لا يوجد لفظ مفرد أصلا ينقل منه إلى
لكن التفصيل التوضيحي أو الاصطفاي وغير ذلك فإن الاستقرار في نوع لا يلزم من الاستقرار
نوع آخر وحاصله من الملازمة بين المقدم والتالي وهذا هو وضع لمن قبل حدث

[illegible][illegible]

فصل في بيان الفرق بين المفرد والمركب
 والمركب هو الذي يتكون من كلمتين أو أكثر
 والمفرد هو الذي يتكون من كلمة واحدة
 والمركب قد يكون مركباً من كلمتين
 أو من أكثر من كلمتين
 والمفرد قد يكون مفرداً من جنس
 أو مفرداً من نوع
 والمركب قد يكون مركباً من جنس
 أو مركباً من نوع
 والمفرد قد يكون مفرداً من جنس
 أو مفرداً من نوع
 والمركب قد يكون مركباً من جنس
 أو مركباً من نوع

فان شبهه بطريق لا يكون مفردا عن كل وجه كذا لكم الدروس ورجاء اللزوم ان اللفظ المفرد
 بالمعنى المذكور عني لا يكون سر كيا ولا مشبهابا يكون فهم المعنى عنه متوقفا على العلم بالوضع
 اى منع كذا اللفظ لذلك المعنى والعلم بهذا الوضع يتوقف على علم المعنى قبل علم اللفظ
 يتجلى على الدليل في المركبات والمفردات التي اوضحها نوعية كالصفا المشتقة والمبشاة
 ثانيا في المركبات مبرقة اوضاع المفردات التركيب حتى على الوجه الكلي كفى حصول العلم بالوضع
 ولا يحتاج في معرفته الى ان يحصل علم الجزئيات لمفصلة فالوقوف جزئى والموقوف عليه
 ولا دور برتبته ان شئ غلام يداو اعرفنا مفرداته وعلما ان الاضافة للاختصاص
 مثلا فهذا التصدير من علم الوضع لا يحتاج الى علم جزئيات الاضافة مفصلا بل العلم
 الاجمالى المتعلق بها كيقينا واقلنا غلام زيد مثلا للخاطب وعلم الخاطبة وانه وعلم البشيرة
 للاختصاص فهم الخاطب اسئلة المعلمين المذكورين اختصاص الغلاية لزيد هذا معنى حاصل
 في الذهن ابتداء ولم يحصل له من قبل فتركيب اللفظ افاد المعنى الجديد فكذا حال المركبات
 التجزئية والاثباتية وغيره فكذا حال المفردات التي لها وضع نوعى كاسم الفاعل والمفعول
 والفعل وغيره فان الضار مثلا اذا اعتقاد على الخاطبة حال كونه عالما بالنسب وان
 السيفه لم يبق لم يحصل للخاطبة الضار بية انما هي الزمان الذي لم يحصل له
 هذا المعنى من قبل فخلص من ان المفرد الذي لم يشأ به المركب في الوضع النوعى لم يقدح
 والا لزم الدور في المركبات المفردات التي لها مشابهة بالمركب في الوضع النوعى فكذا
 لم يتجلى عندكم عليكم كلام المصنف عليه حتى في نظرتين بطلان المفرد الذي لم يشأ به

فان شبهه بطريق لا يكون مفردا عن كل وجه كذا لكم الدروس ورجاء اللزوم ان اللفظ المفرد
 بالمعنى المذكور عني لا يكون سر كيا ولا مشبهابا يكون فهم المعنى عنه متوقفا على العلم بالوضع
 اى منع كذا اللفظ لذلك المعنى والعلم بهذا الوضع يتوقف على علم المعنى قبل علم اللفظ
 يتجلى على الدليل في المركبات والمفردات التي اوضحها نوعية كالصفا المشتقة والمبشاة
 ثانيا في المركبات مبرقة اوضاع المفردات التركيب حتى على الوجه الكلي كفى حصول العلم بالوضع
 ولا يحتاج في معرفته الى ان يحصل علم الجزئيات لمفصلة فالوقوف جزئى والموقوف عليه
 ولا دور برتبته ان شئ غلام يداو اعرفنا مفرداته وعلما ان الاضافة للاختصاص
 مثلا فهذا التصدير من علم الوضع لا يحتاج الى علم جزئيات الاضافة مفصلا بل العلم
 الاجمالى المتعلق بها كيقينا واقلنا غلام زيد مثلا للخاطب وعلم الخاطبة وانه وعلم البشيرة
 للاختصاص فهم الخاطب اسئلة المعلمين المذكورين اختصاص الغلاية لزيد هذا معنى حاصل
 في الذهن ابتداء ولم يحصل له من قبل فتركيب اللفظ افاد المعنى الجديد فكذا حال المركبات
 التجزئية والاثباتية وغيره فكذا حال المفردات التي لها وضع نوعى كاسم الفاعل والمفعول
 والفعل وغيره فان الضار مثلا اذا اعتقاد على الخاطبة حال كونه عالما بالنسب وان
 السيفه لم يبق لم يحصل للخاطبة الضار بية انما هي الزمان الذي لم يحصل له
 هذا المعنى من قبل فخلص من ان المفرد الذي لم يشأ به المركب في الوضع النوعى لم يقدح
 والا لزم الدور في المركبات المفردات التي لها مشابهة بالمركب في الوضع النوعى فكذا
 لم يتجلى عندكم عليكم كلام المصنف عليه حتى في نظرتين بطلان المفرد الذي لم يشأ به

فان شبهه بطريق لا يكون مفردا عن كل وجه كذا لكم الدروس ورجاء اللزوم ان اللفظ المفرد
 بالمعنى المذكور عني لا يكون سر كيا ولا مشبهابا يكون فهم المعنى عنه متوقفا على العلم بالوضع
 اى منع كذا اللفظ لذلك المعنى والعلم بهذا الوضع يتوقف على علم المعنى قبل علم اللفظ
 يتجلى على الدليل في المركبات والمفردات التي اوضحها نوعية كالصفا المشتقة والمبشاة
 ثانيا في المركبات مبرقة اوضاع المفردات التركيب حتى على الوجه الكلي كفى حصول العلم بالوضع
 ولا يحتاج في معرفته الى ان يحصل علم الجزئيات لمفصلة فالوقوف جزئى والموقوف عليه
 ولا دور برتبته ان شئ غلام يداو اعرفنا مفرداته وعلما ان الاضافة للاختصاص
 مثلا فهذا التصدير من علم الوضع لا يحتاج الى علم جزئيات الاضافة مفصلا بل العلم
 الاجمالى المتعلق بها كيقينا واقلنا غلام زيد مثلا للخاطب وعلم الخاطبة وانه وعلم البشيرة
 للاختصاص فهم الخاطب اسئلة المعلمين المذكورين اختصاص الغلاية لزيد هذا معنى حاصل
 في الذهن ابتداء ولم يحصل له من قبل فتركيب اللفظ افاد المعنى الجديد فكذا حال المركبات
 التجزئية والاثباتية وغيره فكذا حال المفردات التي لها وضع نوعى كاسم الفاعل والمفعول
 والفعل وغيره فان الضار مثلا اذا اعتقاد على الخاطبة حال كونه عالما بالنسب وان
 السيفه لم يبق لم يحصل للخاطبة الضار بية انما هي الزمان الذي لم يحصل له
 هذا المعنى من قبل فخلص من ان المفرد الذي لم يشأ به المركب في الوضع النوعى لم يقدح
 والا لزم الدور في المركبات المفردات التي لها مشابهة بالمركب في الوضع النوعى فكذا
 لم يتجلى عندكم عليكم كلام المصنف عليه حتى في نظرتين بطلان المفرد الذي لم يشأ به

